الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
العمادة

السياسة التركية تجاه العراق في ظل حزب العدالة والتنمية (2002 – 2015)

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد محمد قاسم أبو طالب

الدكتور أحمد محمد ملي	الأستاذ المشرف	رئيسًا
الدكتور حسين مصطفى غربية	أستاذ	عضوًا
الدكتور كميل حبيب حبيب	أستاذ	عضوًا

2019

الإهداء

إلى والدي ووالدتي اللذان ربياني..

لزوجتي وأولادي..

لمعلمي الذي كان يمدني بالقوة والعزيمة ويفتح لي نافذة الغد..

أهدي رسالتي هذه

الشكر

بعد الشكر لله وحمده،

أتقدم بخالص الشكر والإمتنان إلى إدارة الجامعة اللبنانية، وكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية بشخص عميدها الأستاذ الدكتور كميل حبيب.. كما أخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور أحمد مللي الذي رعاني بعين المعلم المعطاء، وللقارىء الأول الأستاذ الدكتور حسين غربية الذي أضافت ملاحظاته وتصحيحاته لعملي قيمة أكاديمية حقيقية.

كما أعبر عن خالص تقديري وإمتناني لهم بصفتهم أعضاء اللجنة المشرفة على هذه الرسالة، لما خصصوه من وقت وجهد ثمين في قراءة هذه الرسالة والتعليق وإبداء الملاحظات العلمية القيمة عليها.

والشكر لكل من ساهم وساعد وقدم وأبدى لي نصيحة لإتمام هذه الرسالة، فأضافوا لها ولي شخصيا قيمة معرفية وعلمية كبيرتين.

لأساتذتي الكرام، ولجميع هؤلاء، وإن كان الكلام لا يوفي، كلّ الشكر والتقدير والإمتنان.

مقدمة

لطالما كانت السياسة الخارجية امتدادًا للسياسة الداخلية، فهي تعبّر بشكل أو بآخر عن تشخيصات وتوجهات قادة وصانعي القرار فيها. ويمكن ملاحظة الصبغة التي تصطبغ بها سياسات الدول الخارجية تبعًا لتغيّر وتبدّل ساستها. وهذا ما يبدو واضحًا من خلال العلاقات التركية العراقية التي كانت تتغيّر وتتبدّل بتغيّر الأحزاب الحاكمة من كلا الجانبين.

ثمة عوامل عديدة حكمت السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، حيث كانت تتقدم أولويات وتتراجع أخرى تبعًا للحزب الحاكم وللواقع العراقي وللأجواء الإقليمية والدولية. ظلّت السياسة التركية تجاه العراق محكومة ولمدة طويلة بالسقف الذي وضعه مؤسس الجمهورية التركية أتاتورك، وهي تشمل أولًا عدم التوجه نحو البلدان العربية وتعزيز العلاقات معها، وثانيًا عدم الانخراط بشكل مباشر وصريح بالصراع على السلطة الذي ظل دائرًا في العراق حتى وصول حزب البعث ومن ثم وصول صدام حسين إلى الحكم.

ورغم كلّ التغيّرات، استمرّت العلاقة مع بغداد ضمن السياق العام للسياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية، إلى حين وصول حزب العدالة والتنمية الذي أعاد صياغة علاقاته مع هذه المنطقة عامة والعراق خاصة وفق أولويات ورؤى تتبع توجهات ورؤى زعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان، والتي افترقت بشكل كبير عمّا كانت عليه سابقًا. إن طبيعة الخطاب والمقاربة إلى جانب أهمية العراق والمنطقة العربية، كلها عوامل اختلفت وأصبحت في سلّم أولويات السياسة الخارجية، وتحولت تركيا من بلد يحاول التأثير من خارج الحدود دون الانخراط المباشر بالساحة التركية، إلى لاعب فاعل ومؤثر داخل الساحة العراقية وتركيبته السياسية والطائفية والإثنية.

يمكن القول بأن التحوّل الكبير الذي حصل في العلاقات بين أنقرة وإقليم كردستان العراق شكّل الفارق الأكبر بين سياسة تركيا ما قبل حزب العدالة وما بعده. فكردستان العراق الذي كان دائما مصدر قلق وحذر وتوتر للعلاقة بين أنقرة وبغداد، تحول إلى الحليف الأهم والأقرب لتركيا من باقي المكونات العراقية الأخرى، وتقاطعت المصالح بين الطرفين في نقاط عدة أبرزها

الاقتصاد والطاقة وحزب العمال الكردستاني والمظلة الأميركية التي كانت أحد أهم الفاعلين في تطبيع العلاقات بين أربيل وأنقرة.

إن إشكالية هذه الدراسة تتعلق بالدوافع والأهداف للسياسات الخارجية للدول، وهي تختلف من دولة إلى أخرى. فما الذي يقود ويحرك السياسية الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية تجاه العراق، هل هي المصالح والبراغماتية أم الإيديولوجيا والشعارات؟

تقودنا هذه الإشكالية إلى طرح مجموعة من الأسئلة تتمحور حول العلاقة بين البلدين قبل وصول حزب العدالة والتنمية، وأبرز التحولات التي أحدثها في سياسته الخارجية خاصة تجاه العراق بعد وصوله للسلطة. هل تطابقت شعاراته الإيديولوجية وخطاباته الشعبية مع سلوكه العملي؟ وأخيرًا مستقبل العلاقات التركية العراقية.

إنّ استمرار سياسة تركيا تجاه العراق وفق ما هي عليه الآن من ناحية تعاطي أنقرة مع العراق كمكوّنات منفصلة لا كدولة مركزيّة، بحسب ما تقتضيه مصالحها وأهدافها، يجعل العلاقة بين البلدين ملتبسة، ولا يساعد على بناء استقرار متبادل بين الطرفين.

وتعود أهمية الموضوع لسببين رئيسين: الأول هو البحث في محددات السياسة الخارجية التركية تجاه العراق والعوامل المؤثرة فيها من خلال دراسة المراحل الأساسية التي مرت بها هذه العلاقة منذ العام 2011، والثاني دراسة مستقبل العلاقات التركية – العراقية في ظل التحوّلات الكبيرة التي يشهدها المشرق العربي.

لقد تم اعتماد المنهجين التاريخي والتحليلي في هذه الرسالة. إذ تتطلب طبيعة الدراسة سردًا تاريخيًا، يتناول المحطات والمفاصل الأساسية من التحولات التي طرأت والسياسات التي انتُهجت، فلا بد من المرور على الكتب والمقالات والدراسات ومعاهد الأبحاث التي تناولت هذه القضية، إضافة إلى سرد أهم الأحداث المفصليّة خلال تلك السنوات. ننتقل بعدها إلى المنهج التحليلي كي نحاول تفكيك الأحداث والمعطيات والسياسات وعدم الجمود عند السرد الرسمي أو الإخباري للأحداث، بل العمل على تحليله وتشريحه ودراسته كي يتم فهمه بطريقة علمية وموضوعية.

يعتبر الموضوع التركي موضوعا حيّا ومتحركًا، مما يستدعي تحديثًا ومتابعة مستمرّة لهذا الشأن. والمشكلة التي واجهناها هي قلة الكتب والدراسات والأبحاث التركية التي تناولت هذا الموضوع وتُرجمت إلى العربية، مما يُفقد المتابع رؤية دقيقةً وشاملةً للأحداث التركيّة. كما أن غالبية الأدبيات التركية المترجمة يشوبها الانحياز للرأي الرسمي لحكومة حزب العدالة والتنمية، بل وتشكل في الكثير من الأحيان دعاية واضحة لهذا الأخير. ولولا الكتب والمقالات ومراكز الدراسات الأجنبية وعلى وجه التحديد الأميركية، لكان الأمر أكثر صعوبة وأقل دقة في قراءة وتحليل الأحداث.

بناء على ما تقدم، تم تقسيم هذه الرسالة إلى ثلاثة فصول: الأول يتعلق بالتعريفات النظرية للسياسة الخارجية وخصائصها والقوة الإقليمية ومقوماتها، مع إعطاء لمحة تاريخية عن السياسة الخارجية التركية منذ قيام الجمهورية وصولًا لحزب العدالة، وسردًا عامًا عن السياسة الخارجية بشكل عام وعن العراق بشكل خاص. ثم الانتقال إلى مقدمات وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة مع تقديم نظريته للسياسة الخارجية وأهم التغيرات التي طرأت عليها.

أما في الفصل الثاني، فقد تمت دراسة مرحلة السياسة الخارجية التركية تجاه العراق من العام 2002 حتى العام 2010، حيث تناولنا فيه أهمية العراق بالنسبة لتركيا ووقائع وأحداث حرب الخليج الثانية التي كانت عبارة عن الاختبار الأول للسياسة الخارجية التركية تجاه العراق، إضافة إلى المصالح التركية مع بغداد كمسألة توازن النفوذ مع إيران، والإقتصاد، والأمن والأقليات. وأخيرا تم التطرق إلى طبيعة العلاقة بين تركيا وإقليم كردستان والتي كانت عبارة عن مرحلة تأسيسية لمرحلة جديدة.

أما الفصل الثالث، فقد تناول الفترة الممتدة بين عامي 2010 و2014 والتي شهدت تغيرات أساسية في السياسة الخارجية التركية. فتمت إعادة درس المصالح التركية مع بغداد وقراءة أهم المتغيرات، وكذلك الأمر بالنسبة للعلاقات مع الأكراد التي شهدت تطورًا نوعيًا بين أنقرة وإقليم كردستان العراق. ثم بروز تنظيم الدولة (داعش) وعلاقته مع الأتراك، وأثر ذلك على العلاقة مع العراق. وأخيرا تم تقديم قراءة واستنتاجات لأهم الإشكالات والأسئلة المطروحة في الخاتمة.

الفصل الأول: تطور السياسة الخارجية التركية

يعتبر فهم محركات السياسة الخارجية للدول ودوافعها وفهم آلياتها معبرًا مهمًا لتحليل هذه السياسات والقدرة على التعامل معها. كما يعتبر موقع الدولة وحجمها الجغرافي والديموغرافي ومقوماتها الاقتصادية والعلمية والعسكرية عوامل أساسية في صياغة هذه السياسة تجاه الدول المحيطة بها إقليميًا بل وتجاه جميع دول العالم. وفي هذا السياق تعتبر تركيا دولة وازنة وفاعلة في منطقتها انطلاقًا من العوامل التي ذكرناها، وهي من ناحية أخرى تمثل نقطة استقطاب للقوى العالمية السابقة والحالية بسبب موقعها الجغرافي المهم على الخريطة العالمية. وقد تعاملت تركيا من خلال فهمها لهذا الموقع وهذه الإمكانات منذ قيامها على يد مصطفى أتاتورك ضمن حدود الدور الذي رسمه لها أتاتورك نفسه، فاصطفت مع الحلف الأطلسي في مواجهة الاتحاد السوفياتي ومحوره عالميًا. أما إقليميًا، فكانت تتجه ناحية البوابة الأوروبية من جهة، وترسم مسافة مع الإقليم العربي من جهة ثانية، رغم بعض المحاولات القليلة لتقليص تلك المسافة. لكن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عدّل هذه الرؤية، فواظبت تركيا على سعيها للدخول إلى نادي الاتحاد الأوروبي، لكنها بثت الحياة في العلاقات العربية التركية، وتوجهت بثقلها ناحية الدول العربية عامة وناحية العراق خاصة.

الفقرة الأولى: المفاهيم النظرية للرسالة

لا بدّ قبل الشروع في تفصيل وصياغة الأحداث وسرد التاريخ والوقائع وبناء المعطيات والنتائج، من رسم إطار نظريّ وتعريفي عام للمفاهيم والأفكار والكلمات المفتاحية التي يدور حولها أي بحث أو دراسة أو عمل.

وبالتالي، فإن بُنية الأفكار لا بدّ أن تقوم أولا على مفهوم واضح للقضية المُراد طرحها ودراستها وتفكيكها، كي يتمكن الباحث من نقل أفكاره وبيانه دونما عناء أو تعقيد أو تشويش لدى المتلقي، وهذا ما سنسعى إليه في مبحثنا الأول هذا، على أمل أن تكون هذه المقدمة مرتكزاً تُبنى عليه باقي الدراسة.

النبذة الأولى: السياسة الخارجية: تعريف

تم تعريف السياسة الخارجية بطرق ومفاهيم متعددة، وإن دارت مدار مفاهيم ثابتة ومشتركة، ويعود ذلك إلى اختلاف منطلقات المفكرين والباحثين في هذا المجال، وبالتالي لا يمكن الركون إلى تعريف واحد فقط. بل لا بد لفهم السياسة الخارجية، من الجمع والإحاطة بالتعاريف أو الاتجاهات المتعددة للسياسة الخارجية.

ينطلق الإتجاه الأول من مبدأ تعريف السياسة الخارجية على أنها نشاط. حيث يعرّف البروفيسور جورج مودلسكي السياسة الخارجية بأنها نظام الأنشطة التي طُورت من قِبل المجتمعات لتغيير سلوك الدول الأخرى وضبط أنشطتها بحسب البيئة الدولية. وقد شدّد مودلسكي في تعريفه على جوانب السياسة التي تهدف إلى تغيير السلوك القائم واستمرار السلوك في أوقات مختلفة [1]. كما عرفها حامد ربيع على أنها جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية، تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية [2]. وعرفها مارسيل ميرل بأنها ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود.[3]

وبحسب هذه التعاريف فإن السياسة الخارجية تساوي النشاط الخارجي للدولة، حيث يكون هدف هذه الأنشطة التغيير في سلوكيات الدول الأخرى أو حتى المنظمات الدولية الفاعلة وأقلمتها.

أمّا الإتجاه الثاني فهو ينظر للسياسة الخارجية على أنها عبارة عن فعل صانع القرار. أبرز روّاد هذا الاتجاه تشارلز هيرمان الذي عرّف السياسة الخارجية بأنها تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي ينتهجها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها

---

(1) George Modelski, **A Theory 0f Foreign Policy**, pall mall press, London, 1962, pp. 6-7.

(2) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1997، ص. 7.

(3) سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص. 15.

التأثير في سلوك الدول الخارجية.[1] ويؤيده في هذا الطرح المفكر ريتشارد سنايدر باهتمامه في دراسته للسياسة الخارجية بالبعد الإدراكي لصانع القرار، إذ يرى أن الدولة تُحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها. وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة.[2]هذا الاتجاه التعريفي ربط السياسة الخارجية بسلوك وفعل صانع القرار، ولم يفصل بينهما، بينما السياسة الخارجية أشمل من صانع القرار وإن اصطبغت بسلوكه وتوجهاته.

الإتجاه الثالث يرى أن السياسة الخارجية عبارة عن مجموعة برامج، فتُعرف بأنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.[3] وكما يقول باديلفورد ولينكولن، السياسة الخارجية هي العنصر الأساسي في العملية التي تُترجم بها الدولة أهدافها ومصالحها الواسعة إلى مسارات ملموسة للعمل لتحقيق هذه الأهداف والضغط لصالح مصالحها.[4] وقد أوضح كل من باديلفورد ولينكولن وظيفتين أساسيتين للسياسة الخارجية. الأولى تتمثل مهمتها في تحقيق أهدافها المتصوّرة على نطاق واسع، والثانية في الضغط على تحقيق المصالح الوطنية.[5] ويتميز التعريف الثاني بأنه أكثر إحاطة ودقة، بحيث اعتبر السياسة الخارجية غير منفصلة عن السياسة الداخلية، بينما عزل التعريف الأول السياسة الخارجية عن تأثير البيئتين الداخلية والخارجية، وقدمها على أنها مجرد برنامج محدد.

وتعتبر نظرية "السلعتين" لجلين بالمير وكليفتون مورجان واحدة من أشمل تعريفات السياسة الخارجية. فجميع الدول لديها أهداف تحاول تحقيقها من خلال السياسة الخارجية. ويمكن تصنيف هذه الأهداف باعتبارها متباينة ومحددة طبقًا للنمط الذي تعكسه عناية الشخص القائم بالتصنيف. وبدلا من القول بأن الدول لديها العديد والعديد من الأهداف حيث تتعدد

---

(1) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 7.

(2) أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص. 23.

(3) المصدر السابق، ص. 20.

(4) Norman J. Padelford and George A. Lincoln, **The dynamics of international politics**, the macmillan company, New York, 1962, p. 197.

(5) Ibid, p. 202.

الأهداف بتعدد القضايا، أو إن الدول لديها هدف واحد كزيادة الأمن أو القوة على سبيل المثال، فإن من المفيد التعميم إلى درجة القول بأن الدول تتابع هدفين هدفًا يعد هو الأكثر بساطة والأكثر إفادة. فالتعميم المقصود هو أن الدول تستخدم سياساتها الخارجية لحماية مكونات الوضع القائم التي ترغبها ولتغيير المكونات التي لا تستحبها أو تعارضها. فالتصرفات الموجهة لحماية النتائج القائمة هي التي تسعى لتحقيق هدف الحفاظ، والتصرفات المصممة لتغيير جوانب الوضع القائم هي التي تسعى لتحقيق هدف التغيير. ومن شأن أي تحليل للسياسة الخارجية أن يعزو، ضمنا أو صراحة، الأهداف إلى الفاعلين القائمين بصياغتها.[1]

النبذة الثانية: خصائص السياسة الخارجية

تتميز السياسة الخارجية بخصائص يمكن حصرها بالمحددات التالية، وهي الطابع الخارجي، الطابع الرسمي، الطابع الاختياري، الطابع الواحدي، الطابع العلني، الطابع الهدفي والطابع البرنامجي.[2]

الطابع الخارجي بمعنى أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية. فبالرغم من أن السياسة الخارجية تصنع داخل أجهزة الدولة، أي البيئة الداخلية، إلا أن تنفيذها وإجراءها وتفاعلاتها تتم في البيئة الخارجية للدولة أي في البيئة الدولية. وبالتالي، فإن البيئة الخارجية هي محل اختبار هذه السياسة الذي تتحقق فيها الأهداف المحددة لها.

الطابع الرسمي يعني الرسمية، هو أن السياسة الخارجية تُتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة. أي أنه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي أن يكون له الدور النهائي في توجيه السياسة الخارجية. صحيح أن المؤسسات والشخصيات غير الرسمية والأحزاب الداخلية لها تصوراتها وتفاعلاتها وتأثيراتها في صياغة السياسة الخارجية، ورفدها بالمعلومات والحقائق والتحاليل التي تساهم فيها، إلا أنها يجب أن تسلك في النهاية عبر القناة الرسمية للدولة حين تعبر الحدود. ويضطلع بهذا الدور المركزي لتنفيذ وإدارة السياسة الخارجية رئيس الجمهورية ورئيس السلطة التنفيذية ووزير الخارجية وأي جهة رسمية تنتدبها الدولة والحكومة.

---

(1) جلين بالمير و ت. كليفتون مورجان، **نظرية السياسة الخارجية**، ترجمة عبد السلام علي نوير، جامعة الملك سعود، الرياض، 2011، ص. 9.

(2) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 13-23.

أما الطابع الاختياري فيعني أن برامج وقرارات السياسة الخارجية مختارة من عدة بدائل مقترحة. فأي موقف دولي لا يوجب رد فعل وحيد وحتمي لدى الدولة المعنية به، وأن تلك الدولة تمتلك مجموعة من الخيارات والبدائل الممكنة، فهي تختار أحدها حسب أهدافها ومصلحتها القومية.

في حين أن المقصود بالطابع الواحدي هو أن تنصرف السياسة الخارجية إلى سياسة وحدة دولية واحدة، أي البرامج التي تنتهجها تلك الوحدة إزاء الوحدات الدولية الأخرى، وهذا ما يميزها عن العلاقات الدولية التي تنصرف إلى مجموعة التفاعلات التي تحدث بين وحدتين دوليتين أو أكثر. لذلك تختلف موضوعات كل من علمي العلاقات الدولية والسياسة الخارجية. فموضوعات علم العلاقات الدولية تشمل كل القضايا التفاعلية، كالصراع الدولي والتكامل الدولي وسباق التسلح وغيرها. أما موضوعات علم السياسة الخارجية فإنها تنصرف إلى المؤثرات الداخلية والخارجية وقضاياها المتعددة في الاقتصاد والسياسة والثقافة وما سواها التي تهتم بها الوحدة الدولية في المحيط الخارجي. بيد أن هذا الاختلاف المفهومي لا ينفي الترابط بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. فالعلاقات الدولية هي محصلة لتفاعل مجموعة السياسات الخارجية لمختلف الوحدات الدولية.

ويُعنى بالطابع العلني أن برامج العمل الخارجي هي برامج مقصودة وقابلة للملاحظة. فبرامج العمل الخارجي لم تتكون عفو الخاطر أو بمحض الصدفة، ولكن صانعيها قصدوا اتباعها لتحقيق أهداف معينة واعترفوا بمسؤوليتهم عنها. فلا يدخل في مجال السياسة الخارجية إلا تلك التصرفات التي قصدها صانعو السياسة الخارجية. أما تلك التي جاءت نتيجة التطور الطبيعي للأحداث، والتفاعل مع الدول الأخرى، فإنها لا تدخل في نطاق السياسة الخارجية.

أما الطابع الهدفي فهو يعني أنّ سياسة خارجية لا بد أن تكون موجهة لتحقيق أهداف تم التخطيط لها من قبل صانع القرار، ويتم تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف. والمقصود بالطابع الهدفي هو أن السياسة الخارجية سياسة واعية وهادفة ومقصودة الغاية منها هو التأثير على البيئة الخارجية لتمكين الدولة صاحبة تلك السياسة من أن تكون فاعلاً أساسيًا في النظام الدولي بما يحفظ ويحقق المصالح الوطنية على أقل تقدير.

وأخيرا الطابع البرنامجي، أي أنّ السياسة الخارجية ظاهرة متعددة الأبعاد. ذلك أن عملية التصرف في المحيط الخارجي للوحدة الدولية يتطلب منها صياغة مجموعة من الأهداف وتحديد مجموعة من القرارات والسلوكيات التي تشكل في مجموعها السياسة الخارجية. ومن هنا فإن السياسة الخارجية هي برنامج يشمل مجموعة من الأبعاد تتفاوت في درجة عموميتها.

وتنصرف السياسة الخارجية إلى برنامج يتضمن بعدين رئيسين: البعد الأول ينصرف إلى التوجهات، والأهداف، والأدوار والاستراتيجيات، أما البعد الثاني فهو يتضمن مجموعة القرارات والسلوكيات. البعد الأول يتسم بالعمومية والشمول وصعوبة تحكم صانع السياسة الخارجية في القوى المحددة له، وبالذات على مستوى التوجهات والأهداف، وبصعوبة القياس الكمي. أما البعد الثاني، فإنه أكثر تحديدًا، أكثر قابلية للقياس الكمي.[1]

النبذة الثالثة: القوة الإقليمية ومقوماتها

يعرف مارتن بيك القوة الإقليمية، بأنها جهة فاعلة، وهي عادة ما تكون دولة، بحيث تكون قدراتها في المنطقة تفوق بكثير قدرات الجهات الفاعلة الأخرى داخل المنطقة نفسها، والتي تتمتع سلطتها بدرجة عالية من الفاعلية والتأثير على أساس دورها القيادي في المنطقة.[2] وقد قدم ديتليف نولتي مفهومه للقوة الإقليمية على أنها تعتمد اعتمادًا كبيرًا على مهارات القوة الناعمة نظرا إلى أن قدراتها في مجال القوة الصلبة لا تكفي للسيطرة على الشؤون الإقليمية من خلال التفاعل الأحادي. وهكذا، تمارس القوى الإقليمية نفوذها على أساس التعاون الذي لا يكون متناظرًا بين الطرفين، ولكن ليس مطلق الغلبة من جهة واحدة.[3]

فكلما ازدادت قوة الدولة العسكرية والاقتصادية والسياسية، اتسعت دائرة مصالحها الجيوبوليتيكية الحيوية، وتأثيرها وتورطها إلى ما هو أبعد من جيرانها المباشرين.[4] وبالتالي، فإن القوة الإقليمية كي تحوز على هذا التوصيف يجب أن تكون متمايزة بعدة معايير تُراكمها فوق

---

(1) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 36.

(2) Martin Beck, **Regional Powers In The Middle East, New Constellations After The Arab Revolts**, palgrave macmillan, new York, 2014, p. 4

(3) Ibid, p. 5.

(4) زبيغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى**، الطبعة العربية الثالثة، الأهلية للنشر والتوزيع، 2012 الأردن، ص. 56.

بعضها لتصبح كذلك. فالقوة الإقليمية هي الدولة التي تُبرز الادعاء (التصور الذاتي) لمكانة رائدة لنفسها في منطقة جغرافية واقتصادية وسياسية، وتتميز وتستعرض قدراتها العسكرية والاقتصادية والديموغرافية وموارداها التنظيمية والإيديولوجية لبسط السلطة الإقليمية، ويكون لها تأثير قوي وكبير في الشؤون الإقليمية، أي الأنشطة والنتائج. ومن مميزاتها أيضًا أنها تتداخل وترتبط بشكل وثيق وعميق اقتصاديًا وثقافيًا وسياسيًا في المنطقة بحيث تؤثر بشكل فاعل على الترسيم الجيو–سياسي والبناء السياسي والإيديولوجي للمنطقة. وهي تمارس هذا التأثير من خلال هياكل الحكم الإقليمية (أي من خلال الحكومات والأحزاب السياسية للبلد المتأثر)، وتساهم بتحديد الهوية أو المشروع الإقليمي بطريقة حاسمة. وتكون قادرة على توفير الخير الجماعي والصالح العام للمنطقة، ما يسمح لها بتحديد جدول أعمال الأمن الإقليمي وأولوياته بشكل فعّال، ليتم الاعتراف بمكانتها الرائدة بالمنطقة واحترامها من قبل الدول الأخرى في المنطقة وخارجها، ولا سيما القوى الإقليمية الأخرى والعالمية حيث تم دمجها في التجمعات والمؤسسات الإقليمية والعالمية بحيث تشارك بشكل يعكس تمثيلها ليس لمصالحها فقط، بل كممثل لمصالح المنطقة أيضا.[1]

النبذة الرابعة: القوة الإقليمية المهيمنة

يشير مفهوم الهيمنة إلى وجود دافع سلوكي وفكري متأصل في الدول يدفعها نحو اكتساب القوة على خصومها ومحيطها، وتسعى لأن تصبح مهيمنة، وتسعى لأن تحافظ على هذا المستوى من الهيمنة. فالهيمنة من وجهة نظر المدرسة الواقعية الهجومية، هي وجود دولة قوية تسيطر على كل الدول الأخرى في النظام ولا توجد دولة أخرى لها قوة عسكرية تستطيع جديًا أن تقاتل ضدها.[2] الهيمنة بشكل عام تعني السيطرة على النظام الدولي، التي تفسر ؟؟عادة بأنها العالم ككل. لكن من ناحية أخرى، من الممكن تطبيق مفهوم النظام بشكل ضيق واستخدامه لتفسير مناطق معينة مثل أوروبا وجنوب شرق آسيا ومنطقة الخليج أو الشرق الأوسط. لذلك

---

(1) Detlef Nolte, **How To Compare Regional Powers: Analytical Concepts And Research Topics**, British International Studies Association, Review of international studies, Aberystwyth, 2010, p. 889.

(2) روان كنعان، **العلاقات السعودية–القطرية: بين التعاون والتصادم (1971–2014)**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية، الجامعة اللبنانية، 2017، ص. 10.

يمكن التمييز بين الهيمنة الكونية التي تسيطر فيها الدولة المهيمنة على العالم ككل، والهيمنة الإقليمية التي تسيطر فيها الدولة المهيمنة على مناطق جغرافية معينة.[1]

تسعى القوى الإقليمية المهيمنة إلى الحدّ من تأثير القوى العظمى على الإقليم الذي تقع فيه، لأنه بطبيعة الحال سيؤدي إلى إضعاف دور ومكانة الدولة الإقليمية المهيمنة لصالح دور الدولة العظمى التي لا تسمح بوجود قوى منافسة لها. ثمة خيار أقل سوءاً للقوة المهيمنة إقليميًا، ألا وهو وجود قوتين عظميين مع بعضهما البعض في المناطق الأخرى، وبالتالي ستجبران على تركيز الاهتمام على بعضهما عوضًا عن الاهتمام بالدولة الإقليمية المهيمنة.[2]

الفقرة الثانية: السياسة الخارجية التركية 1923-2001

ليس من المبالغة القول بأنّ هذه المرحلة من حياة السياسة التركية بأبعادها الداخلية والخارجية، كانت انعكاسا بشكل أو بآخر للمبادئ والرؤى التي وضعها مؤسس الجمهورية التركية مصطفى أتاتورك. ورغم المحاولات المتواضعة لحرف الجمهورية عن بعض ثوابت أتاتورك، إلا أنّ مصيرها كان الفشل بسبب يقظة وحسم "الحرّاس" الذين أوكل إليهم أتاتورك الحفاظ على الجمهورية العلمانية ومراقبتها، حيث ظلّ الجيش بالدرجة الأولى مع القضاء الحصن الحصين الذي حمى تلك الثوابت.

النبذة الأولى: مرتكزات السياسة الخارجية التركية

كان لانهيار السلطنة العثمانية وتفكك أجزائها دولًا متناثرة، إضافة إلى سقوط الخلافة بمعناها وبُعدها الإسلامي الجامع الذي كانت تمثّله، وحلول الأفكار القومية والعرقية مكانها، بالغ الأثر على الدولة التركية الفتية التي ورثت بقايا السلطنة العثمانية.

---

(1) John J. Mearsheimer, **The Tragedy Of Great Power Politics**, W. W. Norton And Company, New York, 2003, p. 40.

(2) ibid, p. 41.

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية في عهد أتاتورك

لقد حمل أتاتورك معه منذ وصوله إلى رأس هرم السلطة في تركيا سنة 1923[1] ثم إلغائه الخلافة وطرد الخليفة وفصل الدين عن الدولة،[2] تغييرًا جذريًا في السياسة الداخلية والخارجية، فسياسات التنظيمات في منتصف القرن التاسع عشر كجمعية الوطن والاتحاد والترقي[3] والجهود اللاحقة المبذولة من قبل فرسان تركيا الفتاة لم تكن، في المقام الأول، تستهدف إلا تحديث البنية الفوقية للدولة وبعض مؤسساتها، في حين كانت الإصلاحات الكمالية تمس الجذور الثقافية لسكان الأناضول حين قامت بإلغاء الأسس الدينية للدولة واستئصال معظم الرموز الثقافية المعبرة في الحياة اليومية عن تلك الأسس والمرتكزات.[4]

داخليًا، أحدث مصطفى كمال انقلابًا حقيقيًا على كل إرث العثمانية بأشكالها كافة، ليس السياسية فقط بل الفكرية والدينية واللغوية والاقتصادية، فحلت العلمانية المتشددة مكان الشريعة الإسلامية والتشريعات الدينية، واستورد البنية المؤسساتية الغربية وأسقطها على الداخل دون أن يستنسخ الحالة الديمقراطية بالكامل. فهذه المبادئ كانت تهدف بالأساس إلى بناء تركيا قومية حديثة استنادًا إلى معايير القرن التاسع عشر الأوروبية، إلا أنها ما لبثت أن تحولت إلى عقبة أمام تطور النظام الديمقراطي في تركيا، وكان ذلك بسبب ميل الدوائر القيادية في البلاد إلى ممارسة السياسة استنادًا إلى تفسير تسلطي لهذه المبادئ، عوضًا عن تفسيرها استنادًا إلى أسس ديمقراطية منفتحة.[5] فتخلى عن الأحرف العربية واستبدلها بالحرف اللاتيني كما أمر باستبدال الزي العثماني التقليدي باللباس الأوروبي، وأطلق حملة ومشروعًا كبيرًا لتغريب الدولة التركية بكل

---

(1) رضا هلال، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان**، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص. 64.

(2) المصدر السابق، ص. 68.

(3) رضا هلال، مرجع سابق، ص. 49.

(4) هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة**، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص. 21.

(5) أحمد ملي، **الصراع السياسي في تركيا (من العام 1970 إلى العام 1997) في الحياة النيابيّة**، بيروت، ص ص. 109-144.

أبعادها، وقد أصبح التعليم علمانيًا بشكل حصري، فيما فرضت اللغة التركية لغة وحيدة وحصرية في البلاد.[1]

أما خارجيًا، فقد اعتبر أتاتورك أن الانكماش إلى الداخل، والتركيز على القضايا الوطنية داخل الحدود والابتعاد عن المؤثرات والتأثيرات السياسية خارج الحدود هو من أهم المبادئ والقضايا التي تجلب السلام الداخلي والخارجي لتركيا. هذه الصياغة للسياسة الخارجية تأثرت بنتائج الحرب العالمية الأولى وتفكك السلطنة العثمانية وانتصار محور الحلفاء، بالإضافة إلى بروز عامل مهم وهو انتصار الثورة البلشفية في روسيا وقيام الاتحاد السوفياتي.

انطلاقًا من المعطيات المستجدة حاول أتاتورك صياغة سياسة خارجية غير صدامية، في سعي منه لتحييد تركيا عن دائرة التجاذبات التي تحيط بها، خاصة وأن الجمهورية لا تزال فتية ولما تتبلور كامل شخصيتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وغير ذلك، كما تميزت حقبة أتاتورك بالاصطفاف على مستوى المحيط الخارجي، والذي ناسب وضع تركيا الجديد آنذاك، إذ كان همّ تركيا في تلك الفترة هو إعادة بناء الداخل، ولذا سعى أتاتورك للسلام داخليًا وخارجيًا.[2] أدى هذا الوضع إلى توجه إدارة الدولة الجديدة إلى إعلان يمكن أن يلقى القبول من الناحية الدولية، وهذا الإعلان الذي صرحت به الدولة يقضي بتخلي الجمهورية عن كل المسؤوليات والطموحات الدولية، ويحتوي على عنصريين أساسيين، الأول تبني استراتيجية الدفاع عن الحدود القومية والدولة الوطنية بدلًا من الاستراتيجية ذات البعد الدولي، أما الثاني أن تكون الدولة التركية جزءًا من محور الغرب المتصاعد وليست بديلة أو معارضة له.

وجدت وجهة النظر هذه تعبيرا لها في المبدأ الذي طرحه أتاتورك بقوله "سلام في الوطن وسلام في العالم".[3]

---

(1) فايسباخ موريال ميراك، جمال واكيم، **السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002**، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر لبنان، 2014، ص. 31.

(2) Idris Demir, **Turkeys Foreign Policy Towards The Middle East: Under The Shadow Of The Arab Spring**, Cambridge Scholars Publishing, London, 2017, p. 52.

(3) أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، الطبعة الثانية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،2001، ص. 91.

خلال فترة حكم أتاتورك، حاولت تركيا أن توجد لنفسها هامشًا من الحركة المستقلة وغير المرتبطة بالمحاور بشكل جدي وفعّال، وقد ساعدته الظروف القائمة آنذاك الالتزام بقواعد سياسته الخارجية، غير أن وفاته أعقبها اندلاع الحرب العالمية الثانية، التي أفرزت نتائج سياسية وعسكرية جديدة وانقسامًا عالمياً عاموديًا حادًا لم يعد بالإمكان معه أخذ مسافة مستقلة عن الجبهتين المتشكلتين حديثًا، وهما الاتحاد السوفياتي ومحوره، والولايات المتحدة الأميركية ومحورها، وبات على تركيا أن تحسم خيارها بشكل لا لبس فيه لأي الجبهات ستنتمي.

كان واضحًا ميل الجمهورية التركية منذ قيامها وانجذابها نحو الغرب بكل أبعاده، لأنها كانت ترى فيه كل مقومات التحضر والتمدن والتقدم العلمي، كما أن الذاكرة التركية كانت لا تزال متوقدة بالتاريخ الطويل من الصراع المرير والدامي بين السلطنة العثمانية والقيصرية الروسية، وتداخل المصالح والمطامع وتشابكها بين الدولتين والكيانين المتجاورين. فالمصالح والغايات والأهداف الدولية ترسمها الحدود والجغرافيا والقوة، لا الأسماء والحكام. وبناءً عليه وجدت تركيا نفسها بعد الحرب العالمية الثانية بين خيارين لا ثالث لهما: إما المعسكر الغربي، وإما المعسكر الشيوعي، فانحازت لعوامل عديدة إلى المعسكر الأول، ونتيجة لذلك اعترفت بدولة إسرائيل عام 1949[1] ثم أصبحت عضوا في حلف شمالي الأطلسي عام 1952،[2] الأمر الذي أدى إلى انفصالها بشكل شبه تام عن محيطها وتاريخها مع الشرق والعرب وتوجهها بكامل مؤسساتها نحو الغرب وأوروبا. وهكذا على امتداد الحرب الباردة كانت تركيا جزءًا لا يتجزأ من المنظومة الغربية وامتدادها الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط.[3]

لعبت الجغرافيا دورًا مفصليًا في صياغة السياسية الخارجية التركية، فالجغرافيا السياسية تظل اعتباراً حاسمًا في الشؤون الدولية. وانطلاقًا من مقولة نابليون أن معرفة جغرافية الدولة

---

(1) Dan Arbell, **The U.S.–Turkey–Israel Triangle**, Brookings, Analysis Paper, No 34, 2014.

(2) www.nato.int/cps/cn/natohq/80056.htm, accessed on 23 augest 2016.

(3) محمد نور الدين، "السياسة الخارجية.. أسس ومرتكزات"، إعداد محمد عبد العاطي، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص. 126.

تعني معرفة سياستها الخارجية،[1] ظلت هذه السياسة محكومة لهاجس الأمن والدرع الأطلسي من خطر تمدد الشيوعية إلى داخل الجمهورية.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية خلال الحرب الباردة

لم تستطع تركيا أن تحافظ على حالة الحياد الإيجابي بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب أهمية موقعها الجيو–استراتيجي الواقع من جهة على حدود الإتحاد السوفياتي ، المتحفز لمدّ نفوذه إلى منطقة غرب آسيا* ومد نفوذه المتنامي لوصله بالعراق وسوريا ومصر، جهة أخرى على حدود أوروبا الغربية المنهكة والخارجة من حرب عالمية ثانية مزقت خريطتها وأعادت تشكيل القوى السياسية والعسكرية فيها، وباتت عاجزة عن القيام بدور الدفاع عن نفسها، فضلًا عن دور الريادة والقيادة الذي طالما مارسته، بل أصبحت وللمرة الأولى في تاريخها محكومة للغطاء العسكري والإقتصادي للولايات المتحدة الأميركية التي أصبحت الدولة العظمى على رأس العالم الغربي بعد الحرب العالمية الثانية. كما أنّ موقع تركيا اللصيق والمؤثر في الصراع العربي الإسرائيلي، حولها لتكون طوقًا على الطوق العربي الرافض للكيان الصهيوني.

انضمت تركيا رسميًا إلى حلف شمالي الأطلسي عام 1952، ومن ثم إلى منظمة حلف بغداد عام 1955[2] الذي كان يشمل بدوره إضافة إلى تركيا كلًا من بريطانيا وباكستان وإيران والعراق الذي كانت قد أبرمت معه اتفاقية صداقة وحسن جوار عام 1946،[3] وهو حلف موجه باتجاهين، الأول ضد التمدد السوفياتي، والثاني داعم للكيان الإسرائيلي في مواجهة الدول العربية.

حاولت تركيا من خلال هذا الحلف مد نفوذها إلى داخل الدول العربية وخاصة العراق، لكن قيام ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958[4] في العراق على الملك فيصل الثاني وما تبعه من انهيار لحلف بغداد، أعاد التوتر إلى العلاقات العراقية التركية التي لم تكن راضية عنها،

---

(1) زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى**، مرجع سابق، ص. 54.

* منطقة غرب آسيا المقصود بها أذربيجان، إيران، أفغانستان، تركيا، دول الخليج، لبنان، سوريا العراق، فلسطين.

(2) Dan Arbll, **The U.S.–Turkey–Israel Tiangle**, Brookings, op.cit, p5.

(3) أحمد نوري النعيمي، **العلاقات العراقية التركية: الواقع والمستقبل**، دار زهران، عمان، 2010، ص. 19.

(4) المصدر نفسه، ص. 19.

وهذا ما عبرت عنه صراحة الحكومة التركية معلنة نيتها التدخل بالشأن العراقي، ليس سياسياً فقط وعسكريًا، وحال دون حدوثه الانقلاب العسكري على حكومة عدنان مندريس فأعاد تركيا إلى الانكفاء داخليًا عام 1960.[1]

بعد عهد مندريس المنحاز بشكل مطلق للغرب والولايات المتحدة الأميركية على وجه التحديد، بدأت السياسة التركية تتشكل بصيغة جديدة وبرؤية ومفهوم مختلف عن السابق، خاصة بعد أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وإخراج صواريخ "جوبيتير" من الأراضي التركية، والتي أعقبها رسالة من الرئيس الأميركي لتركيا كانت غامضة من ناحية التزام الولايات المتحدة بدعمها الثابت والواضح لتركيا، بل أثارت الريبة وعدم الاطمئنان، وقد أطلق على تلك الرسالة اسم "السيئة السمعة".[2]

غير أن التحول الجدي والحقيقي في السياسة الخارجية التركية ومرتكزاتها وإعادة النظر وتقييم الحلفاء ومواقفهم تجاه الجمهورية حدث إثر الأزمة القبرصية عام 1974، حيث وجدت تركيا نفسها وحيدة في معركتها الدبلوماسية ضد اليونان.[3] لم تكن الولايات المتحدة على قدر الآمال التي تحملت تركيا من أجلها كل المخاطر والتهديدات في سبيل الدفاع عن المعسكر الأطلسي ضد السوفيات، بل على العكس من ذلك، وقفت الولايات المتحدة إلى جانب اليونان وساندتها ودعمتها في مواجهة تركيا، وكذلك فعلت الدول الأوروبية، حيث كانت مواقفها جميعًا منحازة لصالح اليونان.[4]

أيقنت تركيا على إثر الأزمة القبرصية أن ولاءها المطلق للمعسكر الغربي لن يكون كفيلًا بحمايتها وتحقيق استقرار جيو–سياسي متوازن لها في محيطها، فاستثمرت مباشرة تبدّد حالة الاستنفار الحادة المتبادلة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، من خلال انتهاج

---

(1) وليد رضوان، **تركيا بين العلمانية و الإسلام في القرن العشرين**، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر لبنان، 2013، ص. 104–105.

(2) Nasuh Uslu, **Turkeys Relationship With The United States 1960–1975**, A thesis submitted for the degree of doctor of philosophy, The University Of Durham, 1994, pp. 202–206.

(3) فيليب روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة، قبرص، 1993، ص. 97.

(4) المصدر السابق، ص. 97.

دبلوماسية أكثر انفتاحًا وأقل تشددًا مع جارها السوفياتي ومحيطها الإسلامي والعربي، حيث حرصت على إقامة علاقات تتجاوز حدود توجه البلاد التقليدي الحصري نحو الغرب.[1]

شهدت نهاية الستينيات وفترة السبعينيات من القرن الماضي تبدلًا ملحوظًا في ما خص السياسة الخارجية التركية، لكنها ظلت حذرة وخاضعة لعين الرقابة العسكرية المهيمنة على المشهد العام في البلد، خاصة بعد أن أُعطي الجيش دورًا دستوريًا من خلال النص على تأسيس مجلس الأمن القومي، والذي تكوّن فعليًا عام 1962، ليرأسه رئيس الجمهورية (أو رئيس الوزراء خلال غياب الرئيس) وبعضوية رئيس الأركان وقادة القوات البحرية والجوية وقائد الجندرمة،[2] حيث ثبت دوره من خلال قيامه بانقلاب آخر عام 1971 بعد تفشي الإرهاب وسيادة الفوضى الأمنية والحزبية الداخلية، وبروز خطر الأحزاب اليسارية بشكل صريح وواضح، فدخل الجيش في مواجهة مع كل من يبدي تعاطفًا مع اليسار، وأصبح اتهام اليسار جديًا، بعد أن قام أعضاء من جيش تحرير الشعب التركي بخطف وقتل القنصل الإسرائيلي في إسطنبول في 22 من مايو.[3]

خارجيًا، كانت المنطقة تعيش مرحلة تشكل جديد لموازين القوى فيها، وتشهد متغيرات قوية ومتلاحقة حيث شهد عام 1979 أحداثًا مفصلية في منطقة غرب آسيا ومصر، بدءًا من انتصار الثورة الإسلامية في إيران، مرورا باجتياح الاتحاد السوفياتي لأفغانستان،[4] إضافة إلى اتفاقية كامب دايفيد وخروج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي[5] ثم اجتياح العراق للأراضي الإيرانية عام 1980 ونشوب حرب الخليج الأولى.[6] أما في تركيا فقد شهد هذا العام قيام

---

(1) هاينتس كرامر، مرجع سابق، ص. 166.

(2) رضا هلال، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان**، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص. 118.

(3) المصدر السابق، ص. 126.

(4) Interagency Intelligence Memorandum, **The Soviet Invasion Of Afghanistan: Implications For War**, CIA historical review program release as sanitized, 1980.

(5) The Middle East Institute, **The legacy of Camp David: 1979_2009, Viewpoints special sedition**, Washington D.C, 2009.

(6) Berkley center for religion, **Iran: Religious elements of the 1979 Islamic revolution**, Peace And World Affairs, Georgetown university, August 2013.

المؤسسة العسكرية ممثلة برئاسة الأركان بانقلاب عسكري جديد أعلنت معه الأحكام العرفية وأدارت شؤون البلاد سياسيًا.[1]

أدت هذه الأحداث المتلاحقة إلى تحفيز الكيان الصهيوني لاجتياح بيروت عام 1982 لتصبح ثاني عاصمة عربية محتلة، مضيّقة الخناق على الجمهورية العربية السورية بقيادة حافظ الأسد عبر سياسة "التطويق الاحترازي" دعمًا لسياسة كامب دايفيد وحرب الخليج الأولى، وتنبهًا للأزمة اللبنانية والحرب السورية – الإسرائيلية في لبنان عام 1982.[2]

المطلب الثالث: السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة

شكلت هذه الأحداث مجتمعة نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي اهتمامًا بالغًا متعدد الاتجاهات، أصاب كلاً من تركيا والولايات المتحدة الأميركية ودول الخليج معًا، مما حرض على تعاون أوثق فيما بين هذه الدول، وأسبغ على سياسة رئيس الحكومة آنذاك تورغت أوزال التبعية المفرطة لسياسة الولايات المتحدة التي كان يسعى جاهدًا لتمتين العلاقة معها وكسب ودها،[3] أملًا في حجز مقعد متقدم في صياغة منظومة المنطقة تكون لتركيا فيها اليد الطولى، بالإضافة إلى تطلعه إلى الدور المهم والحاسم الذي بإمكان الولايات المتحدة أن تلعبه فيما خص تنامي الاقتصاد التركي، فسهل لها خلفية إدارة معركة الخليج الثانية عام 1991 على الأراضي والأجواء التركية التي خاضها التحالف الدولي ضد العراق.

أسفر انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه السريع إلى انتعاش الجمهورية التركية، وتلمسها القدرة على مد النفوذ تجاه امتدادها الطبيعي جغرافيًا وثقافيًا وتاريخيًا ضمن الجمهوريات السوفياتية المستقلة حديثًا، والتي كان يطلق عليها اسم "الجمهوريات الناطقة بالتركية"، مدفوعة من حلفائها الغربيين للاضطلاع بدور خاص في تطور هذه الدول،[4] وهكذا يكون انهيار الاتحاد

---

(1) طارق عبد الجليل، **العسكر والدستور في تركيا، من القبضة الحديدية.. إلى دستور بلا عسكر**، دار نهضة مصر، الجيزة، 2012، ص. 84.

(2) عقيل سعيد محفوض، **سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص. 83.

(3) Stephen A. Cook, "U.S. Turkey Relations: A New Partnership", **Council On Foreign Relations**, Independent Task Force Report No. 69, 2012.

(4) هاينتس كرامر، مرجع سابق، ص. 172.

السوفياتي قد وفر فرصة لتركيا لبناء مجال جديد للنفوذ في وقت حساس جداً بالنسبة إلى الرأي العام، نظرًا إلى الخيبة الناجمة عن استبعاد تركيا عن الإنضمام إلى الأسرة الأوروبية، التي تتزامن مع التحديات التي تثيرها المسألة القومية الكردية منذ انتهاء حرب الخليج الثانية.[1] وبناءً عليه اكتسبت تركيا ثقلًا إقليميًا وحتى دوليًا وازنًا، وأصبح لزامًا على السياسة الخارجية التركية مواكبة المتغيرات المستجدة وملء الفراغ الحاصل ومد أذرعها الدبلوماسية والثقافية والسياسية والعسكرية والإقتصادية تجاه الجمهوريات المستقلة. وهذا بالفعل ما حاولت القيام به، مستغلة تراجع روسيا الضعيفة وانكفائها لحل أزماتها الداخلية العميقة، وحاجة الدول الوليدة لجسر عبور يحملها إلى عالم الغرب والولايات المتحدة على وجه التحديد وهو ما تستطيع تقديمه تركيا لها. لكن هذا المخطط تعثر لافتقار تركيا إلى الدعم المادي الكافي من الحلفاء الغربيين، ولافتقارها إلى الوسائل المحلية الكافية اللازمة لمتابعة مثل هذه السياسة الطموحة، بالإضافة إلى مواجهةٍ روسية متنامية وصارمة لعملية فقدان النفوذ في "الجوار القريب".[2]

هذا التغير الجيو–استراتيجي المحدود الذي اكتسبته تركيا إثر انهيار الإتحاد السوفياتي، إضافة إلى شطب القوة العراقية المجاورة، كان له بالمقابل ارتدادات سلبية على عدة أصعدة في المنطقة، أولها وأهمها قضية ناغورني قره باخ المتنازع عليها بين أرمينيا العدو اللدود لتركيا وأذربيجان الامتداد القومي والعرقي والتاريخي لها.[3] وتكمن أهمية هذا النزاع بأنه وضع تركيا بين خيارين اثنين، إما الانكفاء مجددًا إلى الداخل تماشيًا مع القواعد التي أرساها أتاتورك، أو الاندفاع بقوة للدفاع عن مجالها "العثماني الحيوي". لقد كانت هذه القضية شديدة الأهمية لتركيا بل أكثر أهمية لها من أذربيجان نفسها لأسباب عديدة أبرزها ارتباطها بعدوها اللدود أرمينيا، وفي وقت من الأوقات، ظهرت في تركيا أصوات تطالب بالتدخل عسكريًا في القوقاز لحماية

---

(1) ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص. 24.

(2) هاينتس كرامر، مرجع سابق، ص. 173.

(3) Fiona Hill, Kemal Kirisci and Andrew Moffatt, “Armenia and Turkey: From Normalization To Reconciliation”, **Turkish Policy Quarterly**, Vol. 13, NO. 4, Istanbul, winter 2015, p. 131.

الآذربيجانيين، لكن السياسة الرسمية لأنقرة التي بدت متأنية في هذا الشأن، تمسكت بالوسائل الدبلوماسية لحل النزاع المتفاقم.[1]

عام 1996 وصل حزب الرفاه الإسلامي إلى السلطة بتحالف مع حزب الطريق القويم، ليعلنا انبثاق أول حكومة يرأسها إسلامي في تركيا العلمانية منذ عام 1923،[2] ومعه تبدلت أولويات السياسة الخارجية التركية وتبدلت البوصلة من ناحية الغرب صوب الدول الإسلامية والعربية. فقام رئيس الحكومة نجم الدين أربكان خلال جولته الخارجية التي شملت كلاً من إيران وباكستان وماليزيا وسنغافورة وليبيا، بالدعوة مجددًا مثلما كان يدعو منذ بداية السبعينات إلى إيجاد سوق إسلامية مشتركة.[3] وفي مؤشر واضح على التغيّر الجذري في توجه سياسة تركيا الخارجية بعد وصول أربكان إلى السلطة، قام بزيارة إيران بعد أقل من أربع وعشرين ساعة على صدور قانون داماتو الأميركي الذي يمنع بموجبه إبرام صفقات مع إيران تتجاوز قيمتها الأربعين مليون دولار،[4] وأبرم معها اتفاقية لتصدير الغاز بقيمة عشرين مليار دولار، مما أقلق المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية داخليًا، وأثار حنق الأميركيين وأشعرهم بخطورة الموقف وتفلت القرار التركي الخارجي من أيديهم.

تم إسقاط حكومة أربكان عام 1998 ودخلت تركيا بأزمة حكم داخلي على إثر تكليف مسعود يلماظ تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب اليسار الديمقراطي بزعامة بولنت أجاويد التي لم تستطع الصمود عدة أشهر.[5] وتزامنت عودة بولند أجاويد لرئاسة الحكومة عام 1999 مع اعتقال عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني والعدو رقم واحد لكل الحكومات التركية عبر عقدين من الزمن من خلال التنسيق بين أجهزة استخباراتية عدّة على رأسها تركيا والولايات المتحدة وإسرائيل.[6] وفي العام نفسه قام رئيس الجمهورية ديمريل بزيارة رسمية للكيان الصهيوني، مشددًا على حسن العلاقة التركية الإسرائيلية. إضافة إلى المناورات العسكرية

---

(1) ميشال نوفل، مرجع سابق، ص. 29.

(2) يوسف إبراهيم الجهماني، **حزب الرفاه: الرهان على السلطة**، دار حوران للنشر، دمشق، 1997، ص. 87.

(3) وليد رضوان، مرجع سابق، ص. 280.

(4) يوسف إبراهيم الجهماني، مرجع سابق، ص. 96.

(5) المصدر السابق، ص. 150.

(6) وليد رضوان، مرجع سابق، ص. 290.

المشتركة بين البلدين والتعاون الأمني والاستخباراتي الذي أثمر كما ذكرنا اعتقال عبد الله أوجلان في كينيا عام 1999.

النبذة الثانية: السياسة الخارجية التركية تجاه العراق والدول العربية حتى عام 2001

منذ قيام الجمهورية التركية، اتسمت العلاقات العربية التركية بالفتور والسلبية خاصة من جهة أنقرة التي كانت تسعى بشكل حثيث للتخلص من كل الإرث العثماني الذي يحمل بمجمله بصمة عربية واضحة كانت الأتاتوركية قد أعلنت العداء لها منذ اللحظة الأولى. ففي أعقاب قيام الدولة التركية الحديثة، كان قادتها، كما أكد الرئيس السابق جلال بايار، بقوة "غير مستعدين... لإعادة إنشاء علاقة وثيقة مع أمة (هي العرب) طعنت الأمة التركية في الظهر".[1]

المطلب الأول: مرحلة التنافر مع الدول العربية

لقد كان لسلخ لواء الموصل عن تركيا طعم الخسارة الذي لا يزال ماثلاً حتى اليوم في عمق العقل التركي، وإن أظهر الموقف الرسمي غير ذلك، إذ تقبل هذا الفصل بمرارة من باب أولوية الحفاظ على الجمهورية الفتية التي لم يكن باستطاعتها مقارعة بريطانيا العظمى التي قامت بضم الموصل للعراق عام 1926.

في المقابل استطاعت تركيا ضم لواء الإسكندرون لها، بفعل التساهل الأوروبي اتجاهها طمعًا في استمالتها إلى محورهم غداة الحرب العالمية الثانية، فأوجد الفرنسيون الظروف التي يمكن في ظلها للجيش التركي أن يزحف إلى السنجق، وأن يدمجه رسمياً بالجمهورية سنة 1939 باسم هاتاي.[2]

بناءً على حادثتي الموصل ولواء الإسكندرون، يمكن ملاحظة بداية تأزم العلاقات التي نشأت بين المنطقة العربية مباشرة في أعقاب قيام الجمهورية التركية.

مثّل العراق منذ قيامه هاجسًا مقلقًا لتركيا بسبب تقلباته السياسية وانقلاباته العسكرية المتكررة، فوجود العراق بمحور معاد لتركيا كما حدث في الحرب العالمية الثانية حين اصطدمت

---

(1) فيليب روبنس، مرجع سابق، ص. 27.

(2) المصدر نفسه، ص ص. 30–32.

عسكريًا حكومة الكيلاني عام 1941 المدعومة من ألمانيا بقوات بريطانيا العظمى،[1] كاد أن يجبرها على الإنخراط مباشرة بالمعارك والحروب التي ما فتئت تحاول ساعية الإبتعاد عنها، مما دفعها في حينه إلى القيام بوساطة بين العراق وبريطانيا.

وفي الفترة الممتدة بين عامي 1945-1958 تميزت السياسة الدولية في ما يخص الشرق الأوسط بالصراع على سوريا. وقد اشتركت تركيا في ذلك الصراع من خلال اعترافها بإسرائيل في 28 آذار عام 1949، وانضمامها إلى حلف الأطلسي في شباط من عام 1952، ودعوتها لحلف بغداد في 24 شباط عام 1955 وحشد قواتها على الحدود السورية في آذار عام 1955.[2] هذه الأحداث مجتمعة كانت بالنسبة إلى العالم العربي تمثل عدوانًا صريحًا من تركيا التي كانت تمضي قدمًا في مسيرة اعتبرها القوميون العرب، معادية لهم وتخدم المصالح الإسرائيلية.[3]

أما على المقلب العربي والإسلامي، فقد كانت الفرصة مؤاتية لهذه الدول لتنتقم من سياسات تركيا الخارجية المنحازة للغرب ولإسرائيل ضد الدول العربية ومصالحها وقضية فلسطين على وجه التحديد، ولتصطف دفعة واحدة مع اليونان ضدها، عدا عن دعم بعض الدول العربية (بالتحديد مصر وسوريا) قبرص اليونانية بالسلاح.[4] شكلت هذه الواقعة صفعة قوية لتركيا وسياستها الخارجية أجبرتها على إعادة صياغة هذه السياسة تجاه أوروبا والولايات المتحدة اللذان وقفا بقوة إلى جانب اليونان، وكذلك تجاه الدول الإسلامية والعربية. وشيئًا فشيئاً أخذت هذه

---

(1) أحمد نوري النعيمي، **العلاقات العراقية التركية: الواقع والمستقبل**، مرجع سابق، ص. 17.

(2) عقيل سعيد محفوض، **سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مرجع سابق، ص. 82.

(3) محمد نورالدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998، ص. 196.

(4) Charalampos Zorpas, **Turkish And Greek Position On The Arab-Israeli Conflict: A Comparative Evaluation Through An Examination Of Their Relations With The PLO**, unpublished master thesis Istanbul Bilgi University, Istanbul, 2015, pp. 14-15.

التغيرات تتبلور وتتقدم مع تحرر الموقف التركي من التهديد السوفياتي واكتسابه هامشًا جيدًا من المناورة السياسية، بدءًا من عام 1967 وقبل حرب حزيران 1967.[1]

المطلب الثاني: مرحلة التقارب مع العالم العربي

بدأت تركيا سياسة تصالحية مع الأنظمة القومية في الوطن العربي وعلى رأسها نظام عبد الناصر. حيث أعربت تركيا عن مشاعرها الودية نحو الدول العربية المعنية بحرب 1967 من غير أن تُسخط إسرائيل الحليف الأوثق للولايات المتحدة في المنطقة، كما أن السلطات التركية أعلنت بعدها أن القواعد العسكرية التابعة لحلف شمالي الأطلسي الموجودة في أراضيها لن تستخدم في أي عملية حربية ضد الدول العربية.[2]

اعترفت تركيا بانقلاب عام 1963 في العراق الذي قام به الرئيس عبد السلام عارف ضد رئيس الحكومة آنذاك عبد الكريم قاسم، ثم أتبعها رئيس الحكومة عصمت أونونو بإبداء حسن النية تجاه العراق والدول العربية. وفي عام 1965 أبرمت تركيا والعراق اتفاقية تجارية وأخرى في مجال التعاون السياسي بين البلدين. ثم أعقبها عام 1966 إبرام اتفاقية ثقافية بين البلدين تم بموجبها الاعتراف باللغتين التركية والعربية. ثم عادت واعترفت أيضًا بانقلاب عام 1968 الذي قاده حزب البعث على الرئيس عبد الرحمن عارف، والتي أدت إلى تعزيز العلاقات الودية بين البلدين ودفعت الطرفين قدمًا في عملية تعزيز المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية وخاصة النفطية والتي أثمرت اتفاقية لمد خط أنبوب لنقل النفط من كركوك إلى دورتيول في تركيا.[3]

كانت هذه المتغيرات منطلقًا وقاعدة ارتكزت عليها تركيا في سياستها الجديدة تجاه محيطها العربي والإسلامي، بالإضافة إلى متغيرات داخلية أعادت الاعتبار للإسلام السياسي كدرع لمواجهة المد اليساري، فقَبِل المجلس العسكري الذي كان يقود البلاد بعد الإنقلاب العسكري

---

(1) Joel Beinin & Lisa Hajjar, **Palestine, Israel And The Arab Israeli Conflict**, The Middle East Research And Information Project, Washington, Winter 2009.

(2) وليد رضوان، مرجع سابق، ص. 144.

(3) أحمد نوري النعيمي، **العلاقات العراقية التركية: الواقع والمستقبل**، مرجع سابق، ص. 19-21

عام 1960 التغييرات التي أُدخلت في الخمسينات مثل افتتاح مدارس الأئمة والمعهد العالي الإسلامي، كما أصدرت إدارة الشؤون الدينية مجلة لخطب الوعظ بهدف تشجيع خطب دينية أكثر تنورًا، إضافة إلى متغيرات عديدة أخرى استخدمت الدين كترياق مضاد للشيوعية.[1]

عام 1969 دعيت تركيا للمرة الأولى لحضور مؤتمر القمة الإسلامي في الرباط. وبالفعل أوفدت تركيا حينها وزير خارجيتها بعد تعذر حضور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لأسباب داخلية، وانفتحت على مصر جمال عبد الناصر، وأصبحت أكثر تناغمًا مع القضايا العربية والإسلامية.[2]

أدى الحراك الداخلي في تركيا إلى إعادة بروز الحالة الإسلامية وتأثيرها على سياستها الخارجية، والتي قاد حملتها داخليًا زعيم حزب السلامة حينها نجم الدين أربكان،[3] الذي كان يشدد على معايير الأخوة والقرب من الدول الإسلامية والعربية، ويدعو تركيا للتوجه شرقًا نحو عمقها ومداها الثقافي والتاريخي والجغرافي حيث بإمكانها أن تكون رائدة في هذا الموقع، في مقابل إبدائه التوجس والحذر من الغرب الذي لن تستطيع تركيا مجاراته بسبب الفارق العلمي والجغرافي والتاريخي الكبير بل ستكون تابعًا وملحقًا له. أما على الصعيد الإسرائيلي فقد دعا إلى قطع العلاقة معها وعدم الاعتراف بها مطلقًا.[4]

وقد ساهمت أزمة النفط عام 1973 على إثر الحرب العربية الإسرائيلية،[5] والارتفاع الكبير لفاتورة المشتقات النفطية التي لامست الستة مليارات دولار عام 1977،[6] بالبدء بخطوات ومبادرات تركية جدية وعملية تجاه الدول العربية المصدرة للنفط، حيث أدركت الأحزاب التركية

---

(1) وليد رضوان، مرجع سابق، ص ص. 134-135.

(2) Hakan Koni, "Saudi Influence on Islamic Institutions in Turkey Beginning 1970s", **the middle east journal**, Vol. 66, No 1, winter 2012, pp. 98-110

(3) فلاديمير إيفانوفتش دانيلوف، **الصراع السياسي في تركيا: الأحزاب السياسية والجيش**، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، دار حوران، دمشق، 1999، ص. 217.

(4) فلاديمير إيفانوفتش دانيلوف، مرجع سابق، ص. 218-220.

(5) Joel Darmsadter, **Recalling The Oil Shock Of 40 Years Ago**, Resources For The Future, issue brief 13-06,Washington, December 2013.

(6) فيليب روبنس، مرجع سابق، ص. 121.

حاجتها إلى الدول النفطية الغنية، كأسواق للمنتجات الصناعية والزراعية التركية، وكمستثمرين للعائدات النفطية في الإقتصاد التركي، الذي هو في أمس الحاجة لرؤوس الأموال.[1]

ومما عزز هذه الإنعطافة السياسية، دخول تركيا إلى الجزء الشمالي من قبرص[2] وتعرضها لحالة من العزلة الشديدة حتى من أقرب حلفائها، فوقفت للمرة الأولى في المحافل الدولية إلى جانب القضية الفلسطينية حيث صوتت عام 1974 إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب في الأمم المتحدة وعام 1975 على اعتبار الحركة الصهيونية حركة عنصرية. وفي عام 1979 دعا بولنت أجاويد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى افتتاح ممثلية للمنظمة في أنقرة،[3] وبعد نحو تسعة أشهر من ذلك احتجت أنقرة بشدة على ضم إسرائيل للقدس المحتلة، وسحبت القائم بأعمالها في تل أبيب، وأبقت التمثيل الرسمي على مستوى أمين السر الثاني.[4]

دخلت تركيا بعد عام 1980 في مرحلة متغيرات داخلية تمثلت بقيام الجيش بانقلاب عسكري واستلامه زمام الأمور في البلاد، ووضع دستور جديد ومنع قادة الأحزاب التقليديين من ممارسة العمل السياسي، مما سمح لتورغوت أوزال الوصول إلى رئاسة الحكومة عام 1983 حيث قام بوضع سياسة اقتصادية نجحت في إنعاش الاقتصاد التركي أثناء تولي العسكر قيادة البلاد.[5]

وكانت سياسة السوق الحرة من أهم الإصلاحات التي انتهجها أوزال، كما قام بدعم الصناعة وتشجيعها وتطويرها، وهو ما حتم البحث عن أسواق جديدة أمام البضائع التركية التي ارتفع إنتاجها بشكل كبير وغير مسبوق. كما سمح لرؤوس الأموال الأجنبية الدخول والنفاذ بكل قوة للسوق التركية التي كانت قائمة منذ عهد أتاتورك على رعاية الدولة وحمايتها نتيجة القواعد التي أرساها عند تأسيس الجمهورية، وعلى هذا الأساس توجهت السياسة التركية ناحية الخليج

---

(1) وليد رضوان، مرجع سابق، ص.207.

(2) هاينتس كرامر، مرجع سابق، ص. 283.

(3) Charalampos Zorpas, op. cit, pp. 2-3.

(4) فيليب روبنس، مرجع سابق، ص. 99.

(5) فلاديمير إيفانوفتش دانيلوف، مرجع سابق، ص. 380-385.

حيث تتوفر الأسواق المهيئة والقادرة على استهلاك البضائع التركية مع قدرة شرائية واستثمارية كبيرة.

وفي حين اتسمت العلاقات العراقية التركية بالتعاون والتناغم تبعًا لتقاطع المصالح فيما بينهما، شاب العلاقات التركية السورية الكثير من التوتر والحذر، فسوريا بقيادة حافظ الأسد كانت أوثق حلفاء موسكو والجمهورية الإسلامية على السواء. أما على الجهة الأميركية فقد حصل تطور وتقدم كبير على مستوى العلاقات والتنسيق بين الولايات المتحدة ورئيس الحكومة التركي أوزال، حيث تداخلت المصالح السياسية بالأمنية والعسكرية الاقتصادية.[1]

أدى قيام ونمو حزب العمال الكردستاني عام 1984 واستخدامه للأراضي في شمال العراق كركيزة لانطلاق مقاتليه نحو الجنوب التركي إلى اندلاع مواجهات دامية وعنيفة بين الأكراد والجيش التركي. وخلال الحرب العراقية الإيرانية، وقعت تركيا اتفاقية أمنية مع العراق سمحت لتركيا القيام بعمليات ضد حزب العمال الكردستاني في الأراضي العراقية.[2]

المطلب الثالث: سياسة تركيا تجاه الدول العربية بعد نهاية الحرب الباردة

شكلت نهاية الثمانينات وبداية التسعينات مرحلة التغيرات الإقليمية والدولية الكبرى. فتوقف الحرب العراقية الإيرانية سمح لإيران بالعودة لشغل حيزها الإقليمي الذي تضرر بفعل هذه الحرب،[3] لكن اندلاع حرب الخليج الثانية بعد اجتياح صدام حسين للكويت وتهديده للمملكة السعودية، دفع تورغوت أوزال إلى التخلي نهائيًا عن مبدأ الحياد الإيجابي إزاء قضايا الشرق الأوسط، برغم معارضة شديدة من الأحزاب التركية كلها، حتى أن دنيز بايكال نائب رئيس حزب الشعب الإجتماعي الديمقراطي ورئيس حزب الشعب الجمهوري قال فيما بعد: "تركيا ليست بحاجة للقيام بدور شرطي المنطقة".[4] لكن أوزال كان متلهفًا للقضاء على قوة صدام حسين العسكرية التي بناها

---

(1) Stephen A. Cook, op. cit, p. 7.

(2) Henri J. Barkey & Ghraham E. Fuller, **Turkeys Kurdish Question**, Rowman & Littlefield Publishers, Boston, 1998, p. 51.

(3) Geoffrey Kemp, **Iran And Iraq, The Shia Connection**, **Soft Power, And The Nuclear Factor**, United State Institute Of Peace, special report 156, November 2005.

(4) وليد رضوان، مرجع سابق، ص. 258.

أثناء حرب الخليج الأولى، لما لها من قدرة ردعية لكل الأطماع التركية في العراق والمحيط، وقال صراحة أن احتلال العراق للكويت كان بمثابة عناية إلهية.[1]

أدى اجتياح العراق للكويت عام 1990 إلى قيام تكتل دولي وعربي حشدت له الولايات المتحدة لإخراج قوات صدام وضربها وذلك في مرحلة دولية حساسة كان فيها الإتحاد السوفياتي على شفير التفكك،[2] وكان العالم يقف على أعتاب تحول النظام الدولي من الثنائي القطبية إلى القطب الأوحد، ما ترك ارتدادات واضحة على الصعيد العربي حيث فقد العراق الغطاء السوفياتي، وشعرت سوريا بالانكشاف أمام إسرائيل والولايات المتحدة وتركيا، وتملص منظمة التحرير من الخط العربي الموحد إلى التفاوض منفردًا.

لعبت تركيا دورًا فعالًا وحاسمًا من خلال دبلوماسيتها وقواعدها العسكرية التي استعملتها الولايات المتحدة والتحالف الدولي لهزيمة العراق وكسره عسكريًا وحصاره اقتصاديًا ودبلوماسيًا، وكان لهذه السياسة مردودًا إيجابيًا سريعًا لتركيا. عسكريًا حصلت على أسلحة حديثة من الولايات المتحدة بقيمة ثمانية مليارات دولار، واقتصاديًا من خلال رفع الولايات المتحدة الأميركية حصة النسيج التركي المستورد، بالإضافة إلى دعمها بمنح اعتمادات بقيمة 1,4 مليار دولار من البنك الدولي.[3]

من جهة أخرى، تفاقمت الأزمة الكردية بشكل مضطرد وعنيف، مما انعكس على السياسة الداخلية والخارجية لتركيا، حيث أدى إضعاف الحكومة المركزية العراقية بفعل الحظر الجوي والحصار الإقتصادي إلى سقوط القبضة الحديدية عن حزب العمال الكردستاني وتحول الحدود العراقية التركية إلى فضاء رحب وآمن للقوات الكردية المقاتلة، وهذا ما لم تمانع حصوله حكومة صدام حسين التي اغتنمت الفرصة للثأر من الموقف التركي المجاري للحرب على العراق وحصاره اقتصاديًا. إضافة إلى غض الطرف السوري والدعم الخفي للتحركات الكردية على الحدود السورية التركية بمحاولة منها للرد على التقارب التركي الإسرائيلي الموجه ضدها بطبيعة الحال. وبالفعل اعتبرت تركيا أن التهاب الأزمة الكردية خلفه محرك خارجي، الهدف منه إشغالها

---

(1) وليد رضوان، مرجع سابق، ص. 259.

(2) Geoffrey Kemp,op. cit

(3) Ibid.

عن مد نفوذها نحو مجالها الحيوي ومحاولة إلهائها عن القيام بدور ريادي وطليعي في المنطقة والتأثير بمجرياتها.

دفعت وتيرة الاشتباكات واشتدادها بين الأكراد والجيش التركي، إلى دخول القوات التركية للأراضي العراقية وتوغلها فيها، فشنت حملات عسكرية متكررة على حزب العمال الكردستاني دون أخذ الإذن من الحكومة العراقية المركزية. كذلك قامت تركيا عام 1998 بحشد جيشها على الحدود التركية السورية مهددة باجتياح أراضيها في حال لم يتم إخراج زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من الأراضي السورية وطرد عناصر حزبه وإغلاق الحدود أمام أي عمل معاد لتركيا. وانتهت الأزمة بعد وساطات مصرية وإيرانية بتوقيع اتفاقات أمنية جديدة في أضنة، تضمنت تعهدات متبادلة باتخاذ إجراءات أمنية ضد عمليات إرهابية وأعمال عنف قد تنطلق من داخل بلد باتجاه الآخر، وإجراءات بناء الثقة على الصعيدين الأمني والسياسي.[1]

الفقرة الثالثة: وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وسياسته الخارجية

مرت تركيا في حقبة التسعينات بمخاض سياسي كبير، كان وجه التنازع فيه عميقًا لاتصاله بتحديد الهوية التركية، فالقضية كما وصفها بولنت أجاويد لم تعد أزمة حكم بل تحولت إلى أزمة نظام.[2] فرغم مرور حوالي سبعة عقود من الجمهورية الأتاتوركية العلمانية التي انفصلت بشكل مطلق عن الهوية العثمانية الإسلامية، لم تتمكن الأتاتوركية رغم كل جهدها الكبير والعنيف أحيانًا من هضم الهوية الإسلامية وإزاحتها مطلقًا. واستمرت القضية الإسلامية تطل برأسها بين الفينة والأخرى، وفي كل مرة كان يتم قمعها لكن دون التمكن من شطبها نهائيًا. هذا ما حدث مع حزب الرفاه وحكومة أربكان التي وصلت إلى الحكم بإرادة الجماهير واستقالت أو بتعبير أدق "استُقيلت"،[3] بإرادة العسكر والقوى العلمانية المتشددة، ما جعل تركيا تعيش حالاً من عدم الاستقرار الشديد إلى أن وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002.[4]

---

(1) عقيل سعيد محفوض، **سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مرجع سابق، ص. 86.

(2) وليد رضوان، مرجع سابق، ص. 284.

(3) محمد نورالدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**، مرجع سابق، ص. 149.

(4) راغب السرجاني، **قصة أردوغان**، أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011، ص. 91.

النبذة الأولى: اتجاهات جديدة للسياسة الخارجية التركية

كان فوز حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان والمجموعة التي انفصلت عن أربكان إيذانًا بدخول تركيا عصرًا جديدًا ومختلفًا كليًا عن الفترات التي مرت بها تركيا داخليًا وخارجيًا. فمع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، اجتهدت الحكومة التركية لإعادة تعريف مبادئ السياسة الخارجية، وإعطاء هذه السياسة أبعادًا جديدة. والجدير ذكره أن التعريفات الجديدة للسياسة الخارجية التركية لم تبق حبيسة أطرها النظرية، بل وجدت فرصتها للتطبيق والتفعيل، وأحرزت نجاحات سريعة وملموسة.[1] ويجب التنبه والالتفات إلى أن حركة السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية تتكون من مرحلتين، الأولى تمتد من عام 2002 حتى عام 2010، وتتميز بالنجاح العملي للنظريات التي سيجري الحديث عنها، والثانية مرحلة ما بعد 2010 وحتى يومنا هذا والتي جاءت بنتائج عكسية لكل النظريات التي تم التسويق لها من قبل قادة حزب العدالة والتنمية.

فوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، جعل الخارجية التركية تتحول إلى خلية نشطة بكل الاتجاهات العالمية، القريبة والبعيدة، الصديقة والتي في موقع الخصومة، فأصبحت تركيا مركزا مقبولا لتقاطع المصالح الدولية والإقليمية.

دخلت نظرية الدكتور أحمد داود أوغلو[2] "العمق الاستراتيجي" حيز التطبيق الفعلي، والتي حافظت على الاتجاهات الأساسية والمركزية للجمهورية التركية، مع بعض التغييرات التكتيكية، وأضافت إليها ثوابت جديدة، أعطت نتائجها في تحقيق تقدم سياسي خارجي غير مسبوق في تاريخ تركيا الحديث. كان الإهتمام الكبير الذي أولته الدبلوماسية التركية للإنخراط في

(1) أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص. 11.

(2) أحمد داوود أوغلو، رئيس وزراء ووزير خارجية تركيا السابق، ويعتبر مهندس سياستها الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية، صاحب كتاب العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية والذي تحول من كتاب نظري إلى سياسة واقعية جرى تطبيقها.

تفاعلات الشرق الأوسط دافعًا لعدد كبير من الأدبيات والتحليلات لتطلق على تلك التحركات المكثفة ما اصطلح على تسميته "العثمانية الجديدة".[1]

قد تختلف التحليلات والتقديرات حول من يقف خلف هندسة المرتكزات الجديدة للسياسة الخارجية التركية، هل هو أردوغان نفسه؟ هل هو أحمد داود أوغلو؟ هل هو عمل مؤسساتي جماعي؟ مما لا شك فيه بأن وزير خارجية تركيا ورئيس وزرائها السابق أحمد داود أوغلو كان هو المشرف والمسؤول عن هندسة السياسة الخارجية التركية، ويمكن ملاحظة أهمية ومركزية كتاب "العمق الاستراتيجي" في رسم خريطة السياسة الخارجية لتركيا، والتي بعد أن كانت مجرد نظرية في الكتاب، أصبحت محل تطبيق على أرض الواقع. وبالتالي فقد انطلقت التحولات في السياسة الخارجية التركية من أسس نظرية قامت على مرتكزات محددة أهمها "نظرية التحول الحضاري،[2] التي ترفض مقولة نظرية نهاية التاريخ لفوكوياما،[3] بل تؤمن بأن الحضارات في حال صعود وهبوط دائمين تؤذن بانتقال الهيمنة الحضارية من المحور الغربي إلى حضارات مختلفة في مقدمها الحضارة الإسلامية التي تقع تركيا على رأس سلمها.

تأتي نظرية العمق الاستراتيجي بناء على تصور جغرافي يضع نهاية لما يسميه أوغلو "اغتراب" دول الجوار التركي، بحيث تحال التصورات النمطية عن هذه الدول إلى الماضي، على نحو لا يكون عائقًا أمام إعادة تموضع تركيا من منطقة الشرق الأوسط.[4] وتتكون هذه النظرية من عدة مبادئ.

تبدأ أولا بالتوازن السليم بين الحرية والأمن، وهما قضيتان محوريتان ومتلازمتان، ففي بلد مثل تركيا عانى من الخطر الأمني الخارجي إبان الاتحاد السوفياتي، ومن الخطر الكردي الداخلي الملتهب منذ الثمانينات حتى اليوم، كانت مساحة الأمن تتمدد باستمرار على حساب

---

(1) محمد عبد القادر، "تحولات السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية"، **العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص. 571.

(2) المصدر السابق، ص. 575.

(3) Francis Fukuyama, **The End Of History And The Last Man** ,The Three Press, New York, 1992, P. 27.

(4) محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص. 577.

مساحة الحريات في تركيا. وقد حرصت السياسة التركية الجديدة على الموازنة ما بين القضيتين، ورفعت هذه المسألة كشعار مبدئي جذب شريحة واسعة من الأتراك من كل الأطياف، إسلاميين وأكراد ومفكرين وإعلاميين وغير ذلك ممن عانى لعقود طويلة من سطوة الأمن والعسكر.

ثانيًا تصفير المشكلات مع دول الجوار. وبالفعل مع قدوم حزب العدالة والتنمية اجتهدت السياسة الخارجية التركية لتصفير مشاكلها مع كل الجوار المأزم، وقامت بمبادرات عملية تجاه حل العديد من القضايا العالقة، كالقضية الأرمنية والقضية القبرصية والعلاقات السورية التركية والعلاقات الإيرانية التركية والعلاقات الكردية التركية والعلاقات الروسية التركية وغيرها. وفي سنوات قليلة إلى ما قبل اندلاع الأزمة السورية كان الحديث عن صفر مشاكل لتركيا في الجوار والإقليم حديثًا واقعيًا غير مبالغ فيه، بل أصبح لبرهة نموذجًا ناجحًا يُحتذى به في حل العقد الخارجية لأي دولة باحثة عن الاستقرار، كان هذا قبل أن تندلع الأزمة السورية وما سمي "بالربيع العربي".

ثالثًا التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، وبشكل أساسي تجاه المناطق العربية القريبة لتركيا، فبادرت لنسج علاقات مع كل الأطراف العراقية وبشكل أساسي مع المكون السّني، والذي بحسب ادعائها تشكل له امتدادًا جغرافيًا ومذهبيًا لموازنة الاختراق الإيراني الحليف للمكون الشيعي على الساحة العراقية. وتوجهت لسوريا بكل ثقلها الجغرافي والإقتصادي والديمغرافي والسياسي، مدركة أهمية دمشق الضرورية لكونها تعد بوابة رئيسية ومدخًلا مهما لمنطقة غرب آسيا العربية. فدخول تركيا إلى سوريا سمح لها بالتمدد إلى لبنان وفلسطين وتحديدًا إلى قطاع غزة حيث نسجت علاقات متينة مع حركة المقاومة الإسلامية حماس فرع الإخوان المسلمين الفلسطيني، التي كانت دمشق في حينها مقر إقامة قادتها، وكذلك إلى باقي الساحة العربية.

رابعًا السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد، والتي استطاعت تركيا في العقد الأول من حكم العدالة والتنمية أن تتقن هذه السياسة باقتدار ولأسباب عديدة، أهمها أن الحالة السياسية العالمية والإقليمية في تلك المرحلة كانت تسمح ببعض الغموض في المواقف والأدوار لتركيا مما أعطاها هامشا كبيرا للمناورة والتكتيك وتعدد الأدوار، على عكس السنوات الأخيرة التي أجبرت تركيا الانحياز لموقعها الفعلي في محورها الأطلسي دون موارية.

خامسًا الدبلوماسية المتناغمة، والمقصود بها هو السياسة التي تجمع الأضداد، أي أن تكون تركيا جزءًا من حلف الناتو وأيضًا عضوًا في منظمة المؤتمر الإسلامي، وأن تكون حليفة لإسرائيل وصديقة لسوريا ولبنان والحركات الفلسطينية المقاومة في آن، وأن تتمتع بعلاقات قوية ووثيقة مع الجمهورية الإسلامية في إيران وكذلك مع الولايات المتحدة الأميركية، وغيرها من التناقضات. لقد استطاعت الخارجية التركية بسياستها تلك أن تكون في موقع يجعلها صالحة للوساطة بين جميع الأطراف المتضادة في المنطقة، مما منحها القدرة على جمعها في محطات كثيرة وعديدة.

سادسًا اتبعت أسلوبًا دبلوماسيًا جديدًا، أسلوبًا يمنح تركيا شيئًا شبيهًا بالسياسة كما الجغرافيا، وهو موقع استثنائي للربط ما بين الشرق والغرب لكن بنكهة تركية خالصة، لا يجعل منها جسرًا للعبور فقط، بل يجعل منها دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته، رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل أوروبا ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوروبية.[1]

النبذة الثانية: المحددات الداخلية لتحولات السياسة الخارجية التركية

انعكست التطورات الحاصلة داخل النظام السياسي التركي على نمط توجهات تركيا الخارجية، ذلك أن المعادلة السياسية التي سادت طوال العقود الخالية، لم تعد كما كانت، وذلك من جراء اختلال ميزان القوى داخل النظام السياسي التركي لمصلحة السلطة المدنية على حساب المؤسسة العسكرية.[2]

ويمكن حصر هذه المحددات بثلاث مرتكزات داخلية أساسية عملت على تغيير المنطلقات التي قامت عليها السياسة الخارجية تبعًا للثوابت الداخلية التي أرساها أتاتورك منذ قيام الجمهورية التركية، وحتى وصول حزب العدالة والتنمية.

تبدأ بالمحدد السياسي، الذي راح يتحرر شيئًا فشيئًا من قبضة الهيمنة العسكرية للجيش، ما أنعش الهوية التركية التقليدية أي الروح العثمانية التي أرست الأتاتوركية قطيعة كاملة معها.

---

(1) أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص ص. 612-616.

(2) محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص. 587.

هذه الروح العثمانية، أنتجت وعيًا للهوية التركية الحائرة بين الشرق والغرب وبين الإسلام والعلمانية، لتصبح معبرًا رئيسيًا بين الغرب المسيحي العلماني والشرق الإسلامي المتمدن، ما سمح للحركة الدبلوماسية بأن تتحرر من ضوابط الجمهورية الأتاتوركية فيما خص العالم العربي والإسلامي.

ثم المحدد الاقتصادي، الذي لعب دورًا رئيسيًا في تشكيل السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية، حيث يهيمن خطابان أساسيان على موقفه. أولًا، يشجع حزب العدالة والتنمية فكرة أن تركيا قوة اقتصادية عالمية ديناميكية، هذه النقطة مبنية على افتراض أن سوق تركيا الآن مهم عالميًا، فاقتصادها ينمو بسرعة وبديناميكية، وبالتالي لدى تركيا قوة تجارية كبيرة.[1] إن تعاظم الاقتصاد التركي بشكل غير مسبوق، حتّم اتباع سياسة خارجية تتلاءم ومتطلبات هذا الإقتصاد، مما جعل هذا العامل واحدًا من أهم وأبرز محركات السياسة الخارجية لتركيا، بحيث تبدلت المعايير والمقاييس الخارجية للدولة تبعًا لأهمية الحاجة التي يتطلبها النمو الإقتصادي، استيرادًا وتصديرًا وجذبًا لرؤوس الأموال والإستثمارات وغيرها.

وأخيرا المحدد الأمني، وهو واحد من أهم التحولات التي أحدثها وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة. ويمكن تقسيم هذا المحدد إلى مرحلتين أساسيتين، مرحلة ما قبل "الثورات العربية" ومرحلة ما بعدها.

انطلقت السياسة الداخلية التركية من مبدأ التوازن بين الأمن والحريات بعد أن عاشت مرحلتها السابقة تحت مظلة الأمن المطلقة، وهو ما انعكس على العلاقة مع المكونين الكردي والعلوي، حيث كانت نتائج هذه السياسة في السنوات الأولى من حكم العدالة والتنمية مهمة وعلى طريق النجاح.

أما خارجيًا، فقد أصبح أهم مرتكزات العمق الاستراتيجي هو تصفير المشاكل مع دول الجوار، وشكلت هذه الاستراتيجية نجاحًا فعالًا على وجه التحديد مع سوريا وإيران والعراق واليونان وأرمينيا، لكنها سرعان ما انهارت في وقت لاحق ولأسباب سيجري ذكرها لاحقًا.[2]

---

(1) Stephen Larrabee, Alireza Nader, op. cit, p. 24.

(2) محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص. 587.

النبذة الثالثة: المحددات الخارجية لتحولات السياسة الخارجية التركية

حافظت تركيا على عدد من المحددات الأساسية السابقة التي كانت قبل وصول حزب العدالة والتنمية، ولكنها أضافت محددات جديدة بحيث أصبحت تقوم على المرتكزات التالية:

أولًا، حافظت تركيا على علاقتها الوطيدة والثابتة مع الولايات المتحدة الأميركية، والذي صادف لحظة بلوغ هذه الدولة العظمى ذروتها التاريخية وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وبمرحلة حساسة في المنطقة والجوار. فبعد احتلال الولايات المتحدة لأفغانستان والذي كانت تركيا جزءًا منه، وافقت الحكومة التركية على المشاركة بالتحالف الدولي ضد العراق، لكن البرلمان التركي قام بإبطال هذا القرار ونأى بتركيا عن تكرار تجربة المشاركة في الحرب والحصار ضد عراق صدام حسين في بداية تسعينات القرن الماضي.[1] كانت العلاقة مع الولايات المتحدة في عهد جورج بوش الإبن مشوشة بعض الشيء، فيما خص الموقع الجديد لتركيا حزب العدالة والتنمية التي اكتسبت وضعًا جديدًا ومختلفًا عن السابق، وقد خطا البلدان خطوة مهمة في السعي إلى بناء شراكة استراتيجية فاعلة، عندما وقع كل من وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس ووزير الخارجية التركية حينها عبد الله غول في تموز 2006، وثيقة الرؤية المشتركة التي حددت المجالات الفعلية التي يمكن من خلالها تعزيز التعاون بين الطرفين، وقدمت في الوقت نفسه إطار عمل مهم لبناء مثل هذه الشراكة الاستراتيجية الجديدة.[2]

سرعان ما استعادت العلاقات التركية الأميركية الوضوح والتنسيق مع قدوم الرئيس أوباما لسدة الحكم، حيث أكدت سياسة تركيا الخارجية على مواصلة التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، والذي تغلب عليه الصفة الدفاعية، وتعميم هذا التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمار والتكنولوجيا.[3]

---

(1) Banu Eliguir, "Turkish – American Relations Since The 2003 Iraqi War: Atroubled Partnership, Crown Center For Middle East Studies", **Brandeis University**, Massachhutts, No. 6, May 2006, p. 3.

(2) فرح صابر، "الخيارات الإستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربي منها"، **العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص. 534.

(3) جول، محمد زاهد، **التجربة النهضوية التركية**، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013، ص. 196.

وقد لاقت الزيارة التي قام بها الرئيس أوباما إلى تركيا عام 2009 ترحيبًا كبيرًا نظرًا لنجاح الخارجية التركية ولدورها الجديد في المنطقة،[1] حيث وجه الرئيس الأميركي خطابًا أعرب فيه عن رغبته في إقامة شبكة علاقات جديدة ترتكز إلى أرضية سليمة. وقد أكد أكثر من مرة على حاجة بلاده إلى مساعدة تركيا في هذا المجال، بل واقترح على تركيا إقامة شراكة نموذجية. فضلًا عن ذلك، تم التأكيد على قدرة تركيا الجغرافية، والثقافية، والتاريخية، وما حققته من تقدم في مسارها الديمقراطي، وهي مؤشرات تدل على التأييد الذي توليه أميركا للزعامة التركية في المنطقة.[2]

ثانيًا، واصلت تركيا جهودها الحثيثة للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي مع ما يتطلبه ذلك من شروط والتزامات، تواصل تركيا سعيها لتحقيقها أملاً في أن تصبح عضوًا في الإتحاد الأوروبي. إذ كان من المفترض أن تبدأ المفاوضات التركية الأوروبية للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي عام 2002، غير أنها لم تنطلق فعليًا إلا في العام 2005.[3] فقد تعاطت السياسة الخارجية التركية مع كل العقبات والمحاولات المستفزة لها من جانب بعض أعضاء الإتحاد بهدوء وموضوعية، متكئة على وضعية تركيا المؤثرة وما يمكنها أن تقوم به من أجل تجاوز التوتر القائم بين الشرق والغرب، ليس في كونها جسرًا بين الشرق والغرب فحسب، بل أن الأمر أعمق من ذلك، حيث تمثل في حد ذاتها بوتقة انصهرت فيها الحضارات المختلفة.[4] إلا أن هذا الهدوء والرزانة تبدلا لاحقًا إلى حالة من التجاذب والتحدي "الخطابي" على أقل تقدير بين عدد من الدول الأوروبية وتركيا، وتحولت السياسة الخارجية التركية خاصة بعد الأزمة السورية إلى حالة

---

(1) Asli Aydintasbas and Kemal Kirisca, **The United States And Turkey: Friends, Enemies, Or Only Interests**, Center On The United States And Europe At Brookings, Turkey Project Policy Paper, Washington, April 2017, p. 1.

(2) أوغلو، أحمد داود، مرجع سابق، ص. 633.

(3) Wiiiam Chislett, T**urkeys 10 Years Of EU Accession Negotiations: No End In Sight, Elcano Royal Institute,** Working Paper, Madrid, 2015.

(4) Ibid.

من الإبتزاز السياسي والإقتصادي للإتحاد الأوروبي، مما وتر العلاقة بين الطرفين ودفع بها إلى منحى مختلف عما كان عليه في بداياته.[1]

ثالثًا، واصلت الحكومة الجديدة سياسة الإنفتاح على الاتحاد الفدرالي الروسي، فعملت على إدارة التناقضات وتعارض المصالح والسياسات الخارجية بين البلدين بأسلوب هادئ وبراغماتي. فروسيا، وريثة الإتحاد السوفياتي السابق، ما زالت تمسك بمفاتيح قوة مهمة في المنطقة، إذ أن آسيا الوسطى والقوقاز تمثلان جزءًا من مجالها الحيوي، إضافة إلى مصالح إقتصادية وسياسية مهمة، كما أنهما تشكلان أحد المداخل الإستراتيجية لأمنها القومي.[2] وقد لعب العامل الإقتصادي بقوة على خط العلاقات التركية الروسية، بحيث وصلت إلى مراحل غير مسبوقة من إقتصادها مما انعكس على السياسة أيضًا.[3] مع ذلك بقيت حالة التوجس المتبادلة مسيطرة على العلاقة بين الطرفين. فتركيا لا زالت وبقوة ضمن المنظومة الأطلسية، وروسيا التي كلما استعادت المزيد من قوتها وعافيتها شكلت منافسًا حقيقيًا وخطرًا على المجال الحيوي التركي الأطلسي في آسيا الوسطى ومنطقة غرب آسيا. وأضافت الساحة السورية والحرب الدائرة فيها عامل توتر، حيث تصطف كل من تركيا وروسيا على طرفي نقيض من الصراع المشتعل هناك، وهو ما كاد أن يؤدي إلى الصدام المباشر بين الطرفين على إثر إسقاط تركيا لمقاتلة السوخوي فوق الأجواء السورية.[4]

رابعًا، أولت تركيا أهمية خاصة لعلاقتها مع الدول الإسلامية، وعملت بقوة لزيادة التعاون الثنائي معها، وسعت بشكل فاعل لتبوؤ مركز القيادة والصدارة في العالم الإسلامي من خلال دفع منظمة التعاون الإسلامي بدينامية ونشاطِ الخارجية التركية،[5] ما أثار حساسية كل من

---

(1) **Erdogan Threatens to scrap EU-Turkey Migrant Deal**, www.bbc.com/world-europe-39294776, accessed on 11 december 2017.

(2) فرح صابر، مرجع سابق، ص. 515.

(3) المصدر السابق، ص. 518.

(4) Asli Adintasbas, **With Friends Like These: Turkey, Russia, And The End Of An Unlikely Alliance,** European Counsil On Foreign Relations, London, june 2016.

(5) محمد زاهد جول، مرجع سابق، ص. 197.

مصر والمملكة السعودية وإيران وإن بدوافع وتقديرات وخلفيات مختلفة.[1] لكن على الصعيد العام، استطاعت تركيا أن تحتل مركزاً متقدمًا على الساحة الإسلامية، وتتحول إلى النموذج الإسلامي– الغربي الناجح الذي سوقت له في حينها الولايات المتحدة.

خامسًا، ظهر التبدل جليًا وواضحًا في سياسة تركيا الخارجية مع منطقة غرب آسيا، فبرزت كساحة وطرف جامع لكل أطراف المنطقة المتناقضة، وحلقة وصل بين جميع الأفرقاء المتنازعين.

ويمكن تلخيص تلك السياسة بالمبادئ الأربعة التي تحدث عنها أحمد داود أوغلو. المبدأ الأول هو إحلال الأمن وكفالته لكل شخص دون تمييز بين مجموعة وأخرى، ودولة وأخرى. والمبدأ الثاني هو الإرتقاء بمستوى الحوار السياسي إلى أعلى درجة. أما المبدأ الثالث فهو الترابط الإقتصادي المتبادل الذي من شأنه أن يحقق التكامل الإقتصادي بين دول المنطقة. وأخيرًا المبدأ الرابع الذي يوجه سياسات تركيا في الشرق الأوسط وهو التعددية الثقافية.[2]

سادسًا تجاه مناطق النزاع معها كأرمينيا واليونان، والتي شكلت سياسة الإنفتاح عليهما حدثًا غير مسبوق في تاريخ السياسة التركية الحديثة. حيث قام الرئيس السابق عبد الله غول بزيارة تاريخية لأرمينيا تلبية لدعوة رئيسها لحضور مباراة كرة القدم بين فريقي تركيا وأرمينيا عام 2008.[3] وما أتبعها من لقاءات ومباحثات دبلوماسية تمهيدًا لتطبيع العلاقات الثنائية بينهما بعد عقود من القطيعة والتوتر، فوقع وزراء خارجية أرمينيا وتركيا بروتوكولين حول تطبيع علاقتهما في احتفال أقيم في زيوريخ عام 2009 بدعم من وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون.[4]

أما فيما خص اليونان فقد بادرت تركيا إلى الانفتاح على اليونان وقام أردوغان كرئيس للوزراء حينها بزيارة اليونان عام 2010، كما ثابرت تركيا على الحفاظ على هذه السياسة الهادئة والمرنة تجاه حل القضية القبرصية العالقة بين كلا البلدين بطريقة تحفظ مصالح الطرفين. لكن

---

(1) فرح صابر، مرجع سابق، ص. 563.

(2) أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص. 620.

(3) Thomas De Waal, “Armenia And Turkey, Bridging The Gap”, Carnegie Endowment For International Peace, **Policy Brief 87**, Washington, 2010.

(4) Ibid.

سرعان ما تبددت هذه المحاولات لاحقًا وعادت العلاقات بين تركيا وكلٍّ من أرمينيا واليونان يشوبها التوتر والحذر.[1]

سابعًا، لم تكتف تركيا بتمتين علاقاتها مع الولايات المتحدة وأوروبا، ولا بنسج علاقات قوية مع روسيا والعالم الإسلامي والعربي، بل اندفعت السياسة التركية الخارجية بكثير من النشاط والحيوية تجاه قارات العالم كلها. هذه السياسة الخارجية التي لا يمكن الإدعاء بأنها لدولة عظمى، لكنها حتما تتعدى حدود دولة إقليمية عادية. وقد ركزت هذه السياسة على القارتين الإفريقية وأميركا اللاتينية، فثمة نقطتان هامتان في العلاقات التركية–الإفريقية والتركية–اللاتينية: الأولى تتمثل في أن العلاقات مع إفريقيا وأميركا اللاتينية هي علاقات تعزز وتدعم العلاقات الأخرى، وهو ما يمكن تفسيره بأنه إحدى ثمرات نهج السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد. أما النقطة الثانية فتتعلق بتعددية الأبعاد في العلاقات في إطار السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال، ارتفع حجم التجارة بين تركيا ودول إفريقيا من 5.4 مليار دولار عام 2003 إلى 12 مليار دولار عام 2007.[2]

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الدولية والإقليمية، فقد أولت السياسة الخارجية لتركيا أهمية قصوى للانخراط وبكل قوة في دوائر صنع القرار الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة ومؤسساتها التابعة لها وأهمها مجلس الأمن الذي فازت تركيا بمقعده منذ بداية عام 2009 إلى نهاية 2010.[3] بالإضافة إلى عضويتها في منظمة الدول العشرين G20 صاحبة التأثير الكبير والقدرة على توجيه وحل السياسات الإقتصادية العالمية. كما تولت تركيا رئاسة تعاون جنوب شرق آسيا بين عامي 2009– 2010، وأسست آلية حوار استراتيجي مع منظمة التعاون الخليجي، وشاركت ضيفًا على القمة العربية، كما أنها أصبحت لاعبًا دوليًا موثوقًا به في الساحة

---

(1) David Binder, “Greece, Turkey, And NATO”, **Mediterranean Quarterly**, Vol. 23, No.2, Duke University Press, Durham, spring 2012, p. 99.

(2) أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص. 642.

(3) Berdal Aral, **Turkey In The UN Security Council: Its Election And Performance**, Insight Turkey, Istanbul, Vol. 11, No. 4, 2009, pp. 151-168.

العالمية، وقد تولت رئاسة مؤتمر التعاون والتدابير الأمنية في آسيا (CICA) اعتبارا من تموز 2010.[1]

ثامنًا أدوار تركيا في إدارة وحل النزاعات الدولية والإقليمية. فمن خلال السياسة الجديدة التي اتبعتها تركيا تجاه المنطقة والعالم وتحت مبدأ السياسة المتناغمة، تمكنت تركيا في بدايات حكم حزب العدالة والتنمية من لعب أدوار مهمة وفاعلة على صعيد أزمات المنطقة والعالم مستندة إلى سياسة نشطة جدًا وطموحة أيضًا. وقد مكنها أسلوبها الزئبقي بأن تصبح مركزًا لتلاقي الخصوم والعديد من القوى المتصارعة والمختلفة، فمن خلال رصد حالة الحراك الإقليمي لتركيا، يمكن ملاحظة حجم القوة الناعمة التي تتبناها تركيا في إطار استراتيجيتها في السياسة الخارجية، والتي أفضت إلى تصفير مشاكلها مع دول الجوار.[2] ولعل أهم دورين قامت بهما تركيا هو التوسط وفتح باب للتفاوض غير المباشر بين الجمهورية السورية والكيان الصهيوني والتي توقفت على إثر حادثة "مرمرة" وانتهت كليًا بعد اندلاع الأزمة السورية وأخذ تركيا موقفًا مناهضًا ومن ثم دورًا تحريضيًا وحربيًا ضد الدولة السورية.[3]

أما الدور الثاني فهو الملف النووي الإيراني.[4] صحيح أن الإتفاق لم تكتب له الحياة بسبب القرار التي دفعت له الولايات المتحدة في مجلس الأمن بفرض مزيد من العقوبات القاسية ضد إيران، لكن السياسية الخارجية التركية لم تيأس من استمرار التوسط في الأزمة النووية، فبادرت من جديد عام 2012 ونجحت بعقد جولة جديدة من المحادثات بين الجمهورية الإسلامية ومجموعة 5+1 في إسطنبول،[5] إلا أن جهودها الحثيثة تلك سقطت بسبب إصرار القوى الغربية

---

(1) أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص. 646.

(2) www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/5/20/تنامي-الدور-التركي-في-منطقة-الشرق-الأوسط

(3) Moran Stern and Dennis Ross, “The Role Of Syria Israeli–Turkish Relations”, **Georgetown Journal Of International Affairs**, No. 127, Washington, Summer/Fall 2013, p. 110.

(4) Rahman G. Bonab, “Turkeys Emerging Role As Amediator On Irans Nuclear Activities”, **Insight Turkey**, Vol. 11, No. 3, Istanbul, 2009, p. 166.

(5) Efe Caman and Kenan Datco, "Irans Nuclear Program And Turkey: Changing Perceptions, Interests And Need For Revision", **Turkish Jurnal Of International Relations**, Istanbul, Vol. 12, No. 2, Summer 2013, p. 9.

الفاعلة على إفشالها، لكن ذلك لم يحجب الحجم والدور الذي بلغته السياسة الخارجية التركية كوسيط محترف وفعال على الساحة الإقليمية والدولية.

الفصل الثاني: سياسة التقارب التركية مع العراق 2002 -2010

عاشت تركيا مخاضًا عصيبًا من الأزمات السياسية والإقتصادية المتلاحقة أدى إلى عدم استقرار في البلاد، مما انعكس بشكل سلبي على الأحزاب والشخصيات الحاكمة التي كانت تتناوب على الحكم طيلة الفترة الماضية.

حمل خطاب حزب العدالة والتنمية الحديث التأسيس في حينها، أملاً جديدًا للأتراك للخروج من أزماتهم التي أرهقتهم، وأصبح لديهم خيارًا لتجربة خطاب ووجوه جديدة غير تلك التي اختبروها سابقًا. يمكن الحديث كثيرًا حول طريقة وأهداف وتمكّن حزب العدالة والتنمية من شق طريقه بهذه السرعة والقوة داخل تركيا، إلا أنه من الواضح بأن هذا الحزب وزعيمه استطاعا جمع التناقضات في جسد واحد. فجمع خطاب الليبرالية والمحافظة، والإسلام والغرب، والعثمانية والحداثة، والقومية والإنفتاح، وهو ما يمكن وصفه بالخطاب الشعبوي بامتياز. ساعد قانون الانتخاب الجديد حزب العدالة والتنمية من الحصول على الأغلبية البرلمانية، وهو حدث قلما يحصل في تركيا. فيما تزامن وصول حزب العدالة إلى الحكم مع إرهاصات وتحضيرات الولايات المتحدة الأميركية لغزو العراق، فكانت التجربة الأولى والإمتحان الأول للسياسة التركية الجديدة للتمحيص بين الشعارات الخطابية والتطبيق الحقيقي.

الفقرة الأولى: جيوبوليتيك العراق

يمثل العراق أهمية استراتيجية بالنسبة لتركيا، إن من حيث الموقع الذي يشكل بوابة رئيسية لتركيا على العالم العربي عمومًا والخليج الثري تحديدًا، أو من ناحية الأهمية الإقتصادية خاصة لما يحويه العراق من ثروة نفطية كبيرة. أضف إلى ذلك العوامل الأمنية والسياسية والديموغرافية المتداخلة بين البلدين وعلى رأسها القضية الكردية الشاغل الأول لساسة أنقرة وعسكرها.

النبذة الأولى: موقع العراق وأهميته الاستراتيجية

يقع العراق على سلم أولويات السياسة الخارجية التركية، ويمكن القول إنه يمثل واحدًا من أهم ركائز "العمق الاستراتيجي" للدولة التركية، حيث من الصعوبة بمكان حصر هذه العلاقة في حدود الجغرافيا فقط، بل هي علاقات متشابكة بالجغرافيا والسياسة والتاريخ والإقتصاد والأمن،

وكلها مترابطة بشكل معقد، فإحداث خلل بواحد من هذه المركبات سينعكس تباعًا وبشكل تلقائي على باقي المركبات الأخرى.

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية

تتشكل أهمية العراق بالنسبة إلى تركيا بداية من الموقع الجغرافي والحدود المشتركة، فالعراق يقع في المرتبة الثالثة من ناحية طول الحدود مع تركيا بعد الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية بمسافة 331 كلم.[1]

كما يمثل العراق مع سوريا بوابة تركيا للنفاذ إلى المنطقة العربية بأكملها، فبدونهما يصبح من المستحيل لتركيا العبور سياسيًا قبل العبور جغرافيًا أو اقتصاديًا نحو هذه المنطقة المهمة جدًا على كل الأصعدة.

إن الحساسية الجغرافية التركية المفرطة تجاه العراق تنبع أولا وقبل كل شيء، من الأثر العميق الذي تركه سلخ منطقة الموصل–كركوك الواقعة الآن ضمن الحدود العراقية من كيان الدولة التركية الأتاتوركية والتي أقرها البرلمان التركي في جلسة سرية بتاريخ 28 كانون الثاني عام 1920 في إسطنبول فيما عرف بالميثاق الوطني. وخلال المناقشات التي جرت عشية معاهدة لوزان* (1923) واضطرار الأتراك إلى التخلي عن الموصل–كركوك لمصلحة العراق بعد ضغوط بريطانية. كان المناخ السائد، بما في ذلك موقف أتاتورك نفسه، هو أن استعادة الموصل–كركوك تصبح ممكنة عندما تكون تركيا أقوى والظروف الدولية مناسبة،[2] الأمر الذي لم يحدث، بل على العكس اضطرت تركيا إلى الرضوخ للإرادة البريطانية والتخلي نهائيًا وبشكل رسمي عن هذه المنطقة في معاهدة ثلاثية جمعتها إلى جانب كلٍّ من بريطانيا والعراق في

---

(1) عقيل سعيد محفوض، **سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مرجع سابق، ص. 118.

*معاهدة لوزان: اتفاقية سلام دولية، وقعت عام 1923 في لوزان فرنسا بسويسرا بين كل من تركيا وبريطانيا وفرنسا، وتألفت من 143 مادة أعادت تنظيم العلاقات بين هذه الدول في مرحلة ما بعد الحربي العالمية الأولى، وينظر إليها الأتراك باعتبارها " وثيقة تأسيس للجمهورية التركية".

(2) محمد نور الدين، "تركيا والحرب العراقية"، **شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 111، بيروت، 2003، ص. 184.

حزيران من عام1926.[1] ورغم الإقرار الرسمي من جانب تركيا، إلا أن هذه القضية ظلت تخيم بظلالها على الوجدان التركي العام وعلى العقل السياسي لنظام الحكم خاصة عند كل منعطف أو حدث مفصلي متصل بالوضع العراقي.

المطلب الثاني: النفط

يمثّل موضوع النفط نقطة حساسة تتصل بالأمن الاقتصادي التركي. فتركيا صاحبة الاقتصاد الكبير والصاعد تدرك نقطة ضعفها فيما خص موضوع النفط والغاز، إذ أنها تستورد على مستوى الطاقة أكثر من 70% من حاجاتها من الطاقة من الخارج (99% من الغاز، وأكثر من 90% من النفط الخام)، وهي تعتمد في جزء كبير منها على بلدين فقط هما: إيران وروسيا، وذلك بنسبة 74% من الغاز، و45% من النفط وفقًا لأرقام عام 2012، الأمر الذي يترك تأثيره على سياسة أمن الطاقة في البلاد، ويقيّد كذلك من مروحة الخيارات في سياسات تركيا. ومن هذا المنطلق تنظر تركيا إلى العراق كرافد مهم من روافد سياسة تنويع واردات الطاقة التركية.[2]

المطلب الثالث: القضية الكردية

بالإمكان تسمية القضية الكردية بأولوية الأولويات لسياسة تركيا الداخلية والخارجية معًا. إذ تقدر نسبة عدد الأكراد ما بين 15% إلى 20% من عدد سكان تركيا،[3] وهم مشبعين بفكرة وطن قومي لهم، خاضوا في سبيله الكثير من المعارك والحروب ضد الدولة التركية. وقد ساهمت السياسة التركية المتبعة بحقهم، إن من ناحية محاولة القضاء على هويتهم العرقية وقمعها بالقوة أو من ناحية الإهمال المتعمد من قبل الدولة لمناطقهم، إلى تعزيز وترسيخ النزعة الإنفصالية لديهم. ومما عقد الأمور وزاد القضية خطورة بالنسبة لأنقرة هو وجود كتلة كردية كبيرة (حوالي 5 ملايين) على الجانب الآخر من الحدود، في شمال العراق. والخشية من هذه الكتلة تنبع من عاملين: الأول أن المنطقة الجغرافية لتواجد أكراد العراق محاذية بل امتداد للمنطقة الجغرافية

---

(1) بيل بارك، **سياسات تركيا تجاه شمال العراق: المشكلات والآفاق المستقبلية**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2005، ص. 18.

(2) علي حسين باكير، **العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية**، مركز الجزيرة للدراسات، ورقة بحثية، 2015، ص. 9.

(3) Jim Zanotti, **Turkey: Background And U.S Relations**, Congressional Research Service, 2012.

لتواجد أكراد تركيا، والثاني أن أكراد العراق قطعوا شوطًا كبيرًا في سبيل تجسيد هويتهم الثقافية وشخصيتهم القومية لا سيما بعد الحكم الذاتي مطلع السبعينات. وازداد تبلور هذه الهوية بل اكتسابها أبعادًا سياسية وكيانية بعد حرب الخليج الثانية، وصولًا إلى تشكيل حكومة مستقلة وانتخاب برلمان وما إلى ذلك من مؤسسات الدولة.[1] وقد اعتمدت حكومة حزب العدالة والتنمية في محاولتها لاحتواء هذه القضية على عدة مقاربات فيما خص الكيان الكردي الفدرالي شمالي العراق، وكذلك فعلت مع الدولة العراقية المركزية في بغداد.

المطلب الرابع: الأمن

الموضوع الأمني وفي مقدمته حزب العمال الكردستاني (PKK).[2] لقد حول هذا الحزب الكردي الماركسي الصراع مع تركيا إلى حرب استنزاف حقيقية لكل مقدرات الدولة التركية، وأرهق مؤسستها العسكرية والأمنية، وكاد أن يشعل حربًا بين تركيا وجارتها سوريا لولا التدخل والوساطة المصرية التي أفضت لإلقاء القبض على زعيم الحزب عبد الله أوجلان.[3] ولا زال هذا الحزب، الذي تتهم تركيا أصابع إقليمية وقوى دولية بتحريكه، يواصل صراعه المسلح مع الدولة المركزية في المناطق الكردية الحدودية وأيضًا في الداخل التركي. إذ قلما يحدث عارض أمني أو تفجير دون أن تتوجه أصابع الاتهام أولًا لحزب العمال، الذي فقد شيئًا من قوته وزخمه منذ إلقاء القبض على زعيمه أوجلان.

أضيف في السنوات القليلة الماضية خطر داعش الذي احتل الموصل وقام باحتجاز أفراد القنصلية التركية عام 2014،[4] والذي تحوم علامات استفهام كبيرة حول قدرته على العمل خاصة في تهريب النفط ووصول إمدادات الأفراد والسلاح له دون الغطاء التركي.

---

(1) محمد نور الدين، "تركيا والحرب العراقية"، مرجع سابق، ص. 185.

(2) Seevan Saeed,**The Kurdish National Movement In Turkey: From The PKK To The KCK**, A Thesis Submitted For The Degree Of Doctor Of Philosophy, The University Of Exeter, 2014, p. 115.

(3) هاينتس كرامر، مرجع سابق، ص. 217.

(4) Jean Marco,"Turkey country focus", **EASO Country of Origin Informat Report**, 2016.

أدت سيطرة التنظيم إلى تراجع الصادرات التركية إلى العراق، في حين قدر مجلس الأعمال التركي–العراقي في مجلس إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية (DEIK) أن استمرار الوضع على ما كان عليه، قد يؤدي إلى خسائر تركية بقيمة 9 مليارات دولار في حينه.[1]

في البداية تجاهلت تركيا خطر داعش، وبعد أن أخذت الحكومة التركية خيار الحرب ضد التنظيم طمعًا في بسط سيطرتها على جزء من الأراضي العراقية والسورية، انتقل داعش من مرحلة قصف مدينة كيليكس الحدودية إلى العمليات الانتحارية في الداخل التركي التي هزت الأمن السياحي على وجه التحديد، الذي يمثل عصب الاقتصادي التركي.[2]

المطلب الخامس: الاقتصاد

يشير الخط البياني للتبادلات الإقتصادية بين البلدين إلى تطور عامودي وسريع مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم،[3] حيث تحول العراق إلى ثاني أهم شريك تجاري لتركيا بعد ألمانيا،[4] ولولا دخول داعش إلى الموصل وتهديده الخط التجاري البري بين العراق وتركيا لاستطاع العراق بأن يصبح الشريك التجاري الأول. هذا التطور الكبير والسريع اقتصاديًا لم يكن محصورا مع الدولة العراقية المركزية، بل إن العلاقات الاقتصادية التركية مع إقليم كردستان العراق تفوق تلك التي مع الدولة المركزية ببغداد، إلا أنها لا تستطيع الحلول مكان العلاقة مع الدولة المركزية على المدى الطويل.[5]

النبذة الثانية: الثوابت التركية تجاه العراق

ثمة ثوابت تركية راسخة تجاه الجار العربي العراق، لا تتبدل مع تبدل الأوضاع السياسية والحزبية في تركيا، لأنها تمثل قواسم مشتركة بين جميع مكونات المنظومة الحاكمة في تركيا

---

(1) علي حسين باكير، **العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية**، مرجع سابق، ص. 7.

(2) Marve Tahiroglu and Jonathan Schanzer, **Islamic State Networks In Turkey**, Foundation For Defense Of Democracies, Washigton, 2014, p. 27.

(3) علي حسين باكير، **العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية**، مرجع سابق، ص. 4.

(4) المصدر السابق، ص. 5.

(5) Christina Bache Fidan, "Turkish Business In The Kurdistan Region Of Iraq", **Turkish Policy Quarterly**, Winter, 2016, p. 123.

نظرًا لما تحويه من أهمية راسخة ومستمرة في كل المراحل والحقبات، وأي خلل بهذه الثوابت لا يرتد فقط على المجموعة الحاكمة، بل يؤدي إلى زعزعة الكيان التركي كله. وانطلاقًا من هذه الأهمية سعت جميع مكونات الدولة التركية إلى التشدد في الحفاظ على هذه الثوابت وعدم التساهل تجاهها مطلقًا.

أول تلك الثوابت هي وحدة الأراضي العراقية. إذ إن تشابه المكونات الدينية (سنة، شيعة، علويين) والإثنية (عرب، كرد، تركمان) بين العراق وتركيا، يسمح بكل سهولة ويسر بنفاذ التفاعلات بشكل متبادل بين البلدين. لذا فإن حصول أزمة مع أكراد تركيا سينتقل بسرعة إلى أكراد العراق، وتعرض سنة العراق مثلا لعملية إقصاء أو تهميش أو غير ذلك، سيؤدي بشكل تلقائي لتفاعل سنة تركيا معهم. إن خطر تمزق الكيان العراقي، برز بشكل جدي بعد أحداث حرب الخليج الثانية، وتقهقر السلطة المركزية لبغداد، لكن الأمور ظلت ممسوكة إلى حد ما، حتى جاءت حرب الخليج الثالثة والتي قادها مجموعة من المحافظين الجدد الذين خططوا للحرب ثم أخفقوا في التخطيط لما تلاها.[1] فلقد تفكك البلد، وسقط في حرب أهلية، وبات جليًا عجز الولايات المتحدة في إعادة توحيد البلاد وإيقاف هذه الحرب.[2] وتدرك تركيا، أنه في حال نجاح هذا المشروع فإنها لن تبقى على ما هي عليه حاليًا،[3] وأنها آيلة كبقية المنطقة، إلى التقسيم والتفتيت والتحول من دولة إقليمية عظمى تطمح لدور العالمية، إلى دولة طائفية إثنية تتنازع الحدود والبقاء مع بقية الدويلات الأخرى. من هنا كان الحرص الشديد لدى كل الأطراف التركية بالمحافظة على وحدة الأراضي العراقية.

ثانيها هو الدولة الكردية. فقد شكل هاجس قيام دولة كردية كابوسًا أرق المؤسستين السياسية والعسكرية، لانعكاس ذلك مباشرة على أكراد تركيا. فأنقرة تنظر إلى الحكومة الإقليمية لكردستان العراق وعلى النجاحات الكردية شماله بوصفها أخطارًا تهدد وحدة أراضيها. وهي تخشى تعبئة سياسية أكبر لدى الأقلية الكردية فيها، كما تخشى أن تتعاظم قوة حزب العمال

---

(1) بيتر و. غالبريث، **نهاية العراق**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006، ص. 227.
(2) المصدر السابق، ص. 244.
(3) محمد نور الدين، **تركيا والحرب العراقية**، مرجع سابق، ص. 187.

الكردستاني الثوري.[1] ومما زاد في خطورة الوضع تمكن أكراد سوريا بفعل الحرب من السيطرة على المناطق الحدودية مع تركيا. وعلى رغم العلاقات السياسية والإقتصادية المتقدمة والآخذة بالتطور والتوسع بين تركيا وإقليم كردستان العراق، إلا أن القرار المركزي للدولة التركية المعلن حتى اللحظة لا زال ضد استقلال الإقليم الكردي بشكل رسمي، غير أن الممارسات التركية في السنوات القليلة الماضية كانت تصب في صالح تكوين هذه الدولة واستقلالها، وهو ما يعتبر المتغير الأبرز على صعيد السياسة التركية الخارجية.

ثالث تلك الثوابت هو احتواء العراق والعمل على محاصرة مكامن القوة فيه. لقد عملت تركيا بكل جهد من أجل الإطاحة بقوة صدام حسين، وتجريده من قدراته العسكرية الهائلة بعد حرب الخليج الأولى، التي جرأته على تهديد تركيا نفسها في أكثر من مناسبة ومحطة. فالعراق القوي مما لاشك فيه، قادر على إقامة سد منيع ضد إمكانية تركيا التمدد نحو الداخل العراقي والمنطقة العربية ككل. فالمطلوب إذًا هو منع تشكيل العراق أي تهديد مستقبلي لتركيا، وإذا كانت تركيا مع عراق موحد إلا أنها ضد ظهور عراق قوي.[2]

أما رابعها فهو العمل على منع انزلاق العراق في أتون الصراعات التي تخرج عن السيطرة والتحكم. فاستقرار العراق ينعكس على تركيا والمنطقة ويجعلها بالتالي أكثر استقرارًا، ويساعد على نمو التبادل الاقتصادي بين البلدين الذي سيكون بطبيعة الحال لصالح تركيا بسبب تمتعها باقتصاد قوي وثابت يحتاج له العراق المدمر اقتصاديًا. كما أنها تخشى من أنّ قيام دولة كردية في شمال العراق قد يؤدي إلى إثارة النزعة الإنفصالية لأكراد تركيا، وهو أمر لا تستطيع النخب السياسية والعسكرية التركية التساهل فيه.[3]

---

(1) هنري ج. باركي، **الحؤول دون انفجار النزاع حول كردستان**، مؤسسة كارنيغي، واشنطن، 2009، ص. 10.

(2) محمد نور الدين، "**تركيا والحرب العراقية**"، مرجع سابق، ص. 187.

(3) عزيز جبر شيال، "**العلاقات العراقية التركية: الواقع والمستقبل**"، **القادسية للقانون والعلوم السياسية**، العدد الأول، المجلد الخامس، بغداد، 2012، ص. 50.

إضافة إلى ذلك فإن التوازن الداخلي بين كل المكونات يمنع، بحسب اعتقاد تركيا، المكوّن الشيعي من الجنوح بعيدًا نحو إيران، الأمر الذي يشكل أحد أهم مخاوف تركيا السياسية، مما يمنح تركيا قدرة صد النفوذ الإيراني والحد منه.

وأخيرًا القضية التركمانية ومحاولة إبراز دور متقدم لها داخل التركيبة العراقية. إذ يمثل التركمان العراقيون امتدادًا للبناء الديمغرافي والثقافي واللغوي للدولة التركية، فقد عقدت الصفوة الكمالية (العلمانيون والمتشددون القوميون في الجيش والمدنيون الحكوميون ومؤيدوهم) رباطًا وثيقًا مع التركمان العراقيين، ما يمنحهم ذريعة يمكن أن تبرر تدخلًا تركيًا شمال العراق.[1] وقد واصل حزب العدالة والتنمية سياسة لعب دور الحامي للمكون التركماني ليس في العراق فقط، بل في المنطقة كلها انسجامًا مع انبعاث "الروح العثمانية الجديدة" التي يسعى لإحيائها.

النبذة الثالثة: الغزو الأميركي للعراق والدور التركي

لقد تزامن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في لحظة متغيرات كبيرة من تاريخ المنطقة الإسلامية والعربية، لحظة أرّخت لتبدلات وتطورات عديدة لا تزال ارتداداتها مستمرة لحد اليوم. فهناك قوى تصاعد دورها وحجمها الإقليمي والدولي، وهناك قوى تراجعت وانكفأت. ودخلت الأمتان العربية والإسلامية في دوامة لا تزال عوارضها فاعلة لحد الآن.

عام 2002 وصل حزب العدالة والتنمية الحديث الولادة إلى سدة الحكم بعد تفويض شعبي كبير لامس 34% من مجموع الأصوات الناخبة،[2] فأفرز بحسب النظام الانتخابي الجديد الذي يسمح للأحزاب التي تتخطى عتبة العشرة بالمئة المرور إلى البرلمان غالبية برلمانية كبيرة ومريحة له،[3] وأصبح بإمكان حزب واحد أن يشكل الحكومة دون الحاجة إلى ائتلاف ضعيف وهش كما حصل في فترة التسعينات من القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة.

---

(1) Henri J. Barkey, **Turkey And Iraq, The Perils (And Prospects) Of Proximity**, United States Institute Of Peace, Washington, special report 141, 2015, p. 2.

(2) Ali Carkoglu,"Turkeys November 2002 Elections: A New Beginning", **Middle East Review Of International Affairs**, Vol. 6, No. 4, 2012, P. 35.

(3) Ibid, p. 43.

على الصعيد الدولي، كان عام 2002 عام التحضيرات لغزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأميركية، لكن هذه المرة دون مظلة دولية وأممية كما حدث في أفغانستان عام 2001، فكان أول اختبار حقيقي لسياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية ذي الصبغة الإسلامية، المحافظ اجتماعيًا والليبرالي اقتصاديًا.

بعد الإنتصار الكبير لحزب العدالة والتنمية سارعت واشنطن بتوجيه دعوة لزعيم الحزب رجب طيب أردوغان لزيارتها، مع أنه لم يكن وقتها يحظى بأي موقع رسمي.[1] إلتقى الرئيس الأميركي وأردوغان في العاشر من كانون الأول لعام 2002، وكانت نتائج اللقاء مشجعة لجهة تجاوب تركيا المبدئي مع الولايات المتحدة فيما خص الاستعداد للحرب، خاصة وأن الرئيس بوش الابن كان قد رمى بثقله مع الإتحاد الأوروبي من أجل بدء المفاوضات الثنائية الممهدة لانضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، في محاولة منه لشراء الموقف التركي. كانت الولايات المتحدة بحاجة لأجوبة تركية سريعة جدًا وحاسمة بشأن المشاركة في الحرب، إلا أن القيادة التركية أخذت تماطل في الإستجابة لكل الطلبات الأميركية اللازمة فيما يمكن تسميته الخطوة مقابل الخطوة، أي كلما اقتربت مؤشرات الحرب تقدمت المشاركة التركية فيها.[2]

ويمكن قراءة هذا الموقف من عدة جهات. بداية كانت تركيا مرتاحة للوضع الراهن في العراق لعدة أسباب، فالنظام الذي كان قائمًا حينها يجعل بغداد محتاجة لتركيا على الصعيدين السياسي والإقتصادي بسبب الحصار الخانق على بغداد، التي كانت بدورها تخوض صراعًا مع الأكراد وتشكل خصمًا عنيدًا للجمهورية الإسلامية الإيرانية القوة الإقليمية المنافسة لتركيا.

إضافة إلى أنّ الإجابات الأميركية لم تكن جلية وحاسمة لجهة وضعية الأكراد بعد سقوط نظام صدام حسين، ولا الصورة واضحة إلى ما يمكن أن تؤول إليه الأمور في الإدارة المركزية التي ستنشأ في بغداد، وكلها مؤشرات كانت تبعث على القلق وعدم الثقة، خاصة وأن تجربة تركيا لحرب الخليج الثانية لا زالت ماثلة وأليمة لجهة الثمن السياسي والعسكري والإقتصادي الذي دفعته تركيا.

---

(1) محمد نور الدين، مرجع سابق، ص. 193.

(2) المرجع السابق، ص. 193.

هدفت تركيا من خلال مماطلتها في استدراج واشنطن، المحتاجة للدور والأراضي التركية لفتح الجبهة الشمالية، إلى الحصول على عروض وإغراءات مادية وإقتصادية كبيرة تساهم في إنقاذ الإقتصاد التركي المأزوم والذي كان يعاني خطر الإنهيار الشامل على الطريقة الأرجنتينية. كانت فرصة مؤاتية للحكومة التركية من أجل استغلال الحرب لصالح وضعها الإقتصادي، والعمل على الإستفادة منها، الأمر الذي يعني حتما تعويم حزب العدالة والتنمية وتثبيت أقدامه بقوةٍ في الرمال السياسية التركية المتحركة. وقد اتُهمت حكومة حزب العدالة والتنمية بالمبالغة في الابتزاز والاستغلال، فقد صورت واشنطن، إدارة وصحافة، تركيا على أنها مجرد بائع يهمه زيادة مكاسبه من الصفقة.[1]

لم تشأ تركيا أخذ موقف متسرع وخطوة غير موثوقة، فقرار الحرب الأميركية على العراق لم يكن قد تثبت لديها بعد بشكل كامل، فكانت تراوغ في الساحة الرمادية ما دامت غير مضطرة لأخذ موقف سيؤذي صورتها أمام العالمين العربي والإسلامي، وهي الطامحة للعب دور قيادي مستقبلي في المنطقة على صعيد هذين العالمين، واستعادة صورتها " العثمانية" كحام لهذه الأمة.

كانت الإدارة الأميركية تضغط بقوة والرسائل تتوالى على الحكومة التركية. وبالفعل أوصى مجلس الأمن القومي التركي في الواحد والثلاثين من كانون الثاني من العام 2003 بالموافقة على نشر قوات أميركية على الأراضي التركية ودخول قوات تركية إلى شمال العراق،[2] وهو قرار لم يكن مفاجئًا في نظر المراقبين، بل كانت المفاجأة هي بتصويت البرلمان التركي ضد التوصية الحكومية، حيث سقط المشروع الذي صوّت حزب الشعب التركي بأكمله ضده، في حين غاب أو صوّت ضده من حزب العدالة والتنمية حوالي المئة نائب.

وللحقيقة فإن الوقائع التاريخية تثبت وتؤكد بأن حزب العدالة والتنمية كان متجاوبًا مع الطلبات الأميركية وعلى رأسه رجب طيب أردوغان وعبد الله غول الذين صرحا علنًا وفي مناسبات مختلفة بأن تركيا يجب أن تكون ضمن المعادلة الجديدة أي الحرب، وأن الإنطباع بأن العدالة والتنمية ناور بطريقة ذكية لإفشال مسودة القانون في البرلمان غير دقيق لعدة أسباب أهمها أن لا وجود لأي دليل على هذا الادعاء. بالإضافة إلى أن مسودة القرار قدمها الحزب

---

(1) محمد نور الدين، مرجع سابق، ص. 195.

(2) المرجع السابق، ص ص. 194-195.

ودافع عنها قادته، بل وتكلم كلٌّ من عبد الله غل وأردوغان دعمًا للفكرة، فالمذكرة رُفضت بفارق 4 أصوات فقط مما يعني أن غالبية حزب العدالة والتنمية صوّت مع مسودة القرار.[1]

وما يؤكد هذه الوقائع أنه وبعد أن ألقى الرئيس الأميركي جورج بوش خطابًا هامًا أمام الشعب الأميركي وجه فيه إنذارًا نهائيًا للرئيس العراقي صدام حسين بالتنحي عن الحكم ومغادرة بغداد هو ونجليه في غضون 48 ساعة أو إعلان الحرب،[2] اجتمع قادة الدولة التركية مباشرة بعد الخطاب في محاولة لتدارك خروجهم من معادلة الحرب، وقرروا تقديم مذكرة جديدة إلى البرلمان تلبي جميع الطلبات الأميركية، لكن أوان الاستجابة التركية المتأخرة كان قد تعداه قطار الحرب. لأن الإدارة الأميركية كانت قد أنهت استعداداتها لفتح جبهة جنوبية واحدة وأخرجت من حساباتها الجبهة التركية، في موازاة تحول المناطق الخاضعة للأكراد شمال العراق إلى مركز ثقل في الحرب الدائرة ضد بغداد، مما وضع تركيا أمام واقع خطر جديد تمثل في تحطيم الأكراد لكل الخطوط الحمر التركية سابقًا وسيطرتهم على الموصل وكركوك، وتحولهم إلى ركن أساسي من الإستراتيجية الأميركية في العراق والمنطقة ككل.

أمام هذه المستجدات والمتغيرات الكبيرة، وتخوف تركيا من الوقوف والتفرج على مسرح الأحداث الجارية بدل المشاركة فيها، ومراقبتها عن كثب للوضع الكردي المستجد وإعادة تشكيل الجار العراقي دون أن تكون شريكة في ذلك، إضافة إلى خوفها من تصدع علاقاتها المتينة مع الولايات المتحدة وفقدانها الأهمية التي طالما احتلتها في الإستراتيجية الأميركية عسكريًا واقتصاديًا، باشر حزب العدالة والتنمية من خلال البرلمان إلى تغيير قراره السابق في التصويت ضد مشروع المشاركة في الحرب، فوافق يوم السابع من تشرين الأول من العام 2003 بإجماع قل نظيره من نواب حزب العدالة والتنمية الحاكم (358 من أصل 367)، وبمعارضة معلنة مسبقًا من نواب حزب الشعب الجمهوري (183)، على إرسال قوات تركية إلى العراق لمدة سنة على الأقل.[3] وبذلك يكون حزب العدالة والتنمية قد افتتح عهد سياسته الخارجية بتأكيد تحالفه

---

(1) سعيد الحاج، **محددات السياسة التركية اتجاه العراق**، مركز إدراك للدراسات، ورقة بحثية، حلب 2016، ص. 15.

(2) www.aljazeera.net/news/arabic/2003/3/17/بوش يمهل صدام 48 ساعة لمغادرة العراق

(3) محمد نور الدين، مرجع سابق، ص. 164.

مع الولايات المتحدة الأميركية، وترسيخ موقعه في الحلف الأطلسي، إضافة إلى انكشاف طريقته وأسلوبه في الابتزاز السياسي والإقتصادي فيما خص مواقفه وعلاقاته الخارجية.

الفقرة الثانية: المصالح التركية مع بغداد

لا يمكن تجاهل أهمية العراق بالنسبة إلى تركيا على جميع الصعد الإقتصادية والسياسية والأمنية وغير ذلك. فقد كان العراق ولا يزال، بوابة عبور إلزامية تنفذ من خلالها تركيا إلى العالم العربي وعلى وجه التحديد إلى الخليج العربي. إضافة إلى التداخل الديني والعرقي بين البلدين، كالكرد والتركمان والسنة والشيعة، مما يجعل البلدين في عملية تفاعل متبادلة إزاء أي خلل قد يصيب التوازن فيما بين هذه المكونات. كذلك فإن العراق كان سابقاً ساحة للتجاذب العثماني الصفوي، ورغم حالة التفاهم المدروسة والعقلانية ما بين أنقرة وطهران، فقد ظلت بغداد مسرحًا لبسط النفوذ المتبادل بين هاتين الدولتين.

النبذة الأولى: توازن النفوذ مع إيران

بغض النظر عن الصراع الفارسي–العثماني وجذوره التاريخية حول العراق منذ أوائل القرن السادس عشر، فإن هذا الصراع يعد حلقة من حلقات سلسلة الصراعات التي دارت في المنطقة عبر العصور التاريخية المختلفة حيث حُسمت السيطرة العثمانية على بغداد إلى حين انهيار السلطنة واستقلال العراق.[1]

مثّل حلف بغداد عام 1955 مظلة التقاء بين كلّ من طهران وأنقرة، حيث شكلت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وصعود الاتحاد السوفياتي القوي على الساحة العالمية، محفزًا لهذا الحلف، خاصة وأن البلدين كانا يلتقيان في تلك المرحلة في توجهاتهما السياسية. إضافة لكونهما كانا يدوران في الفلك الغربي التابع للولايات المتحدة الأميركية. لكن انتصار الثورة الإسلامية في إيران وخروجها من حلف بغداد والمحور الأميركي شكل محطة افتراق بين نهجين مختلفين: تركيا

(1) عمران حمود الجبوري، "العلاقات التركية الإيرانية والمتغيرات في المنطقة العربية بعد عام 2011"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، بغداد، العدد 53، 2016، ص. 260.

العلمانية المنضوية في الحلف الأطلسي، والجمهورية الإسلامية الإيرانية الثائرة على السطوة الأميركية لكن ذلك لم يدفع البلدين إلى التصادم والمواجهة المباشرة.[1]

سعت تركيا لبناء علاقات متوازنة بين طرفي الحرب الإيرانية العراقية التي اندلعت على إثر غزو العراق للأراضي الإيرانية، إلا أنها كانت أكثر محاباة لنظام صدام حسين الذي وفر لها طوقًا آمنًا من تمدد الثورة الإسلامية نحوها، وذلك بسبب حساسية نظامها العلماني من كل تأثيرات الحالة الإسلامية، ولكونه يحظى بغطاء غربي في حربه ضد إيران. لكنها بشكل عام، سعت جاهدة لإبراز موقف معتدل من طرفي الصراع لأسباب سياسية واقتصادية.[2] فالحرب الدائرة بين هذين الجارين الكبيرين والقويين، منح تركيا موقعًا متقدمًا لحاجة البلدين إليها سياسيًا وإقتصاديًا.

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، اندفعت السياسية الخارجية التركية بحماسة نحو الدول العربية وعلى رأسها سوريا والعراق الذي كان يمر بتحول مفصلي على إثر الاحتلال الأميركي له عام 2003. كانت سوريا أوثق حلفاء إيران في المنطقة العربية، وبوابتها لحركات المقاومة المناهضة للولايات المتحدة وإسرائيل. أما العراق، فقد استطاعت إيران أن تحول التهديد القادم منه على إثر الاحتلال الأميركي إلى فرصة لبسط نفوذها فيه بشكل قوي ومحكم، وذلك عن طريق الأحزاب والجماعات الشيعية التي كانت على صلة قوية بها منذ أيام معارضتها لحكم صدام حسين، ثم أصبحت على رأس الحكم بعد سقوطه.[3]

أفقدت التغيرات المتتالية بعد الإطاحة بالرئيس السابق صدام حسين السنة موقعهم المتقدم في السلطة الذي كانوا يحتلونه، وأصبح العراق الجسر للنفوذ الإيراني في العالم العربي، مما دفع تركيا إلى النظر بحذر وعناية إلى النجاحات والتغلغل السياسي والإقتصادي لإيران في

---

(1) F. Stephen Larrabee and Alireza Nader, **Turkish-Iranian Relations In A Changing Middle East**, RAND, California, 2013, p. 1.

(2) أحمد نوري النعيمي، **العلاقات العراقية التركية: الواقع والمستقبل**، مرجع سابق، ص47.

(3) F. Stephen Larrabee and Nader Ali reza, op. cit, p 7.

العراق، وشعرت بأن نظام الحكم الجديد يمكن أن يُوجه ويقود بغداد بطريقة تتعارض مع مصالحها، فعملت تركيا على تعزيز نفوذها داخل مركز القرار العراقي كما فعلت إيران.[1]

شكلت العودة الوازنة لشيعة العراق خوفًا وحذرًا بعضه مبررًا والآخر مصطنعًا للدول المحيطة به ومنهم تركيا، فتم تصنيف التركيبة الجديدة للنظام وأحزابه السياسية وقياداته مبكرًا وقبل أي ممارسة جدية للحكم على أنهم أدوات نفوذٍ وامتداد للجمهورية الإسلامية في إيران. وبدأ الحديث يدور عن هلالٍ شيعي رغم أن الاحتلال الأميركي كان حريصًا على تصميم وتركيب مراكز القوة والحكم العراقية بشكل يخدم سياساته وأهدافه ويتعارض مع مصالح ونفوذ الجمهورية الإسلامية.[2]

عملت تركيا على بناء علاقة قوية مع الحكومة العراقية المركزية، مستفيدة من الثقل السياسي والعسكري لحليفتها الولايات المتحدة، بهدف مد النفوذ التركي إلى داخل مراكز القرار العراقي الجديد، ليوازن الثقل الإيراني المذهبي والجغرافي، ويؤمن لتركيا حصة وازنة من عائدات النفط وإعادة إعمار العراق التي تمثل استثمارًا جاذبًا لكل الإقتصادات الفاعلة، وهو ما عبّر عنه القائم بالأعمال التركي في لبنان في ندوة عن العراق قائلًا: "نحن ككل الدول المجاورة للعراق يجب أن نقوم بكل ما في وسعنا لنساهم في تحقيق السلام والإستقرار وإعادة بناء البنية التحتية في العراق".[3]

بدايةً انتهجت تركيا سياسة متحفظة تجاه العراق بعد الإحتلال الأميركي، لكن سرعان ما تبدلت هذه السياسة إثر توافر معطيات جديدة للساسة الأتراك، أولها تغير أولويات الولايات المتحدة في العراق وعزمها على تقليص التكاليف البشرية والمادية الباهظة خلال الولاية الثانية للرئيس الأميركي جورج بوش الإبن. هذا التراجع الملموس للولايات المتحدة سمح بتفعيل الدور التركي الموائم والمكمل للسياسة الأميركية في المنطقة، والذي جاء بدعم منها لحفظ مصالحها في

---

(1) عبد الحميد العيد سلطان، "**قراءة في طبيعة العلاقات الإيرانية–التركية**"، مجلة دراسات دولية، العددان 64–65، بغداد، 2016، ص 131.

(2) حقي أوغور، "**تركيا وإيران.. البعد عن حافة الصدام**"، إعداد محمد عبد العاطي، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 217.

(3) حاقان تشاقيل، "**ندوة العراق ودول الجوار**"، شؤون الأوسط، العدد 112، بيروت، خريف 2003، ص 22.

العراق، مما شجع تركيا على الإستفادة من تقاطع المصالح مع واشنطن للعب دور متقدم وفاعل على الساحة العراقية.[1] وثانيًا، فشل تركيا في الدخول إلى الساحة العراقية من خلال البوابة التركمانية والقضية الكردية، فعملت على تنشيط علاقتها مع المركز في بغداد، لذا قامت تركيا بتقديم تنازلات على مستوى كركوك والأكراد مقابل ضمان عقد صفقة عراقية إقليمية تتمكن من خلالها تأمين مصالحها ومن أهمها استعادة مجالها الحيوي التاريخي في السياسة والإقتصاد في مواجهة النفوذ الإيراني المتعاظم.[2]

وقد تجلت سياسة مد النفوذ التركي في العراق من خلال عدة خطوات أهمها تأكيد تركيا على وحدة الأراضي العراقية ودعوة بغداد لحوار يضم دول الجوار العراقي، ثم تخلي تركيا عن المقاربة الأمنية الضيقة إزاء العراق وانتهاج سياسة متوازنة مع جميع الأفرقاء العراقيين. وقد توالت الزيارات المتبادلة بين البلدين وعلى مستوى رفيع ومكثف، بدءًا من زيارة رئيس الحكومة الأسبق إبراهيم الجعفري إلى المالكي والرئيس السابق جلال الطالباني، وتوقيع اتفاقيات متعددة وصلت إلى 48 اتفاقية تغطي مجموعة واسعة من المجالات، أهمها الإعمار والنفط والتبادل التجاري بين عامي 2008 و2010.[3] كما عمدت تركيا إلى توسيع علاقاتها مع كل مكونات المجتمع العراقي، ولم تنحصر هذه العلاقات على مستوى الدولة، بل امتدت إلى كافة المجموعات والفصائل ذات الفعالية والتأثير داخل البلاد وذلك في إطار استراتيجيتها للبحث عن دور وتعزيز العلاقات بين البلدين.[4]

---

(1) حيدر علي حسين، "**العراق في الاستراتيجية التركية**"، مجلة دراسات دولية، العدد 60، بغداد، 2015، ص. 150.

(2) المصدر السابق، ص. 151.

(3) محمد عربي لادمي، **التنافس التركي–الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996–2014**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2014، ص. 117.

(4) منى حسين عبيد، "**العلاقات العراقية – التركية وأثرها في استقرار العراق**"، مجلة دراسات دولية، العدد 60، بغداد، 2015، ص. 102.

النبذة الثانية: العامل الاقتصادي

يُعتبر الإقتصاد اليوم واحدًا من أهم محددات العلاقة بين الدول، هذا إن لم يكن هو الأهم على الإطلاق. يمتلك العراق موارد اقتصادية هائلة، خاصة من النفط والغاز، إضافة إلى أنه يُعتبر سوقًا استهلاكية كبيرة، لذا تسعى الدول والشركات الكبرى للإستثمار فيه، لا سيما بعد تدمير الولايات المتحدة الأميركية لبناه التحتية ولكل مؤسسات الدولة من خلال الحصار الذي امتد لأكثر من عقد من الزمن، ثم اجتياحه واحتلاله والآثار التي ترتبت على ذلك من انهيار مؤسسات الدولة.[1] على الصعيد الإستثماري، نمت العلاقات الإقتصادية بين العراق وتركيا شيئًا فشيئًا بعد عام 2003، لاسيما مع مرحلة إعادة بناء العراق التي أعقبت الغزو الأميركي، حيث تحول العراق إلى واحد من الأسواق المفضلة لدى المستثمرين الأتراك. وقد استفادت الشركات التركية بمختلف قطاعاتها من هذا الإنفتاح، فافتتحت فروعًا لها في العراق أو ارتبطت بشركات عراقية بعقود طويلة الأجل، ونفذت مشاريع ضخمة وأضافت الأسواق العراقية إلى قائمة أسواقها المستهدفة بمنتجاتها. ونتيجة لذلك وصل عدد الشركات التركية العاملة أو المرتبطة بالسوق العراقية إلى حوالي 1500 شركة غالبيتها مرتبطة بقطاعي الإنشاءات والمقاولات وقامت حتى نهاية عام 2013 بتنفيذ حوالي 824 مشروعًا في العراق بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 19.5 مليار دولار.[2] وقد عمل العراق على تسهيل عمل الشركات التركية وشرع الأبواب واسعًة لها لا سيما من خلال الإتفاقات التي أبرمت بين الطرفين، أهمها الإتفاقية الثنائية عام 2009 التي وقعها رئيسا الوزراء التركي والعراقي حينها أردوغان والمالكي، والقاضية بتشكيل لجنة عليا للتعاون الاستراتيجي بين البلدين والتي شجعت وساهمت في زيادة التبادل التجاري والإستثمار بينهما.[3] وقد أقامت الحكومة العراقية عام 2009 معرضًا تحت شعار الإعمار والاستثمار في العراق بمدينة غازي عنتاب التركية، شارك فيه عدد من الوزارات والمؤسسات والشركات العراقية، كوزارة الإعمار والإسكان، ووزارة النفط ووزارة الموارد المائية ووزارة الثقافة ووزارة التربية ووزارة الصناعة والمعادن وهيئة الاستثمار واتحادات الغرف التجارية والصناعية العراقية ورجال أعمال وتجار

---

(1) عمران حمود الجبوري، مرجع سابق، ص. 265.

(2) علي حسين باكير، **تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية**، مرجع سابق، ص. 8.

(3) رواء يونس الطويل، **الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية**، دار زهران، عَمان، 2010، ص. 271.

عراقيين. وقد دعا وزير التجارة العراقي في كلمته الإفتتاحية الشركات التركية إلى المساهمة والإستفادة من الفرص الإستثمارية الكبيرة في العراق، مشددًا على رغبة العراق الصادقة في تطوير وتوسيع وتنمية آفاق التعاون التجاري مع تركيا.[1] وتشير الجداول الإحصائية لمؤشر التبادل التجاري بين العراق وتركيا إلى وجود قفزات هائلة على مستوى تطور العلاقات التجارية بحيث ارتفعت قيمة هذا التبادل من 900 مليون دولار عام 2003 إلى حوالي 14 مليار دولار في العام 2013.[2]

النبذة الثالثة: الثروة النفطية

لعب النفط دورًا فاعلًا ومؤثرًا في رسم الخريطة السياسية والجغرافية لتقاسم النفوذ والسيطرة بين دول الحلفاء على إثر هزيمة السلطنة العثمانية في الحرب العالمية الأولى. وكانت هذه الحدود قد رُسمت لغرض تقسيم الثروات بين الحلفاء ومن أجل أن تكون مناطق نزاع ساخنة بين الكيانات المستحدثة لاحقًا، وهو ما أثبتته الوقائع والحوادث، بل وحتى الغزوات والحروب في السنوات اللاحقة وعلى مدى القرن العشرين وما بعده، في أكثر من منطقة في الشرق الأوسط.[3] فعلى مدى عشرات السنين ظل النفط العراقي محط اهتمام تركيا لأسباب عديدة، أهمها سد حاجتها الملحة للنفط بشكل مباشر وسهل، وتصدير النفط العراقي للأسواق الأوروبية والعالمية من خلال المرور بالأراضي والموانئ التركية.[4] ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا استمرت هذه السياسة، التي قابلتها الحكومة العراقية بالترحيب لحاجتها أيضًا إلى استقدام شركات تنقيب واستخراج بعد فترة الحصار الطويلة أيام حكم صدام، فاستثمرت شركة النفط الحكومية التركية (TPAO) حوالي 6 مليارات دولار في حقلين للنفط وحقلين للغاز في العراق، إضافة إلى عدد كبير من الطلبات من شركات أخرى للعمل في 24 حقل للنفط.[5] بالإضافة إلى إعادة تدشين خط أنبوب النفط العراقي–التركي الممتد من حقول كركوك وصولاً إلى زاخو ثم عبر الأراضي التركية حتى ميناء جيهان المطل على البحر المتوسط، والذي يعود

---

(1) رواء يونس الطويل، مرجع سابق، ص. 276.

(2) علي حسين باكير، مرجع سابق، ص. 5.

(3) عصام الجلبي، "**النفط مرتكز أساسي للعلاقات البنية العراقية–التركية**"، مرجع سابق، ص 313.

(4) المرجع السابق، ص. 315.

(5) علي حسين باكير ، مرجع سابق، ص. 6.

بالفائدة على كلا الجانبين التركي والعراقي. هذا الخط أمن لتركيا منفعتين أساسيتين، أولاهما رسوم الترانزيت التي بلغت خلال نهايات الحرب العراقية–الإيرانية 287 مليون دولار أميركي، وثانيهما ضمان الحصول على نفط خام للاستخدام الداخلي يصل ليد الأتراك بسهولة ويسر وبأرخص الأثمان، كما أمن للعراق إيصال نفطه إلى أهم بحر في العالم بشكل مضمون.[1]

عملت تركيا منذ سقوط نظام صدام حسين وحتى عام 2010 على جعل ملف النفط محصورًا بيد السلطة المركزية في بغداد، خوفًا من أن توفر موارد النفط قوة دافعة للإستقلال الكردي.[2] فظلت تركيا تقاوم كل الإغراءات الكردية في هذا الجانب إلى حين اندلاع الأزمة بين أنقرة وبغداد بعد العام 2010.

النبذة الرابعة: حزب العمال الكردستاني

إثر قيام الجمهورية التركية على أنقاض السلطنة العثمانية، وفرض الهوية التركية معيارًا حصريًا للإنتماء للدولة الجديدة، تحرك الرفض الكردي الذي انطلقت شراراته في السنوات الأولى من عهد الجمهورية على صورة انتفاضة في أوساط الدراويش لأسباب عديدة، من بينها ضرب جميع مظاهر الهوية الكردية. ورغم محاولات صانعي القرار في أنقرة استيعاب الرفض الكردي بطرق ووسائل متعددة، أهمها استمالة النخبة الكردية التقليدية، إلا أن نزعة الرفض ظلت حاضرة في المجتمع الكردي الذي راح يميل نحو الأفكار اليسارية الثورية، خاصة في ستينات وسبعينات القرن الماضي، وصولاً إلى تأسيس حزب العمال الكردستاني PKK، وهو منظمة نشأت بفعل الجمع بين القومية الكردية والماركسية الجديدة التي تلبي توجه وخطاب الثورة ورفض الهيمنة في الوجدان الكردي في وجه السلطات التركية والنخبة الكردية التقليدية بقيادة عبد الله أوجلان عام 1979. راحت عمليات حزب العمال الكردستاني التي انطلقت من محافظة سرت ثم هكاري تتوسع شيئًا وشيئًا وتتطور لتصبح أشد إيلامًا وقسوة تجاه المؤسسات التركية الرسمية وكل ما يتصل بها، متخذة من منطقة كردستان العراق ملاذا طبيعيًا لها. ردت الدولة التركية بالمثل وبأساليب أكثر قسوة على المناطق الكردية، مما رفع منسوب التأييد لحزب العمال داخل المجتمع

---

(1) رواء يونس الطويل، مرجع سابق، ص. 284.

(2) Henri J. Barkey, **Turkey and Iraq**, **The Perils (and prospects) of Proximity**, op. cit, p. 5.

الكردي،[1] وصولًا إلى عام 1999 حيث تم اعتقال زعيم الحزب عبد الله أوجلان نتيجة تنسيق أمني مشترك بين الاستخبارات الصهيونية والأميركية والتركية.[2] تراجع زخم العمليات التي يشنها الحزب، غير أن حالة الفوضى التي نشأت بعد سقوط نظام صدام حسين، ساعدت الحزب على استعادة زمام المبادرة وتكثيف عملياته ضد الجيش التركي، الأمر الذي أزّم العلاقات الأميركية–التركية،[3] حيث اعتبرت أنقرة أن أمن الحدود من مسؤولية الولايات المتحدة التي لا تعطي أهمية كافية لأمن تركيا. وأمام الخسائر المؤلمة والمتزايدة والضغط المتكرر من الجانب التركي على واشنطن للسماح لها بالتحرك داخل الأراضي العراقية، رضخت واشنطن لطلب أنقرة، بالموافقة والتنسيق مع الحكومة العراقية، وسمحت عام 2007 أولًا بغارات جوية تركية ثم عام 2008 بعملية برية محدودة على معسكرات يشتبه بأنها لحزب العمال الكردستاني. هذه العمليات العسكرية خفضت التوتر الأميركي–التركي، وساعدت تركيا على استعادة هيبتها داخليًا وخفضت من عمليات حزب العمال الكردستاني، إلا أنها كانت مجرد عمليات مسكنة، إذ أن مشكلة حزب العمال والقضية الكردية الأكبر ظلتا قائمتين.[4]

شكل وجود حزب العمال الكردستاني ونشاطه في منطقة كردستان العراق مدخلًا إضافيًا يعطي تركيا المبرر في توسيع شريطها العسكري داخل الحدود العراقية، وإدخال قواتها بشكل متكرر وإقامة نقاط مراقبة ثابتة. ونتيجة للضغوط التركية تم تأليف لجنة ثلاثية عراقية–تركية–أميركية لمتابعة ملف حزب العمال الكردستاني، وعقدت عدة جلسات لتفعيل دور اللجنة ميدانيًا ولتبادل المعلومات الإستخبارية، وقطع التموين والدعم من القرى العراقية عن مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذي صنفته بغداد حزبًا إرهابيًا.[5]

تقاطعت مصلحة حكومة الإقليم الكردي مع حكومة أنقرة بما خص العداء لهذا الحزب والعمل على التخلص منه، وضاقت ذرعًا بأعماله وتحركاته ونشاطاته ضد تركيا وردود الفعل العسكرية التي يستجلبها، إضافة إلى منافسته على زعامة الأكراد وتمثيلهم. وأصبح الطرفان،

---

(1) فيليب روبنس، مرجع سابق، ص ص. 41– 44.

(2) وليد رضوان، مرجع سابق، ص. 290.

(3) U.S – Turkey relations, A new partnership, op. cit, p. 24.

(4) هنري ج. باركي، مرجع سابق، ص. 18.

(5) منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص. 105.

التركي والكردي، يتشاطران النظرة تجاه الكردستاني على أنه عامل زعزعة لاستقرار أكراد العراق والمنطقة.

تعاملت حكومة حزب العدالة والتنمية في هذه المرحلة مع قضية حزب العمال الكردستاني بثلاثة أبعاد متوازية: أولاً، فتحت نافذة للحوار والمفاوضات مع حزب العمال الكردستاني بعيدًا عن الأضواء عن طريق جهاز الاستخبارات عام 2010، ثم استمرت تحت عنوان مشروع الوحدة والأُخوة، وتوجت برسالة من أوجلان في عيد النيروز عام 2013 يدعو فيها أنصاره إلى إلقاء السلاح وحل القضية الكردية بالطرق السلمية.[1] ثانيًا، الرد على الهجمات العسكرية بتكثيف الهجوم على مناطق حزب العمال الكردستاني في جنوب تركيا وشمال العراق. ثالثًا، عملت على استثمار وتطوير المناطق الكردية في جنوب تركيا، حيث اقترح رئيس الوزراء آنذاك أردوغان برنامج تنمية بقيمة 12 مليار دولار لتشجيع السكان على الإنخراط والإندماج مع المجتمع التركي.[2]

أشاعت عملية التفاوض بين الطرفين تفاؤلًا حذرًا، لكنه لم يصمد طويلًا، حيث انهار لاحقًا بعد إعلان حزب العمال الكردستاني في 12 تموز عام 2015 إلغاء قرار وقف إطلاق النار وتجميد عملية التسوية وحمل السلاح من جديد، ردت عليه الحكومة بحملة مضادة في العشرين من الشهر نفسه.[3]

النبذة الخامسة: التركمان

تعد قضية كركوك والأقلية التركمانية في العراق واحدة من المشكلات التي واجهت مسار العلاقات التركية–العراقية ما بعد عام 2003. تلك القضية الخلافية البالغة التعقيد والمتداخلة تدور حول مدينة كركوك التي باتت محل نزاع بسبب موقعها المهم ومواردها الطبيعية وعلى رأسها النفط. إذ تشير التقديرات على أنها تحوي حوالي 13 مليار برميل، أي ما قيمته 12 بالمئة

---

(1) سعيد الحاج، **عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق**، مركز الجزيرة للدراسات، تقرير، 2016.

(2) U.S – Turkey relayions, A new partnership, op. cit, p. 27.

(3) سعيد الحاج، مرجع سابق.

من احتياط النفط العراقي فيها،[1] وأن 50 بالمئة من نفط العراق يمر عبرها.[2] وهو مورد مهم لأي جماعة تتمكن من السيطرة عليها، خاصة الأكراد الذين يحتاجون إلى مقومات حاسمة لقيام دولتهم الموعودة. واحتدم الصراع فيها حول هويتها الأساسية بين ثلاث قوميات تقطن هذه المدينة، وكل منها يدعي أحقيته فيها، وهي العربية والكردية والتركمانية التي لا يمكن الجزم بأعداد هذه المكونات داخلها بسبب تضارب الأرقام تبعًا لكل مكون.

يعتبر التركمان العراقيون بالنسبة لتركيا مدخلاً مهمًا للولوج إلى الساحة العراقية والتحرك والتأثير فيها، حيث يشكل ماضي التركمان العراقيين وحاضرهم موضوعًا لا يزال مفتوحًا لجدل واسع. فالقضية التركمانية حديثة نسبيًا على تركيا التي بدأت الاهتمام بهم في تسعينيات القرن الماضي حين لعبت دورًا بارزًا ومهما في قيام الجبهة التركمانية العراقية الحزب التركماني الأبرز، لكنها ظلت عاجزة عن توحيدهم جميعًا تحت راية نفوذها بسبب توزعهم المذهبي، فما يقرب من نصف التركمان هم من السنة والنصف الآخر من الشيعة.

بعد حرب الخليج الثانية التي أدت إلى إضعاف سلطة صدام والقضاء على قوته الأساسية، قدم الرئيس التركي تورغت أوزال خريطة للرئيس الأميركي تقضي بتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات (عربية وكردية وتركمانية) في اتحاد فدرالي، ثم استخدم بعد مدة وجيزة عبارة الشعوب العراقية.[3] لم تتغير سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية عن سابقاتها فيما خص التركمان، بل زادت من اهتمامها لوضعهم، ونصبت نفسها حامية ووصية عليهم وعلى مصالحهم. فخلال المفاوضات التركية–الأميركية قبل حرب الخليج الثالثة، برزت القضية التركمانية كشرط من شروط تركيا الرئيسية لدخولها الحرب، فاعتبرت أنه من غير المسموح والمقبول إقامة دولة كردية مستقلة، وإدماج مدينة كركوك، التي تعتبرها أنقرة مدينة تركمانية، في دولة كردية فيدرالية أو مستقلة.[4] بعد تعثر دخول تركيا الحرب إلى جانب الولايات المتحدة ضد العراق، عادت قيادة حزب العدالة والتنمية وصوتت من جديد لدخول قوات تركية إلى شمال

(1) هنري ج. باركي، مرجع سابق، ص. 26.
(2) منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص. 107.
(3) عزيز جبر شيال، مرجع سابق، ص. 46.
(4) هنري ج. باركي، مرجع سابق، ص. 4.

العراق، لكن هذا القرار جوبه بالرفض والصد من قبل القيادات الشيعية والكردية، في حين لم يعترض التركمان على هذا القرار، بل اعتبروا وجود هذه القوات أفضل من وجود قوات غربية، لكون الجيش التركي يراعي القيم والعادات نفسها بعكس الجيوش الأجنبية الموجودة في العراق التي لا تراعي المسائل الأخلاقية.[1] في حين أن السبب الحقيقي هو تخوف التركمان من تمدد النفوذ الكردي وفقدانهم مكانتهم المتقدمة في كركوك.

لم يكن حصاد أنقرة من دعمها الجبهة التركمانية والتركمان على قدر توقعاتها، فالإنتخابات البرلمانية الأولى عام 2005 عكست نتائج هزيلة فيما خص الجبهة التي حصلت على ثلاث مقاعد فقط في البرلمان العراقي.[2] فأخذت تركيا تبحث عن أساليب جديدة لمقاربة الموضوع، وحثت التركمان للتوحد جميعًا من أجل التحول إلى قوة برلمانية وسياسية قادرة على التأثير.

واصلت تركيا تدخلها بالشأن العراقي من الواجهة التركمانية، في محاولة موازنة القوة الكردية في المنطقة الشمالية للعراق على حدودها. ورغم التطور الإيجابي باللهجة والسلوك والإقتصاد بين تركيا والأكراد، إلا أنها ظلت تولي قضية كركوك والتركمان أهمية كبيرة واستثنائية، حيث قام وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بزيارة مفاجئة في شهر آب من عام 2012 إلى كركوك المتنازع عليها، دون المرور ببغداد لمقابلة الجماعات التركمانية، مما استفز الحكومة العراقية المركزية بقوة، "وكانت تلك هي المرة الأولى التي ترسل فيها أنقرة وزير خارجيتها إلى كركوك خلال فترة دامت أكثر من ثلاثة عقود، وبذلك بعثت إشارة واضحة مفادها أن تركيا على استعداد لانتهاك العرف المقبول لدعم مصالحها في العراق".[3] واصلت تركيا سياستها "الأبوية" تجاه التركمان وكركوك التي ما انفكت تغري القادة الأتراك بموقعها الجغرافي والديمغرافي والأهم بنفطها الوافر، فقام أوغلو من جديد بزيارة كركوك في توقيت حساس ومرحلة مفصلية من تاريخ

---

(1) حوار مع جنيد منكو الناطق باسم الجبهة التركمانية العراقية، "المسألة التركمانية في العراق"، **شؤون الأوسط**، العدد 112، خريف 2003، ص. 179.

(2) هنري ج. باركي، مرجع سابق، ص. 28.

(3) Soner Cagaptay And Tyler Evans, , **Turkeys Changing Relations With Iraq**, Kurdistan Up, Baghdad Down, Washington Institute For Near East Policy, Washington, 2012, P. 7.

العراق في عام 2014، حيث كان أشد وضوحًا وتصريحًا بأن كركوك هي قلب تركيا، والتركمان هم مواطنون أتراك.[1]

أدى دخول داعش إلى العراق واحتلاله أجزاء واسعة منه، إلى تفكك البنية الجغرافية والديمغرافية للتركمان خاصة الشيعة منهم، حيث تم تشريدهم من مناطقهم وأهمها تلعفر، إلى مناطق مختلفة من العراق منها كركوك، ودخل العراق وتركيا والمنطقة في منعطف مهم سيترك تداعيات ونتائج كبيرة على المنطقة كلها.

الفقرة الثالثة: الأكراد والنسيج العراقي

تعتبر القضية الكردية من أهم وأعقد المسائل التي تمس الأمن الداخلي والخارجي لتركيا، حيث تتشابك وتتداخل فيها عوامل عديدة ومختلفة. يعد الأكراد أكبر أقلية موجودة في تركيا، وتختلف التقديرات بشأن أعدادهم الحقيقية، إذ يستحيل تحديد العدد الدقيق للأكراد الذين يعيشون في تركيا، لأن الإحصاء السكاني في تركيا لا يتضمن أية أسئلة عن اللغة الأم منذ العام 1965. أضف إلى ذلك، يصعب تحديد هوية الكردي بدقة بسبب النتائج المترتبة على سياسة الإذابة المعروفة "بالتتريك"، والصعوبات المألوفة في رسم الحدود الواضحة بين التصورات العرقية، لكنها تتراوح ما بين عشرة ملايين إلى خمسة عشر مليون كردي بحسب التقديرات التركية والكردية المختلفة.[2] وفي سائر الأحوال، فهو يُعتبر رقمًا كبيرًا خاصة إذا ما أضيف له رقم الأكراد العراقيين الذين يقدر عددهم ما بين 15 إلى 20 بالمئة من سكان العراق، أي ما يتراوح بين أربعة إلى خمسة ملايين كردي يتكتلون بشكل رئيسي على الحدود التركية العراقية، الأمر الذي يفاقم ضغط هذه القضية على الجمهورية التركية.[3]

النبذة الأولى: تطور السياسة التركية تجاه المسألة الكردية

لم تكن القضية الكردية حاضرة أيام السلطنة العثمانية بهذا الشكل الظاهر والنافر، انطلاقًا من كون السلطنة تجمع عددًا كبيرًا من الأعراق والقوميات المختلفة، يعلو فوقها جميعًا

---

(1) حمد جاسم محمد، **التغيير الديموغرافي وأثره على التعايش السلمي في العراق**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ورقة بحثية، بغداد، 2015.

(2) هاينتس كرامر، مرجع سابق، ص. 79.

(3) بيل بارك، مرجع سابق، ص. 45.

قضية الإنتساب للإسلام بالدرجة الأولى. غير أن هذه المشكلة برزت بشكل حاد وجلي على إثر انهيار السلطنة العثمانية وقيام الجمهورية التركية بقيادة أتاتورك، حيث عملت القبائل الكردية على دعم مصطفى كمال ومساندته في حروب الإستقلال التي خاضها. إلا أن الحالة الأتاتوركية التي نشأت مع قيام الجمهورية، رفضت الإعتراف بأي مكوّن قومي ما عدا الإنتساب للهوية التركية فقط، وعملت على بث هذه الإيديولوجيا والثقافة بشكل واسع ومكثف مما أشعل حركات كردية ثورية متقطعة ولكنها دائمة، في وقت مبكر من حياة الجمهورية.[1] ولتحقيق عملية التتريك، جرى منع استعمال اللغة واللهجات الكردية وأسماء المواليد الكردية، فضلا عن إعطاء عشرات القرى والمزارع الكردية أسماء تركية جديدة.[2] وهكذا تولدت العداوة المضطردة بين الطرفين، وصارت تأخذ أبعادًا أكثر عنفًا ودموية، خاصة في فترة العشرين سنة الأخيرة من القرن الماضي، حيث أصبحت تركيا العدو الأول والأعنف للأكراد جميعًا في كل دول انتشارهم، من تركيا إلى سوريا وإيران والعراق.

في المقابل، أدت الحروب المتتالية التي خاضها صدام في عهده، إلى إضعاف الدولة المركزية في بغداد وبالتالي تفلّت القبضة الحديدية التي كانت تمسك شمال العراق. ففي 6 آذار من عام 1991 وبعد هزيمة الجيش العراقي في الكويت وانسحابه منها، هاجمت جمهرة من الناس أحد مقرات حزب البعث في المنطقة الشرقية لكردستان العراق بعد أن استشعرت ضعف وتفكك نظام الرئيس العراقي، وبحلول 14 أذار كان المتمردون الأكراد يسيطرون على معظم أرجاء كردستان، ثم استولوا في 21 آذار على كركوك، التي يسميها البعض بقدس كردستان.[3] في تشرين الأول من عام ٢٠٠٢ وفي أجواء استعدادات الحرب الأميركية على العراق، أقر برلمان إقليم كردستان الفدرالية كخيار وحيد للشعب الكردي، مما شكل سببًا إضافيّا لتعميق قلق تركيا، التي دعت الولايات المتحدة بأن تحترم تأكيداتها حول الحفاظ على المصالح التركية في العراق، ومهددة الأكراد بأن لا يعتبروا هذا الحدث بمثابة ترخيص لإعلان دولتهم.[4] تمكن الأكراد

---

(1) هاينتس كرامر، مرجع سابق، ص. 80.

(2) المرجع نفسه، ص. 81.

(3) بيتر و. غالبريث، مرجع سابق، ص. 62.

(4) عامر كامل أحمد، "**الموقف التركي من الفدرالية في إقليم كردستان العراق**"، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد 33، 2007، ص ص. 54.

من استثمار الغزو الأميركي للعراق عام 2003 انطلاقًا من المنطقة الكردية بعد تباطؤ الرد التركي وتأخره في الاستجابة للطلب الأميركي.

تقاطعت المصالح الكردية مع مصالح الولايات المتحدة التي استفادت من الحالة الكردية الساعية للإستقلال لتحقيق أهدافها. في المقابل استفاد الأكراد من قرب إمكانية تحقيق حلمهم القديم المستجد بإقامة دولة كردية، والذي أصبح حقيقة واقعة لا يمكن تجاهلها وتنتظر فقط الظروف السياسية الدولية والإقليمية والمحلية المؤاتية للإعلان عنها.[1]

النبذة الثانية: سياسة العدالة والتنمية تجاه الأكراد

لا شك في أن المتغير الأكبر الذي حصل في السياسة الخارجية التركية في زمن حزب العدالة والتنمية كان تجاه المسألة الكردية عامة، وأكراد العراق خاصة. فمنذ قيام الجمهورية التركية ظلت العلاقة معهم واتجاههم حذرة ومتوترة وموسومة بالريبة والشك، لتأثيرها المباشر على أكراد تركيا الذين يتشاركون الحلم نفسه مع أكراد العراق. والمفارقة، أن الساسة الأتراك السابقين والحاليين، يعرفون تمام المعرفة بأن قيام دولة كردية على الحدود الشرقية الجنوبية لتركيا "ما هو إلا عبارة عن سد منيع يتم إقامته في وجه تركيا لمنعها من الاستفادة والتمدد في مجالها الحيوي"، أو بتعبير حزب العدالة والتنمية، عمقها الاستراتيجي تجاه المنطقة الإسلامية والعربية الغنية بالنفط.[2] مع ذلك، فإن تركيا المتوجسة تاريخيًا من هذا الكيان الذي قاتلت سياسيًا وعسكريًا على امتداد عقود لمنع قيامه وذلك حتى الفترة الأولى من عمر حزب العدالة والتنمية، ساهمت لاحقًا بشكل حقيقي وفاعل وحاسم، ليس بالإستسلام للحلم الكردي فقط، بل في بث القدرة والحياة والقوة فيه أيضًا.

انطلق حزب العدالة والتنمية في مقاربته للقضية الكردية في العراق من قضايا رئيسية وحساسة، تمس مصالح تركيا وأمنها العسكري والإقتصادي والسياسي على حد سواء. فبقاء العراق كمصدر للإرهاب تجاه تركيا أمر لا يمكن تقبله بحسب رئيس وزراء تركيا ووزير خارجيتها الأسبق أحمد داوود أوغلو، في إشارة منه إلى حزب العمال الكردستاني على وجه الخصوص.

---

(1) مقابلة مع السيد جانكيز أورغلو المستشار الثقافي للسفارة التركية في لبنان بتاريخ 2017/3/10.
(2) المرجع السابق.

بالإضافة إلى حماية الديموغرافيا السياسية في العراق، بما فيها كركوك، حيث يجب توفير الحياة بشكل آمن وسلمي في العراق للأكراد والتركمان والعرب على حد سواء، وذلك لحساسية مسألة كركوك بالنسبة إلى تركيا التي ترجع إلى مبررات تاريخية. فعندما تخلت تركيا عن كركوك والموصل، بحسب أوغلو، كانت قد وضعت أساسين لهما قابلية الإستمرار، هي ألا يمثل العراق تهديدًا بالنسبة لتركيا، وأن يتطور الإقتصاد العراقي والإقتصاد التركي داخل إطار من السلام المتبادل.[1]

تميزت الفترة الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الكردية بمقاربة ذات وجهين، علني وسري. كان المشهد العلني حازمًا وحاسمًا لناحية اعتبار إقليم كردستان جزءًا تابعًا للسلطة المركزية في بغداد، بالإضافة إلى العمل على عرقلة الإقليم من الاستحواذ على كل مقومات الدولة والاستقلال. حيث كان الدعم التركي التلقائي لبغداد والعلاقة الحذرة مع الأكراد العراقيين السمة المميزة لأنقرة على مدار عقود، كما أدى غزو العراق عام 2003 إلى بلورة هذه النظرية. فقد استشعرت أنقرة التهديد من انفعال الأكراد عقب الغزو الأميركي للعراق، إضافة إلى أن هجمات حزب العمال الكردستاني من شمال العراق الواقع تحت سيطرة الأكراد قد ولدت شعورًا قاتمًا حول هذه المخاوف.[2]

إستغل الأتراك انعقاد قمة الحلف الأطلسي في إسطنبول عام 2004 للضغط على الرئيس الأميركي جورج بوش الإبن، حيث احتلت المسألة الكردية وتطوراتها في العراق رأس الأولويات لدى الجانب التركي. كما طالبوا القوات الأميركية المتواجدة في العراق بملاحقة حزب العمال الكردستاني وتضييق الخناق على تحركاته وقواعده التي تنشط في شمال العراق. لقد شكل الغزو الأميركي للعراق نقطة افتراق بين الرؤيتين الأميركية والتركية، ففي الوقت الذي سعت الإدارة الأمريكية إلى دفع العملية السياسية في العراق، فإن الحكومة التركية أدركت بأن التطورات في العراق أضعفت من مكانتها ودورها في المنطقة. وفي سياق استمرار الضغط التركي على الجانب الأميركي من أجل الحد من تطور وتعاظم الدور الكردي في العراق، الذي انعكس قوة وهيمنة في الإقليم، وأصبح حالة وازنة ومؤثرة داخل بغداد من خلال نفوذه ودوره في الحكومة

---

(1) أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص. 621.

(2) Soner Cagaptay and Tyler Evans, op.cit, p. 3.

والجمعية الوطنية العراقية، قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في السادس من حزيران عام 2005 بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتقى الرئيس الأمريكي جورج بوش، وعبر عن قلق بلاده إزاء مطالب الأكراد في إقامة الفدرالية على أساس إثنيّ، الأمر الذي قد يؤدي إلى إستقلالهم في المستقبل.

في المقابل وبغية الحصول على المزيد من الدعم الأمريكي لمشروع الفدرالية، قام رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني، بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عام ٢٠٠٥، واستقبله الرئيس الأمريكي جورج بوش على أنه رئيس إقليم وبشكل يليق باستقبال رؤساء الدول، الأمر الذي خلق قلقاً تركياً دون أن ينعكس سلبًا، لأن المعلومات التي ترشحت من الإجتماع تحدثت عن نصيحة للبارزاني بالتعاون مع تركيا في هذه المرحلة.[1]

بحلول العام 2007 بدأت قنوات الإتصال الجدية تعمل مدعومة بالتسهيلات والتقديمات الإقتصادية الكردية لتركيا على قدم وساق، وظهرت نتائجها في المرحلة الثانية من العلاقات التركية مع إقليم كردستان العراق. عملت الولايات المتحدة الأميركية كعرابة لهذا التقارب، فمساعدة تركيا والحكومة الإقليمية لكردستان على التعاون معًا أمر مهم لنجاح الولايات المتحدة واستقرار نفوذها في العراق والمنطقة، فهما حليفان وثيقان لها، ويتقاسمان مصالح جيوسياسية حقيقية، وهناك دوافع وحاجات مشتركة بين الطرفين مهما حاولا إخفاء حاجتهما لتلك المصالح المشتركة والمتبادلة.

سعت الولايات المتحدة الأميركية لإزالة جميع المعوقات أمام هذا التقارب، وحاولت طمأنة الجانبين وتسريع خطى التصالح بينهما، مدفوعة بالحد من الخسائر التي راحت تمنى بها في العراق، وتراجع نفوذها أمام تصاعد نفوذ طهران. فمحور أنقرة–بغداد يمكن أن يعمل كقوة توازن ضد إيران لتوفير التفوق لواشنطن، وبالتالي هو شديد الأهمية أيضًا لأنقرة المتوجسة من تمدد نفوذ طهران. بيد أن بلورة هذا المحور تتطلب من الأتراك أن يمروا أولا عبر العاصمة

(1) عامر كامل أحمد، مرجع سابق، ص. 60.

الكردية أربيل، لأن موقع وأهمية ونفوذ إقليم كردستان في الخارطة العراقية يعطيها القدرة على إحداث هذا التوازن المطلوب.[1]

شكلت معضلة كركوك القضية الأبرز التي كانت تضغط بشكل سلبي على تطبيع العلاقات بين تركيا وكردستان العراق، فكركوك تمثل بالنسبة للطرفين أهمية كبيرة على عدة أصعدة لا يمكن التنازل عنها، وهو ما أدركته واشنطن التي وعت خطورة التهاون في حل هذه المعضلة القابلة للإشتعال والتي قد تؤدي إلى تفجير العلاقات الكردية التركية، وبالتالي انعكاسها بشكل سيء على قدرة واشنطن وسيطرتها على العراق الذي أصبحت مسؤولة عنه. وبالفعل نجحت واشنطن في رأب هذا الصدع وجعل كركوك نقطة تلاقٍ بين الطرفين ومصدرًا مفيدًا لكليهما.

كانت أهم القضايا والمسلمات الرئيسية التي انطلقت منها السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية في بدايات حكم حزب العدالة والتنمية واستلامه السلطة، هي الأمن وكركوك والإقتصاد والتوازن مع إيران.

أولاً، استغل حزب العمال الكردستاني ضمور الدولة في بغداد، فنشط بقوة على الحدود التركية العراقية، حيث كانت التقديرات السائدة تشير إلى وجود خمسة آلاف مقاتل تابعين للحزب في جبال شمال العراق، بالإضافة إلى ألف وثمانمئة مقاتل داخل تركيا نفسها. وفي منتصف عام 2004 ألغى حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار الذي كان قد أعلنه في شباط من عام 2000، وقد أعقب ذلك تصعيد ملحوظ في حدة ووتيرة أعمال العنف المتبادل بين قوات الأمن التركية وحزب العمال الكردستاني حيث بلغت هذه العمليات أوجها في عام 2007، ما ألحق أذى قويًا بصورة تركيا الأمنية والسياسية وشكل تهديدًا حقيقيًا لاستقرار الدولة واستنزافًا لقوتها.[2] أما سياسيًا، فإن قيام دولة كردية قوية مستقلة سيجعل منها نموذجًا يحتذى به لأكراد تركيا، وسيحفزهم على السير على خطى أكراد العراق، الأمر الذي سيجعل أمن ووحدة الأراضي التركية معرضًا لتهديدٍ حقيقي، ويجعل من مسألة التقسيم خطرًا محدقًا.

---

(1) هنري ج. باركي، مرجع سابق، ص. 31.

(2) بيل بارك، مرجع سابق، ص. 74.

ثانياً، وضعية مدينة كركوك. إذ ينظر الأكراد العراقيون إلى كركوك على أنها "قلب القلب" كما أسماها الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني، وبالمقابل يعتبرها التركمان موطنهم الأصلي والأتراك جزءًا لا يتجزأ من أمنهم القومي. من هنا تنبع أهمية كركوك التي تتشعب ببعدين متصلين ببعضهما البعض. البعد الأول يتعلق بالإقتصاد لغناها بالنفط، الأمر الذي يجعل منها رافعة إقتصادية سهلة وبمتناول يد تركيا، وخسارتها يعني خسارة شريان حيوي سيؤدي حتمًا لأذية أنقرة. والبعد الثاني هو الديموغرافي، حيث تعتبر كركوك بحسب الإدعاءات موطنًا تاريخيًا لتركمان العراق، والتي نصبت تركيا نفسها حامية وراعية ومدافعة عنهم، والهدف من ذلك هو إبقاء التركمان جيبًا داخل العراق سواء تجاه بغداد، أو تجاه الكرد. صحيح أن تركيا مع عراق موحد، لكنها ليست مع ظهور عراق قوي.[1]

ثالثاً، البعد الإقتصادي. لعل أفضل وصف للعلاقة الجديدة بين تركيا وكردستان العراق ما قاله وزير التجارة الخارجية التركي السابق ظافر كاغليان بأن التجارة هي مفتاح السياسة، وتطويرها سيسمح بحل المشاكل بين الإقليم وتركيا.[2] فالإقليم الكردي يشكل بوابة رئيسية للتبادل الإقتصادي والتجاري ما بين العراق ككل وتركيا، وأي إغلاق أو تهديد قد يتأتى من هذا الإقليم، يعني حكمًا تعريض العائدات الإقتصادية المتاحة لتركيا من السوق العراقية الغنية بالنفط والشديدة الحاجة لشركات البناء والإعمار التركية لخطر حقيقي وجاد. والأمر لا يقتصر فقط على العلاقة الإقتصادية مع العراق، بل يمتد ليشمل قلب المنطقة العربية وخاصة دول الخليج الفارسي الغنية بالنفط والطامحة إلى مد أنابيب النفط والغاز إلى أوروبا عبر تركيا بمحاولة منها لتفادي المرور بمضيق هرمز الذي تُحكم إيران مراقبته وتتحكم بقواعد الإبحار فيه، ما يجعل الملاحة مهددة في حال تعرضت لأي هجوم عسكري. هذا المرور يتطلب إقليمًا مستقرًا ومتوائمًا مع سياسة أنقرة كي يؤمن عبورًا سلسًا لمصادر الطاقة. إضافة إلى سعي هذه الدول لإقامة مشاريع استجرار لمياه تركيا العذبة مع ما تحملها من إضافة لقوة أنقرة السياسية والاقتصادية.

---

(1) فوزية صابر، "قراءة جيو–سياسية للبعد الكردي"، **شؤون الأوسط**، العدد 122 ، بيروت، ربيع 2006، ص. 114.

(2) تركيا وكردستان العراق.. من العداء إلى الشراكة، موقع الجزيرة الاخبارية، https://bit.ly/2xKUZmL. تم الدخول في 14 أيلول 2018.

لقد نشط أكراد العراق بقوة لإغراء الشركات التركية بالإستثمار في منطقتهم. ففي العام 2007، وصل حجم التعامل التجاري التركي مع شمال العراق إلى خمسة بلايين دولار. كما أنجز الأتراك ما قيمته 2 بليون دولار من العقود ما بين 2003 و2007، ووصل عدد الشركات التركية العاملة في الإقليم إلى 1200 شركة عام 2008، بما فيها 900 شركة بناء تعمل في بناء المنشآت التي تشمل المطارات والمراكز الثقافية والجامعات وشبكات الطرق.[1]

لكن وعلى الرغم من هذه الأهمية الإقتصادية للإقليم بالنسبة لتركيا، إلا أن سقف هذه العلاقة ظل خاضعًا لمعايير دقيقة، تتصل بمخاوف تركيا من تحول الإقليم إلى دولة مستقلة تنعكس نتائجها ومجرياتها على الداخل التركي. غير أن تنامي العلاقات التجارية بين الإقليم وتركيا، سمح برسم خطوط جديدة لتعاون أعمق وأكبر بين الطرفين ستظهر نتائجه لاحقًا في المرحلة الجديدة من العلاقة بينهما، خاصة على إثر اندلاع "الثورات العربية"، والموقف الحاد الذي أخذته تركيا من الرئيس السوري بشار الأسد ونظامه القائم.

رابعا، تركيا بالمقارنة مع إيران التي تربط بينها وبين أكثر الطوائف عددًا في العراق (أي الشيعة) علاقة طويلة، لا تستطيع أن تدعي أن لها نفوذًا على أي من طوائف البلد، باستثناء شطر من التركمان، وبالتحديد الجبهة التركمانية العراقية.[2] حتى سنّة العراق، فإن تركيا تعلم أن للسعودية النفوذ الأقوى عليهم وذلك بسبب تداخل القبائل بين البلدين والمركزية الدينية للرياض في العالم الإسلامي حيث تقع فيها قبلة المسلمين، بالإضافة إلى إمكاناتها المادية الكبيرة القادرة على شراء الولاءات السياسية. وجدت تركيا أن الساحة الكردية هي الأمثل لها لتبني عليها علاقات متينة تُصبح قادرة فيما بعد على تفعيلها من خلال التأثير في القرار العراقي، وقد وجدت في شخصية وحزب مسعود البرزاني مبتغاها. وذلك لأسباب عديدة ومتنوعة أولها وأهمها أن البرزاني وحزبه وتركيا يخضعون للمظلة الأميركية نفسها، وبالتالي فإن السياسات الإستراتيجية الخارجية الكبيرة ستكون مشتركة ومتقاطعة بين الطرفين. ثانيًا، العداء المستحكم بين الطرفين

---

(1) هنري ج. باركي، مرجع سابق، ص. 34.

(2) Henri J. Barkey, **Turkey And Iraq, The Perils (And Prospects) Of Proximity**, op. cit, p. 13.

ضد حزب العمال الكردستاني. ثالثًا، التخوّف من طغيان الأكثرية الشيعيّة على الحكم، وبالتالي طغيان النفوذ الإيراني والمصالح الإيرانية على الساحة العراقية.

هذه العوامل مجتمعة، مدعومة بالأرقام التجارية المرتفعة، شجعت الطرفين على نسج علاقة خاصة وقوية، تسمح لهما بتبادل المصالح المشتركة، تركيا في وجه إيران والأكراد في وجه الأحزاب الشيعية الداخلية، كما أن تأثير هذه العلاقة سيظهر بشكل أوضح وأعمق في المرحلة اللاحقة من العلاقات.

الفصل الثالث مرحلة تغيرات السياسة التركية تجاه العراق

2010 – 2015

حمل عام 2010 تغيّرات كبيرة في العلاقات العراقية–التركية، بدءًا من نتائج الإنتخابات العراقية التي أنتجت تحالفًا شيعيًا عريضًا جاء بنوري المالكي رئيسًا للحكومة العراقية، وهو ما كان يعاكس الرغبة التركية، وصولًا إلى اندلاع المظاهرات الشعبية في تونس ومن ثم مصر وليبيا والبحرين واليمن وسوريا وانخراط تركيا بشكل مباشر في الأزمات والتداعيات التي حدثت على خلفية هذه المظاهرات.

يمكن القول بأن سياسة تركيا الخارجية بعد أزمة ما سمي "بالربيع العربي" قد تغيّرت وتبدّلت بشكل كبير عما كانت عليه قبل هذه الأحداث التي قد فوجئت بها على غرار الكثيرين، ما انعكس ارتباكًا وتناقضًا في المواقف إلى درجة أن بعض هذه المواقف خلط بين الثوابت الأساسية التي حكمت حزب العدالة والتنمية عند استلامه الحكم، وبين خطوات تكتيكية تدخل في باب التفاصيل، لكنها كانت كافية لكي تهز مجمل هذه السياسة تجاه الدول والشعوب العربية، وهو ما أصاب صورة تركيا المعتدلة والحيادية بالتصدع، وألحق بنظرية "العمق الإستراتيجي" أضرارًا جسيمة بحيث يمكن توقع تصدع الأسس التي قامت عليها شراكات تركيا مع العرب.[1]

الفقرة الأولى: التصادم مع بغداد

لم تقتصر تداعيات الإنخراط التركي على خصوص العلاقات العربية–التركية وتحديدًا تلك الدول التي انزلقت في أتون الحرب الداخلية كسوريا والعراق، بل امتدت لتشمل العلاقات التركية بجوارها الإقليمي الوازن، أي روسيا والجمهورية الإسلامية في إيران.[2] وانعكس توتر العلاقات التركية مع كل من إيران وروسيا على حجم التبادل التجاري مع أكبر شريكين إقليميين لتركيا، دون إغفال دور العقوبات الأميركية التي فرضت على البلدين، حيث تراجع حجم التبادل التجاري مع إيران من نحو 22 مليار دولار عام 2012، إلى حوالي 10 مليارات دولار عام

---

(1) محمد نور الدين، مرجع سابق، ص. 769.

(2) فريق الأزمات العربي،"**أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الإقليمي**"، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 12، الأردن، 2016، ص 7.

2015. وفيما يتعلق بحجم التبادل التجاري بين روسيا وتركيا فقد تراجع إلى 24 مليار دولار عام 2015 بعد أن كان قد وصل إلى 32 مليار دولار عام 2012.[1] وهكذا تحول النجاح الدبلوماسي الذي انتهجه حزب العدالة والتنمية تحت شعار تصفير المشاكل مع الجوار إلى تدهور حقيقي في علاقة تركيا مع محيطها كلّه تقريبًا.

أصبحت تركيا شريكة وفاعلة في الأزمة العراقية الداخلية، وراحت تدفع بكل ثقلها من أجل تطويق الحكومة المركزية في بغداد ومحاصرتها وإضعافها، معتمدة على المكوّن السياسي الكردي أولًا ومن ثم المكّون السياسي السّني، ما أدى إلى تدهور العلاقات التركية–العراقية إلى حد غير مسبوق.[2]

أما على المقلب السوري، ظلت حكومة حزب العدالة والتنمية تضغط بشكل قوي ومكثف على دمشق من أجل إضعافها وتقوية المعارضة، رغم الإنفتاح الكبير الذي حدث في الأعوام السابقة بين أنقرة ودمشق، والذي انعكست نتائجه السياسية والاقتصادية والعسكرية تقاربًا مميزًا بين البلدين. فانتقلت أنقرة بشكل سريع إلى دعم الحراك المسلحّ من أجل إسقاط النظام في دمشق، وتحولت إلى مشارك حقيقي وفاعل في الحرب ضد الحكومة والدولة السورية،[3] ما نتج عنه انهيار كامل للعلاقات بين البلدين وقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما.[4]

النبذة الأولى: تدهور العلاقات السياسية

مع قدوم الرئيس باراك أوباما إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأميركية عام 2009 واتباعه سياسة مغايرة عن سياسة سلفه جورج بوش الابن بسبب النتائج السلبية التي أعقبت سنوات حكمه، اتخذ قرار الإنسحاب العسكري من العراق. إلا أن الإنسحاب الأميركي من العراق سمح بتمدد القوى الإقليمية المحيطة به إلى ملء الفراغ الناتج عن هذا الانسحاب، وعلى رأسها

---

(1) فريق الأزمات العربي، مرجع سايق.

(2) طبي لحسن، **السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني فترة حكم حزب العدالة والتنمية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2014–2015، ص. 232.

(3) فريق الأزمات العربي، مرجع سابق، ص 14.

(4) سعيد الحاج، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، حلب، 2016.

إيران وتركيا [1]. حاولت الولايات المتحدة الأميركية وبتقاطع مصلحي مع كلٍّ من تركيا والمملكة السعودية ومع موافقة ضمنية من سوريا، إبعاد نوري المالكي المقرب من إيران عن سدة الحكم، واستبداله بإياد علاوي المقرب من محور الولايات المتحدة. إذ كان المالكي قد أظهر تناغمًا في مواقفه مع الجمهورية الإسلامية، خاصة بالموضوع المتصل بإسقاط النظام في سوريا. إضافة إلى رفض حكومته إعطاء حصانة للجنود الأميركيين الذين سعت الولايات المتحدة لإبقائهم في قواعد عسكرية بعد الإنسحاب، على غرار "إتفاقية وضع القوات" التي تمنحهم حصانة مطلقة،[2] ضمن معاهدات حاولت فرضها على الحكومة العراقية، مستفيدة من نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية التي منحت علاوي مع التحالف الّسني الكتلة الأكبر.[3] غير أن التدخل الإيراني السريع وتفعيل نفوذها داخل التيارات الشيعية، أدى إلى إعادة دمج وتشكيل الكتلة النيابية الشيعية الأكبر، التي رشحت ودعمت نوري المالكي لولاية جديدة لرئاسة الحكومة.[4] على رغم المعارضة التركية والسعودية الشديدة لعودة المالكي، والتي أسست بدورها للعداء المستحكم لاحقًا بين المالكي وأردوغان، وتأخر تشكيل الحكومة ستة أشهر، إلا أن المالكي استطاع العودة إلى رئاسة الحكومة ضمن اتفاق سياسي لتوزيع السلطة بالبلاد، سرعان ما انهار وانتهى بعد تشكيل الحكومة.

كانت عودة المالكي إلى رئاسة الحكومة رغم معارضة تركيا الحادة له بمثابة كسر لإرادة السياسية التركية واعتبره أردوغان تحديًا شخصيًا له، ثم جاءت أحداث سوريا لتفاقم الهوة بين البلدين. فبينما وقفت تركيا بكل ثقلها ضد النظام والدولة في سوريا وعملت جاهدة على إسقاط الرئيس بشار الأسد مستخدمة كل الوسائل السياسية والعسكرية والإقتصادية والمذهبية الممكنة والمتاحة، أخذ العراق موقفًا مغايرًا تمامًا للموقف التركي، وعملت بغداد على الوقوف إلى جانب الرئيس الأسد ودعمه بشتى الوسائل الممكنة، السياسية والإقتصادية والعسكرية، متماهية مع

---

(1) Stephen Larrabee, Alireza Nader, **Turkish – Iranian Relations In A Changing Middle East**, Rand Corporation, California, 2013, p. 11.

(2) James Jeffrey, **Behind The U.S. Withdrawal From Iraq**, The Washington Institute For Near East Policy, November 2014, p. 2.

(3) www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/03/100362_iraq_results_tc2.shtml, accessed on 4 november 2017.

(4) Alireza Nader, **Iran's role in Iraq,** Rand Corporation, California,2015, p. 6.

موقف طهران [1]. الأمر الذي أدى إلى استنفار القوى الإقليمية على خلفية مذهبية، وأدى إلى تصاعد النبرة المذهبية خاصة من قبل المحور المقابل لطهران وبغداد ودمشق، حيث بدأ الحديث عما يسمى بـ "الهلال الشيعي".[2] وكان لدعم العراق للدولة السورية الأثر الفاعل بمنع سقوطها لصالح الأطراف المدعومة من تركيا، لا سيما من خلال التدخل العسكري للكتائب الشيعية العراقية المدعومة من إيران والتي دخلت إلى سوريا لمساندة الحكومة السورية بحربها ضد المعارضين، والتي ساهمت حكومة المالكي بتغطيتها سياسيًا وعسكريًا.[3]

لم يتأخر المالكي بعيد الإنسحاب الأميركي مباشرة من بدء تصفية خصومه السياسيين وعلى رأسهم نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي، أحد أبرز الوجوه السنيّة في السلطة، الذي صدرت مذكرة توقيف بحقه بعد اعتقال واعتراف مرافقيه بأعمال إرهابية، وبتحريض مباشر من الهاشمي بحسب ادعاء المحكمة العراقية. حيث لجأ إلى إقليم كردستان أولا، الذي استقبله ولم يقبل تسليمه للحكومة المركزية ببغداد، ثم انتقل إلى تركيا التي منحته الأمن والحماية على أرضها، معتبرة مسألة اعتقاله موجهًا لنفوذها بالتحديد، واصطفافًا من قبل حكومة بغداد ضد المصالح التركية لصالح طهران، وإجراءً عدائيًا.[4] فاقم لجوء الهاشمي المتهم بقضايا تتعلق بالإرهاب والتفجيرات من عمق الأزمة المندلعة بين تركيا والعراق، وأدت إلى زيادة تدهور العلاقات فيما بينهما، وحمَلت الرئيس التركي أردوغان إلى زيادة هجومه على بغداد بشكل عام وعلى المالكي بشكل خاص.[5]

زادت محاولة المالكي إمساك زمام السلطة بقبضة حديدية الأزمة الداخلية العراقية سوءًا، إضافة إلى تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية التي لم تحسن الحكومة إدارتها، كما أن

---

(1) Soner Cagaptay and Tyler Evans, , op.cit, p. 11.

(2) دايفيد هيرست، **حذار من الدول الصغيرة، لبنان ساحة معارك الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، دار منشورات الرمال، قبرص، 2013، ص. 348.

(3) العراق وتحديات الأزمة السورية،
,http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/11/16/
accessed on 14 December 2017.

(4) Soner Cagaptay and Tyler Evans, op. cit, p. 4.

(5) Ibid.

التدخل الخارجي وخاصة التركي والسعودي زاد من حدة الإحتقان الطائفي الذي مهد فيما بعد إلى إضعاف قبضة السلطة المركزية على المناطق الّسنية، وبالتالي انهيارها وسقوطها سريعًا أمام اجتياح داعش فيما بعد. كما أصاب التصدع الكتلة الشيعية نفسها، بسبب سياسات المالكي الإقصائية تجاه خصومه، وأدى إلى تباعد ومن ثم تنافر بين المالكي والتيار الصدري الذي تعرض لحملة عسكرية عام 2008،[1] ومن ثم بينه وبين المجلس الأعلى بقيادة عمار الحكيم، والذي ظهرت نتائجه لاحقًا بإزاحة المالكي عن رأس الحكومة بعيد انتخابات 2014 رغم حصوله على الكتلة النيابية الأكبر.

في أواخر أيلول من العام 2012 قام رئيس الوزراء التركي حينها أردوغان بدعوة نوري المالكي لحضور الإحتفال السنوي الذي يقيمه حزب العدالة والتنمية في تركيا، فيما عدّ في خطوة اعتبرت محاولة لرأب الصدع بين تركيا والعراق، بينما اعتبرها المالكي مناورة من قبل أردوغان لخدمة أجندته الحزبية الداخلية، فقام برفض الدعوة متذرعًا بارتباطه بمواعيد ولقاءات مسبقة.[2] لم يتأخر الرد التركي، إذ سرعان ما قام وزير الخارجية التركي الأسبق داوود أوغلو بزيارة إلى مدينة كركوك دون المرور بالعاصمة بغداد، مرسلة بذلك إشارة حازمة لبغداد على أنها مستعدة للذهاب إلى أقصى حد من أجل حماية مصالحها في العراق. احتجت بغداد بقوة على تلك الزيارة، وعينت لجنة برلمانية لإدانة تركيا على خرقها للسيادة العراقية الذي اعتبرته تجاوزًا لسلطتها، وتكريسًا لتقدم العلاقات التركية مع إقليم كردستان على حساب بغداد.[3]

النبذة الثانية: التنافس التركي–الإيراني في العراق

تتسم العلاقات التركية–الإيرانية بفهم الطرفين لحاجة أحدهما إلى الآخر، وبرسم خطوط حمراء تُبقي العلاقة بين البلدين خاضعة لسقفها، بحيث لا تخرج عن حدود تلك الخطوط مهما تباعدت المصالح واختلفت. والثابت في هذه العلاقات، أنها تتعاطى مع ساحات التلاقي والتصادم بشكل مفكك ومنفصل، أي مع كل ساحة على حدة، مما سمح باستمرار قيام شبكة

(1) Harith Hasan Al-Qarawee, **Iraq's Sectarian Crisis**, Carnegie Middle East Center, Beirut, 2014, p. 6.

(2) Stephen Larrabee, Alireza Nader, op.cit, p. 1.

(3) IBID, p. 7.

مصالح متقاطعة ومعقدة بين البلدين. تركيا تستفيد من النفط والغاز الإيراني القريب والرخيص، ومن السوق الإيرانية الكبيرة، وإيران تستفيد من تركيا كمنفذ ومنقذٍ في آن من كماشة العقوبات الأميركية الغربية على الإقتصاد الإيراني، ومن كونها منافسًا قويًا للمملكة السعودية على الساحة السّنية، دون إغفال الطرفين محاولة انتهاز الفرص الإقليمية الممكنة من أجل بسط النفوذ وتحجيم الطرف المقابل. وهذا ما ظهر جليًا على الساحتين العراقية والسورية، حيث اندفع كلا الطرفين بثقله من أجل بسط وحماية نفوذه على هاتين الساحتين، ما انعكس توترًا وتعقيدًا في العلاقات بين البلدين، دون الإنزلاق إلى ساحة الصدام المباشر بينهما.

ترى إيران أنه لا غنى لها عن العراق من أجل حماية أمنها القومي، ومن منظورها فإنه من الأهمية بمكان أن يظل العراق دولة صديقة ومقربة لإيران، خاصة بعد التجربة المريرة التي عاشتها خلال حكم الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، والتي نتج عنها صدامًا مسلحًا كلف الجمهورية الإسلامية أثمانًا باهظة جدًا بالأرواح والعتاد والأكلاف الإقتصادية. كما أن العوامل الدينية أيضا لها تأثيرها على السياسة الإيرانية، إذ تحتضن مدينتا النجف وكربلاء جنوب العراق اثنين من أكثر المواقع الإسلامية قدسية لدى الشيعة.[1] على المقلب الآخر، فإن لأنقرة أيضًا مصالحها الهامة في العراق، وعلى رأسها ألا يتحول العراق إلى تابع للسياسة الإيرانية في المنطقة، الأمر الذي سيخلق اهتزازًا في ميزان القوى لصالح إيران، بينما تسعى تركيا إلى جعل العراق يتوافق مع مصالحها السياسية والإقتصادية. غير أن تركيا تفتقر إلى ما لدى إيران من علاقات وثيقة الصلة مع الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة الشيعية الرئيسية في العراق.[2]

وقد ازدادت حدة التنافس بين تركيا وإيران بعد عام 2010، إذ عمدت كلّ منهما إلى دعم الكتل السياسية المعارضة خلال انتخابات عام 2010، حيث دعمت إيران الأحزاب الشيعية، في حين دعمت تركيا الائتلاف الوطني العراقي ذا الكتلة السنية الوازنة. ورغم محاولات رئيس الوزراء التركي حينها أردوغان استيعاب المكون الشيعي من خلال إضفاء طابع غير طائفي على سياسته تجاه العراق، من خلال استقبال المالكي في أنقرة وإعلان دعمه له في

(1) Stephen Larrabee, Alireza Nader, p. 11.

(2) op.cit, p. 12.

تشكيل الحكومة الجديدة،[1] غير أن علاقة تركيا مع الحكومة المركزية شهد تدهورًا كبيرًا حيث عمد رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي إلى تعزيز علاقاته مع إيران في أعقاب الانسحاب الأميركي من العراق.[2]

أمّن الوجود الأميركي مظلة للدور التركي في العراق، فالولايات المتحدة هي حليف مشترك لكلا الطرفين، التركي والعراقي، وكان لها دور بارز في منع تفجر العلاقات بينهما خلال العديد من الأزمات التي مرت بها العلاقة بين الجانبين. ومن ثم دفعهما للتنسيق سواءً عبر تشكيل لجنة ثلاثية لمكافحة حزب العمال الكردستاني، وإيجاد حالة من التنسيق المشترك أو التعاون على مستوى القضايا الإقليمية.[3] غير أن انسحاب القوات الأميركية أخرج هذه المظلة من حيّز الفاعلية مما فاقم تأزم العلاقة بين البلدين. على المقلب الآخر، عزز هذا الإنسحاب من قوة ونفوذ إيران أكثر من السابق ، حيث توجهت الأحزاب الشيعية في الحكومة المركزية في العراق إلى إيران لمنحها استراتيجية عسكرية سليمة ودعمًا فنيًا وأسلحة ومستشارين ميدانيين. ما زاد من نفوذ الشخصية الإيرانية الأبرز قاسم سليماني قائد قوة القدس التابع للحرس الثوري الإيراني في الشقين العسكري والسياسي.[4]

يمكن القول بأن النفوذ الإيراني كان ذا حدين. فمن جهة ساعد على عدم تفكك الجبهة الشيعية الداخلية، وتجلى ذلك لاحقًا من خلال الدعم السريع والفعال للعراق إثر اجتياح داعش لمناطق واسعة منه، لكنه في المقابل استنهض خصوم إيران لمواجهتها مذهبيًا على أرض العراق ومن خلال مكونات عراقية، الأمر الذي أرهق بغداد وزاد من تفاقم أزماتها الداخلية والخارجية.

النبذة الثالثة: تعامل تركيا مع حركات الربيع العربي

كان للتظاهرات العربية التي اندلعت الأثر البالغ على إعادة تموضع السياسة الخارجية التركية التي شعرت بداية بالارتباك كسائر دول المنطقة والقوى العالمية، ثم ما لبثت أن تداركت الأمر، من خلال استثمار هذه التحولات الجارية لصالحها، مدفوعة بتقدم الإسلاميين في العديد

---

(1) Soner Cagaptay and Tyler Evans, op. cit, p. 16.

(2) Stephen Larrabee, Alireza Nader, op.cit, p. 1.

(3) محمد عربي لادمي، مرجع سابق، ص. 113.

(4) Nader,Alireza, **Irans Role In Iraq**, op.cit, p. 7.

من تلك الدول على رأسها تونس ومصر. هذه التحولات أشعرت القادة والساسة الأتراك وعلى رأسهم أردوغان بفائض من القوة والهيمنة، سمح لهم بتقديم الأوامر والنهي والتدخل المباشر في كلٍّ من سوريا والعراق.[1] لكن القراءة المتعجلة للساسة الأتراك، جاءت بنتائج عكسية لم تلبث أن ظهرت مفاعيلها في كلٍّ من الساحات التونسية والمصرية والسورية وأخيرًا العراقية.

تغيّر المشهد وانقلب جذريًا بعد العام 2011، لا سيما بعد بدء مرحلة ما سُمي "بالربيع العربي". فبين عامي 2002 و2010 كانت تظهر ملامح الرغبة التركية في التغلغل داخل المجتمعات العربية وإقامة علاقات مع مكوناتها الإجتماعية المتنوعة، العرقية والإثنية والثقافية. وبرز ذلك في زيارات متعددة لوزراء ومسؤولين أتراك لمكونات من أصل تركي في العراق وسوريا ولبنان.

بلغت حالة التصعيد ذروتها بين أنقرة وبغداد حين أصدر مجلس الوزراء العراقي في تشرين الأول 2012 قراراً بمقاطعة الدعوات الموجهة من السفارة أو القنصليات التركية بسبب المواقف غير الودية والتجاوزات الصادرة عن الجانب التركي تجاه العراق. ولم يتوقف التراشق بين البلدين، فقد اتهم رئيس الوزراء التركي السابق أردوغان في تشرين الثاني من عام 2012 حكومة المالكي بالسعي إلى إثارة حرب أهلية في العراق، عقب اشتداد التوتر بين بغداد وحكومة إقليم كردستان.[2]

عملت تركيا على إضعاف السلطة المركزية في بغداد مع اندلاع أزمة المحافظات السنية في العراق. وعلى غرار تجربتها في سوريا حين عمدت إلى إنشاء تنظيمات مسلحة، أنشأت تحت ذريعة محاربة داعش ما يسمى "حرس نينوى"، وهي عبارة عن ميليشيا تابعة لأثيل النجيفي حليف تركيا المقرب. ثم انتقلت لاحقًا إلى سياسة التدخل العسكري المباشر بدل سياسة الوكلاء، حيث دخلت في العام 2015 إلى منطقة بعشيقة شمال غرب الموصل وأقامت معسكرًا لها هناك،

---

(1) علي حسين باكير، "**محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والإنعكاسات المستقبلية**"، **العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، مرجع سابق، ص. 626.

(2) منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص. 108.

ورفضت مغادرته رغم مطالبة الحكومة العراقية لها بذلك. وقد كان هذا تحولًا جديدًا في الآليات المتعبة لتنفيذ سياستها الخارجية بشكل عام.[1]

النبذة الرابعة: تراجع العلاقات الإقتصادية بين تركيا والعراق

سجلت العلاقات الإقتصادية والتجارية بين تركيا والعراق قفزات نوعية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة. فقد استحوذ العامل الإقتصادي على تلك العلاقة، لكن تدهور الوضع الأمني بعد اجتياح داعش لمناطق واسعة من العراق، وتطور العلاقات السياسية والتجارية لأنقرة مع إقليم كردستان في مقابل توتر العلاقات بين بغداد وأنقرة، كلها عوامل ساهمت في تراجع قيمة التبادل التجاري بين بين المركز وأنقرة.

تعتبر العلاقات الإقتصادية مصلحة أمنية حيوية لتركيا. ففي عام 2015، كان العراق ثالث أكبر شريك تصدير لتركيا بحصة 5.9% (8,56 مليار دولار) من إجمالي الصادرات.[2] لكن ما يجب التوقف عنده هو أن هذا المسار التصاعدي في تطور العلاقات التجارية بين العراق وتركيا والذي انطلق مع قدوم حزب العدالة والتنمية، راح يتبدل من كون بغداد هي مركز الثقل، لصالح إقليم كردستان العراق. ففي عام 2007 كانت بغداد تتقاسم مناصفة مع إقليم كردستان قيمة الصادرات التركية إلى العراق، ثم راحت هذه النسبة تميل لصالح الإقليم على حساب بغداد، حيث تطورت هذه النسبة لتصبح 61% لصالح الإقليم، ولتبلغ 67% عام 2013 أيضا لصالح الإقليم.[3]

الفقرة الثانية: تطور العلاقات بين أنقرة وكردستان العراق

منذ قدوم حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا بات واضحًا أن آليات وأساليب مقاربة الحكومة التركية الجديدة تجاه الأكراد قد اختلفت عن السابق. إذ أدخل حزب العدالة

---

(1) شيماء معروف فرحان، "**خيارات تركيا نحو العراق بعد تحرير الموصل**"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، بغداد، العدد 57، 2017، ص. 12.

(2)William Robert Lynch, **From 2002-2017 To What Extent Has Turkish Security Policy Been Effective**, school of advanced military studies, Kansas, 2017, p. 33.

(3)www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/19436149.2017.1418206?needAccess=true, accessed on 12 May 2018.

والتنمية البعد الإسلامي الجامع في مقاربته لهذه القضية، مع محاولة تبريده للعصبية القومية التركية تجاه الأكراد،[1] على اعتبار أنه يرفع الشعار الإسلامي الجامع كواحدة من أدوات سياسته التي انتهجها فيما خص الداخل والخارج التركي، فأطلق مشروع " الوحدة والأخوة الوطنية" في سبيل إحداث انفتاح داخلي بين القوميات التركية.[2] هذا من الناحية الدعائية والإعلامية، أما عملاتيًا فإن المقاربة الواقعية والفهم لعوامل السياسة والإقتصاد وتداخلهما، كانت المحرك الأساسي لمقاربات تركيا الجديدة.

يمكن القول أنه منذ عام 2007 بدأت مرحلة التقارب الأولى الجدية في العلاقات بين تركيا وإقليم كردستان العراق، والتي بدأها الأكراد، ودفعت له وشجعته الولايات المتحدة الأميركية، كوسيلة لموازنة النفوذ الإيراني في العراق ومقاومة نزعات بغداد المركزية. ولتنفيذ هذه الإستراتيجية التدريجية لكن الناجحة، قامت حكومة إقليم كردستان بتقديم إغراءات إقتصادية كبيرة لتركيا مثل منح مشاريع بناء كبرى إلى الشركات التركية. من جانبها عملت واشنطن بدون كلل لتعزيز هذا التقارب بين خصوم الأمس.[3]

العامل الثاني والمستجد، هو عدم الإستقرار الإقليمي الذي أطلقه "الربيع العربي". فقد وقفت تركيا في الصف الأمامي لمعارضي نظام الرئيس الأسد في سوريا، وازداد استياؤها حين أطلقت طهران سلسلة مواقف وإجراءات دعمت الحكومة السورية والرئيس الأسد، وساهمت إلى حد كبير بمنع سقوطه، ما زاد تركيا قناعة بأن لإيران النفوذ الأقوى على بغداد التي تماهت مع الموقف الإيراني، فوقفت أيضًا إلى جانب حكومة الأسد في دمشق، ما أقلق تركيا وأشعرها باهتزاز الميزان الإقليمي لصالح طهران، ودفعها إلى البحث عن حلفاء لمواجهة هذا المحور، بما في ذلك حكومة إقليم كردستان والعرب السنة في العراق.[4]

---

(1) غونيس مراد تيزكور، "**حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط**"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، أيار 2016، ص. 9.

(2) محمد زاهد جول، مرجع سابق، ص 69.

(2) Soner Cagaptay and Tyler Evans, op. cit, p. 1.

(3) Ibid, p. 1.

عام 2011، أصبح رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان أول رئيس وزراء تركي يزور المنطقة التي يسيطر عليها الأكراد العراقيون، وقد حضر افتتاح مطار أربيل الدولي الذي شيدته شركة Makyol Cengiz التركية. وخلال زيارة أردوغان إلى أربيل، قال رئيس إقليم كردستان العراق البارزاني: "نعتبر هذه لحظة تاريخية للغاية، نحن نعتقد أن هذه الزيارة ستبني جسرًا صلباً جدًا من العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا و (على وجه الخصوص) بين إقليم كردستان وتركيا".[1] قام بعد ذلك رئيس إقليم كردستان العراق مسعود برزاني ورئيس حكومته نجيرفيان برزاني بزيارة أنقرة في أيار 2012، من أجل مواصلة تعزيز العلاقات الثنائية والإقتصادية بين تركيا وإقليم كردستان العراق. وفي عام 2014، زار بارزاني أنقرة مرة أخرى لمناقشة التعاون الاقتصادي والطاقة والتعاون العسكري.[2]

النبذة الأولى: إستقرار تركيا على الصعيد الداخلي

كان الدافع وراء تغيير سياسة تركيا مزيجًا من السياسة الداخلية والتطورات الإقليمية. فتغيير الديناميكيات الإقليمية والداخلية دفع تركيا إلى إعادة تقويم سياستها في العراق، ما جعل حكومة إقليم كردستان حليفًا إستراتيجيًا كمصدر بديل للطاقة، في ظل تحالف بغداد وإيران.

في المجال السياسي الداخلي، شعرت تركيا باستقرار داخلي بعد أن منحت حكومة حزب العدالة والتنمية السكان الأكراد تمثيلًا سياسيًا وثقافيًا أوسع من ذي قبل، ما أزال هاجس الخوف من التحاق أكراد تركيا بأكراد العراق الذين يتمتعون باستقلال أكبر. لقد أدت عملية السلام التي استمرت لسنوات إلى السماح لأحزاب سياسة كردية مثل حزب الشعوب الديمقراطي، بأن تمثل

(1) "Barzani and Erdogan Open Erbil International Airport and Turkish Consulate," Iraq-Business News, 31 March 2011, http://www.iraq-businessnews.com/2011/03/31/barzani-and-erdogan-open-erbil-intl-airport-and-turkish-consul- ate/?utm_source=twitterfeed&utm_medium=twitter%20, accessed on 21 May 2018.

(2) Christina Bache Fidan, **Turkish business in the Kurdistan region of Iraq**, op. cit, p. 119.

المكون الكردي الذي أصبح قادرًا على التعبير عن ذاته وهويته بطريقة سياسية وسلمية، الأمر الذي يساعد على دمج هذا المكون في السياسة والمجتمع التركي.[1]

وعلاوة على ذلك، فإن لنخب حزب العدالة والتنمية فهم مختلف لما يشكل الأمة التركية بالمقارنة مع النخب الكمالية من الحقبة السابقة. فوفقا للأخير، على تركيا التأكيد على عنصر العرق، وهذا خطأ فاقم من الخلافات بين الأكراد والأتراك لعقود طويلة من حياة الجمهورية التركية. وبدلا من ذلك، ذهب حزب العدالة والتنمية إلى التركيز على الهوية الدينية للأكراد بهدف استقطابهم وتأسيس قواعد جديدة للعلاقة معهم، "فوطننا واحد، وعلمنا واحد، والفاتحة وياسين مشتركة بيننا فلماذا الخلاف" بحسب أردوغان.[2]

استفاد حزب العدالة والتنمية من الخطاب الديني الجامع وإعطاء صوت للأكراد، في محاولة لإقناع المحافظين من الأكراد بالإنقلاب على العلمانية والقومية التي يتبناها حزب العمال الكردستاني، وبالتالي تقويض نفوذ الحركة السياسية الكردية المعارضة.[3]

كما أن الدور المتغير للجيش التركي في الساحة الداخلية والمجتمع، وتبلور نظرته الجديدة إلى الصراع التركي الكردي، ساهما في تغيير سلوك الحكومة التركية تجاه القضية الكردية الداخلية، والتي انعكست بطبيعة الحال على الإمتداد الكردي الخارجي في كردستان العراق. كانت السنوات الخمسة والعشرون من الصراع المسلح بين الجيش التركي والثوار الأكراد كافية كي تدرك المؤسستان السياسية والعسكرية في أنقرة، أن إدارة هذه القضية غير ممكن حلها من خلال العمل العسكري، بل لا بد من مقاربة سياسية واقتصادية وثقافية. وهذا ما عملت عليه تركيا. كما أن انفتاح أنقرة على كردستان العراق، سهّل التعاون بين الطرفين لتقويض تحرك ومجال عمليات حزب العمال الكردستاني ضد الجيش التركي.

---

(1) Alireza Nadar, Larry Hanauer, Brenna Allen, Ali Scotten, **Regional implications of an independent Kurdistan**, Rand Corporation, California, 2016, p. 58.

(2) عقيل محفوض، **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص. 69.

(3) أفرين بالتا، مرجع سابق، ص. 21.

إن معالجة القضية الكردية وإعطاء صوت لمطالبهم مثّل استراتيجية ناجحة لحزب العدالة والتنمية، فقد ساعدهم ذلك على الحد من سلطة الجيش وتدخله في السياسة، وأيضًا توسيع دائرة شعبية الحزب في جنوب شرق تركيا، فقد شجع خطابه السياسي، الذي بنى رؤيته للسياسة الداخلية على أساس التقارب والتسوية والإنفتاح والمشتركات الدينية والثقافية والتاريخية، الميول الدينية والمحافظة لدى شريحة كبيرة من الكرد وجذبهم لصالح الحزب. إذ أظهرت نتائج الإنتخابات المحلية والإستفتاء العام على التعديلات الدستورية، تعاظم الوزن الإنتخابي والتأييد السياسي للحزب في الأوساط الكردية.[1] وبينما انخفض تصور التهديد الداخلي، انخفضت الضرورة المتصورة لقيام الجيش بتنظيم السياسة، وقد اعتبر الإنضمام للإتحاد الأوروبي استراتيجية مهمة، ليس فقط للحد من سلطة الجيش، ولكن أيضًا لمعالجة القضية الكردية في إطار العملية السياسية الديمقراطية.[2]

النبذة الثانية: المصالح المشتركة بين تركيا وكردستان العراق

خارجيًا، تتشارك تركيا مع حكومة إقليم كردستان مصالح واهتمامات إقليمية دفعتهما إلى التقارب، خاصة مع دخول العراق وسوريا في دوامة عنف داخلية مع بدء موجة ما يسمى بالربيع العربي. فلكل من تركيا وإقليم كردستان شعبان ذوا غالبية سنية، بغض النظر عن ادعاءات أردوغان المتكررة الإلتزام اللفظي بالهوية الإسلامية، إضافة إلى كونهما يقعان تحت المظلة الأميركية عينها ويسعيان للتقارب المستمر والوثيق مع أوروبا بشكل أساسي. نتيجة لذلك، شعرت كل من أنقرة وأربيل بالقلق من توسع نطاق الجمهورية الإسلامية في إيران ضمن الإقليم، والهيمنة الشيعية، بالإضافة للهيمنة الإيرانية بحسب ادعاء أنقرة على الحكومة المركزية ببغداد، والآثار المترتبة على سحب القوات الأميركية من العراق وأخذت تمدد داعش كذريعة للتدخل في كل من العراق وسوريا.[3]

على هذا الأساس يمكن ملاحظة التقاء المصالح والتغيرات الداخلية والخارجية لكل من تركيا وكردستان، وفهم العوامل التي دفعت إلى هذه المقاربة الجديدة في العلاقة بينهما، والتي

---

(1) عقيل محفوض، مرجع سابق، ص. 108.

(2) افرين بالتا، مرجع سابق، 21.

(3) Alireza Nadar, Larry Hanauer, Brenna Allen, Ali Scotten, op. cit, p 60.

وصلت إلى مراحل من التحالف الإستراتيجي، بل أبعد مما كان يمكن تخيله قبل وصول حزب العدالة والتنمية. وليس من المبالغة القول، بأن تركيا ساهمت بشكل فعال وعملي لتقوية إقليم كردستان وحكومته، قيادةً وجيشًا واقتصادًا، وكانت الفاعل الأهم في بناء كل مقومات الدولة لهذا الإقليم والعبور به لمرحلة أصبح فيها قادرًا على الانفصال عن العراق. لقد تطورت العلاقات بين تركيا وشمال العراق بوتيرة مذهلة، كما تقول ناتالي توتشي من المعهد الدولي للتكنولوجيا، بحيث أدت السياسات التركية إلى نزوع إقليم كردستان نحو الإستقلال بشكل أكبر، وهو ما أعرب عنه رئيس حكومة إقليم كردستان السابق مسعود البرزاني باعتقاده بأنه على الرغم من أن تركيا قد لا تساعد في ظهور كردستان مستقل، ولكنها لن تعارض ذلك.[1]

سعت أنقرة وأربيل إلى علاقات أوثق نتيجة لاستمرار مصالح سياستهما الخارجية، لا سيما عزل نفسيهما عن الأزمة السياسية التي عصفت ببغداد بين مكونات الحكم، والعنف الذي نتج عنها وعن التحريض الطائفي والمذهبي، واشتداد الحرب الداخلية السورية. بالإضافة إلى حاجة أربيل لبيع نفطها عن طريق تركيا لاستغلال هذه الموارد على كلا الجانبين، والعمل على تقويض المجموعات الكردية المعارضة في كل من تركيا وسوريا. لقد استنتج القادة الأتراك وفقًا للأستاذ في جامعة إكستير غاريث ستانس إيد، أن انخراط تركيا بشكل نشط في مسار حكومة إقليم كردستان نحو الإستقلال، سيمكن أنقرة من تشكيل وتصميم جارتها الناشئة بطرق تعزز مصالح تركيا.[2]

مع انسحاب القوات الأميركية المقاتلة من العراق نهاية العام 2011 حدث عدد من التطورات التي أدت مجتمعة إلى تغيير العلاقة الثلاثية بين تركيا وحكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد. أحد هذه التطورات هو التطور الإيجابي السريع بين تركيا وحكومة إقليم كردستان. هذا التحول بدأ كما ذكرنا سابقًا قبل الإنسحاب الأميركي، لكنه ازداد زخمًا بعد الإنسحاب وأدى إلى احتضان تركيا للإقليم سياسيًا واقتصاديًا. أما التطور الثاني فهو التدهور الذي أصاب العلاقة بين بغداد وأنقرة، التي اتهمت "الشيعة" المتحالفين مع طهران بالسيطرة

(1) Ibid, p. 63.

(2) Alireza Nadar, Larry Hanauer, Brenna Allen, Ali Scotten, op. cit, p. 64.

عليها، مضافًا إليه مركزية السلطة المتزايدة بيد المالكي وإيمان أنقرة بأن أعمال وسلوك حكومة هذا الأخير لا تخدم مصالح تركيا بل تعمل على تقوية نفوذ ومصالح إيران في المنطقة.[1]

في حزيران 2014 شن داعش هجوماً على الموصل، قام الجيش العراقي على إثره بالإنسحاب من كركوك، فحلت مباشرة مكانه قوات البشمركة ووضعت يدها على ما تبقى من حقول النفط هناك، وهو حلم تحقق بعد 100 عام من النضال بالنسبة للأكراد. لقد كان هجوم داعش على الموصل حدثًا غير متوقع لحكومة إقليم كردستان التي استشعرت الخطر الحقيقي بعد وصول داعش وسيطرتها على جبال سنجار وتهديدها المباشر لأربيل.[2]

أخذت الأحداث منحًى مختلفًا عندما تعرضت أربيل لهجوم داعش. في البداية أدى هذا الهجوم إلى تدهور العلاقة بين تركيا وحكومة إقليم كردستان بشكل خطير وحاد، بسبب تأخر أنقرة في نجدة الإقليم، وعدم وصول نوعية المساعدات التركية إلى مستوى توقعاته. لكن فيما بعد، حاولت تركيا تهدئة كردستان من خلال إجراءات ميدانية ساعدت على تبريد هذا الإحتقان، كنقل جرحى البشمركة للمعالجة داخل المستشفيات التركية مع إرسال الذخائر والأسلحة الخفيفة من خلال بوابة هابور الحدودية، وتقديم بعض الدعم المالي إلى أربيل، إضافة إلى استمرار تدفق النفط دون انقطاع من الإقليم إلى مرفأ جيهان التركي، مما أعاد تصويب العلاقة إلى مسارها الأول، وأعاد فتح أبواب التعاون للتصدي لداعش.[3] انخرطت تركيا بشكل أكثر فاعلية ضد داعش في منتصف العام 2015 بعد أن أعلنت الحرب على التنظيم المتشدد، ثم سمحت للولايات المتحدة باستعمال قاعدة إنجرليك الجوية في حربها عليه، ما زاد من وتيرة التنسيق الأمني بين أنقرة وأربيل.[4]

---

(1) Bill Park, **Turkey-Kurdish Regional Government Relations After The U.S. Withdrawal From Iraq: Putting The Kurds On The Map**, U.S. Army War College, Strategic Studies Institute, Carlisle, 2014, p. 4.

(2) Cale Salih,**Turkey The Kurds**, **And The Fight Against Islamic State**, European Council On Foreign Relations, September 2015, p. 6.

(3) www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/07/turkey-iraq-syria-kurdishindependence-help-war-against-isis.html, accessed on 30 December 2015.

(4) Merve Tahiroglu and Jonathan Schanzer, op. cit, p. 16.

النبذة الثالثة: الطاقة

مما لا شك فيه أن الطاقة عملت كمحرك لاستراتيجية تركيا الخارجية. لقد جاء حزب العدالة والتنمية بتحول اقتصادي إيجابي كبير ساهم برفع شعبيته واستحواذه على السلطة دون منازع، ومكنّه من مواجهة جميع خصومه في السياسة والقضاء والعسكر. هذا التحول والتطور المتنامي أدى إلى ارتفاع استهلاك الطاقة بمعدل 6–8 في المائة سنويًا. إن واردات الطاقة المتزايدة لا تؤدي فقط إلى عجز الحساب الجاري الكبير في تركيا، بل تضاعف اعتمادها على موردين مهمين للطاقة هما روسيا وإيران، واللذان يمثلان الثقل الحقيقي للحد من طموحات وتمدد تركيا الإقليمي. انطلقت سياسة حزب العدالة والتنمية من مبدأ تصفير المشاكل، غير أن الإنتفاضات العربية أدت إلى تغير عكسي للسياسة الخارجية التركية. وببساطة، على المستويين الإقليمي والعالمي، وضع المستنقع السوري تركيا في مواجهة التحالف الموضوعي بين روسيا وإيران الداعمين للنظام السوري، إضافة إلى التراجع في المفاوضات بين تركيا وروسيا وأذربيجان وإيران حول خط أنابيب نابوكو.[1] وبالتالي، فإن السبب المنطقي الإقتصادي المقترن بالتفكير الجيو–ستراتيجي قد دفع أنقرة إلى السعي في تنويع مصادر الطاقة لديها.

تؤمن تركيا حاجتها من الغاز الطبيعي من خلال استيراد ما نسبته 58% من روسيا و19% من إيران و9% من العراق و9% من الجزائر و3% من نيجيريا. أما بالنسبة للنفط، فإنها تستورد ما نسبته 32% من العراق و28% من إيران و15% من المملكة السعودية.[2] لذا فإن احتياطات العراق من النفط والغاز، والذي يقع الكثير منها في شمال العراق الواقع تحت السيطرة الكردية، مثلت الخيار الإستراتيجي الواضح والبديل لتركيا. وقد لاقت سياسة كردستان

---

(1) عبد الحكيم خسرو جوزل، **قضايا الطاقة والسياسة على محور أنقرة–أربيل–بغداد**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014، ص. 1.

(2) مصادر الطاقة الخاصة بتركيا من منظور جيو اقتصادي،
http://www.turkpress.co/node/17272, accessed on 24 july 2018.

هذا السعي بتسهيلات كبيرة للشركات التركية إضافة إلى الجودة العالية والسعر المنخفض مقابل الإمدادات الروسية والإيرانية.[1]

ما بين عامي 2009 و2015 تطور إنتاج الإقليم من النفط بشكل تصاعدي، فبعد أن كان عام 2009 حوالي 16 ألف برميل،[2] أفادت وزارة الطاقة في الإقليم أنها بحلول تشرين الأول من عام 2015 كانت قد صدرت 439 ألف برميل من حقولها إلى تركيا،[3] مع عائدات قدرت بحوالي 744 مليون دولار بمتوسط سعر 40 دولار للبرميل.[4] ووفق معطيات شركة كليبيرداتا الشركة الأميركية المختصة بتعقب شحنات النفط العالمية، فإنّ نحو نصف النفط الخام المستخرج من حقول إقليم كردستان شمال العراق في العام 2017 وصل إلى "إسرائيل"، بينما حلّت إيطاليا ثانية في نسبة النفط الذي استوردته.[5]

ساهمت الأزمة السياسية والنفطية التي اندلعت بين بغداد وأربيل في دفع التقارب الإقتصادي قدمًا بين كل من أنقرة وأربيل، وأصبحت كردستان بحاجة ملحة إلى سوق وطريق عبور لنفطها نحو الدول المستوردة، ولم يكن أمامها من خيار سوى تركيا. فتركيا هي الطريق الأكثر يسرًا لتصدير الطاقة من كردستان العراق، إضافة إلى حاجة تركيا الملحة لمصادر طاقة بديلة لا تكون في موقع مناوئ لسياسة تركيا في المنطقة. وكان الأمر الأكثر تحديًا وإثارة لبغداد، بعد زيارة قام بها رئيس وزراء حكومة كردستان العراق نيجيرفيان البرزاني إلى أنقرة في شهر أيار من العام 2012، هو الإعلان عن بناء خطين جديدين لنقل النفط والغاز مباشرة عبر الحدود

---

(1) Tocci, Nathale, **Turkeys Kurdish Gumble, Istituto Affari Intenazionali**, IAI working paper, Roma, april 2013, pp. 3-4.

(2) Oil and state building in Iraqi Kurdistan ,https://www.researchgate.net/profile/Carlo_Frappi/publication/308777708_Oil_and_State_building_in_Iraqi_Kurdistan/links/57ef78cd08ae280dd0ad7477/Oil-and-State-building-in-Iraqi-Kurdistan.pdf?origin=publication_detail, accessed on 17 April 2018.

(3) Mills, Robin, under the mountains: Kurdish oil and regional politics, the oxford institute for energy studies, Oxford, January 2016, p. 23.

(4) Ibid, p. 29.

(5) Israel and Iraqi Kurdistan: the oil connection, https://www.i24news.tv/en/news/international/middle-east/157303-171009-israel-and-iraqi-kurdistan-the-oil-connection, accessed on 17 April 2018.

إلى تركيا.[1] وفي حزيران عام 2013 أعلن وزير الموارد الطبيعية في حكومة كردستان العراق آشتي هورامي أن خط أنابيب النفط من إقليم كردستان إلى تركيا سيكتمل بحلول أيلول من العام نفسه، وقد بدأت شركة جينيل إنيرجي التركية في تصدير النفط عام 2014، وتوقعت أن تبدأ صادرات الغاز إلى تركيا عام 2016، لكنها لم تبدأ لحد الآن.[2]

النبذة الرابعة: المصالح الإقتصادية المتبادلة

شهدت الصادرات التركية إلى العراق، بما فيها المعاد تصديرها من المنطقة الخاضعة لإدارة حكومة إقليم كردستان إلى سائر أنحاء العراق، انتعاشه كبيرة خلال العقد الماضي. وبناءً على تقديرات تستند على إجمالي الصادرات التركية إلى العراق، بلغ حجم الصادرات إلى المنطقة الخاضعة لإدارة حكومة إقليم كردستان 1.4 مليار دولار عام 2007، ليحتل إقليم كردستان بذلك المرتبة التاسعة عشرة في قائمة أكبر الأسواق المستوردة من تركيا. وفي عام 2011، أصبحت حكومة إقليم كردستان سادس أكبر سوق للصادرات التركية، حيث بلغت قيمة هذه الصادرات 5.1 مليار دولار. وبحلول عام 2013، قفز إقليم كردستان ليصبح ثالث أكبر سوق للصادرات التركية التي بلغت قيمتها 8 مليار دولار.[3]

وفي زيارة قام بها إلى تركيا في نيسان 2012، أشار وزير التجارة والصناعة في حكومة إقليم كردستان سنان جلبي، إلى أن هناك 25 شركة تركية يتم تأسيسها كل شهر في الإقليم وأن عدد الشركات التركية يزيد عن نصف عدد الشركات الأجنبية المسجلة في الإقليم. في عام 2010، كان ما يقرب من 25 ألف عامل تركي يعملون في إقليم كردستان العراق، تبعهم حوالي 30 ألف عامل تركي في عام 2012.[4] ويبدو الوجود التجاري التركي في المنطقة الخاضعة لإدارة الإقليم أكثر وضوحاً مقارنة مع وجود أي دولة أخرى في جميع أنحاء إقليم كردستان.

---

(1) Bill Park, op. cit, p. 28.

(2) Ibid, p. 28.

(3) Soner cagaplay, Christina Fidan, Ege Cansu Sacikara, **Turkey and the KRG: an Underclared Economic Commonwealth**, The Washington Institute, Washington, March 2015.

(4) Christina Bache Fidan, **Turkish Business in the Kurdistan Region of Iraq**, op. cit, p. 121.

فالعلامات التجارية التركية منتشرة في كافة أرجاء الإقليم، بدءًا من مراكز التسوق وصولاً إلى مشاريع الإسكان ومتاجر الأثاث والسلع التجارية والاستهلاكية. كما تشارك الشركات التركية في مجموعة واسعة من القطاعات، بما فيها الزراعة والخدمات المصرفية والمالية والبناء والتعليم وأنظمة الطاقة الكهربائية والرعاية الصحية واستخراج النفط والغاز والخدمات والإتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والسياحة والصناعة المتعلقة باستغلال المياه.[1]

ويشير الإرتفاع الكبير في عدد الرحلات الجوية بين تركيا وإقليم كردستان إلى زيادة حركة الأفراد بين المنطقتين خلال العقد الماضي. حيث بدأ العمل على إنشاء مطار أربيل الدولي في عام 2004 على يد شركتين تركيتين هما ماك يول للإنشاءات والصناعة والسياحة والتجارة، وشركة جنكيز القابضة، ثم افتتح المطار أبوابه أمام الرحلات المحلية والدولية عام 2010. وفي عام 2012، بدأ العمل على إنشاء مطار دولي ثالث في إقليم كردستان وهو مطار دهوك الدولي بميزانية إجمالية بلغت 450 مليون دولار،[2] لكن لم يتم إنجاز سوى عشرة بالمئة منه لأسباب تتعلق بالأزمة السياسية والإقتصادية التي أصابت بالإقليم بسبب تعثر علاقته بالحكومة الإتحادية في بغداد، ومعوقات أخرى.[3]

كما وصل عدد الشركات المنظمة للرحلات عام 2015 إلى ست شركات طيران بين تركيا و إقليم كردستان، وهي أطلس غلوبال والخطوط الجوية العراقية وطيران أونر وبيجاسوس والطيران التركي وطيران زاغروس. ووفقا لشركة كابا المتخصصة في تحليل سوق الطيران، والمقالات الصحفية وجداول رحلات المطارات، شهد عام 2014 تنظيم 78 رحلة طيران أسبوعية على الأقل بين تركيا والمنطقة الخاضعة لإدارة حكومة إقليم كردستان العراق خلال موسم الصيف الذي يشهد نشاطًا في رحلات الطيران. ويمثل هذا العدد زيادة كبيرة مقارنة بعام 2007 الذي

(1) Soner cagaplay, Christina Fidan, Ege Cansu Sacikara, op. cit.

(2) Soner cagaplay, Christina Fidan, Ege Cansu Sacikara, op. cit.

(3) عقبات تعترض استكمال مطار دهوك الدولي

http://www.aljazeera.net/programs/newsreports/2015/7/11/, accessed on23 May 2018.

شهد انعداماً لنشاط الطيران بين المنطقتين، وعام 2011 الذي شهد تنظيم 40 رحلة جوية فقط.[1]

أدّت هذه السياسة الإقتصادية المستقلة لإقليم كردستان، خاصة في قطاع النفط، إلى زيادة تأزيم العلاقة بين الحكومة الفدرالية في بغداد وأربيل، سيما أن غالبية المعاملات الإقتصادية والنفطية والتجارية تتم مع خصم الحكومة الفدرالية، أي أنقرة، وبطريقة تتجاوز أدنى معايير الإحترام للحكومة المركزية، ما دفع بغداد إلى رفض إعطاء الإقليم حصته من الموازنة العراقية والمقدرة ب 17 من ميزانية الحكومة المركزية. أدى تمنع بغداد عن تحويل الأموال إلى أربيل إلى عدم قدرة حكومة إقليم كردستان على سداد ديونها، ما انعكس سلبًا على قدرتها في تأمين المدفوعات اللازمة عليها للقطاعين العام والخاص على حد سواء. ورغم الإتفاق الذي تم بين الطرفين أواخر عام 2014 بشأن تقاسم إيرادات النفط، والإفراج عن مبلغ 500 مليون دولار كدفعة من حصة الإقليم، إلا أن هذا الإتفاق لم يعمر طويلًا، وعادت الخلافات لتحكم العلاقة بين الإقليم وبغداد، كجزء من الأزمة السياسية والإقتصادية التي تعاني منها البلاد.[2]

---

(1) Ibid.

(2) Abdelhak Mamoun, **"First Batch of One Billion Dollars Delivered From Baghdad to Erbil on Monday"**, Iraqi News, 23 November 2014, https://www.iraqinews.com/features/first-batch-one-billion-dollars-delivered-baghdad-erbil-monday/, accessed on 25 May 2018.

الفقرة الثالثة: صعود داعش

يرتبط صعود ما يسمى "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، السريع والمفاجئ في العراق وسوريا والمنطقة، بعدة عوامل تاريخية واجتماعية وسياسية وغير ذلك. إضافة إلى الأدوار الحاسمة التي لعبتها الجهات الفاعلة في المنطقة على هذا الصعيد.

بالنسبة إلى بعض المراقبين، فإن داعش ظهرت فجأة بدون مقدمات وبعيداً عن أي شيء، في حين أن المتتبِّع للخط البياني لحركة داعش، يلحظ العوامل العديدة التي ساهمت في هذا الظهور.[1] فمن الواضح أن داعش ظهرت ضمن وقت وظروف وجغرافية مؤاتية لها، وهي نتيجة لمخاض احتلال العراق عام 2003 واختلال الموازين المذهبية التي صيغت فيه طوال عشرات السنين. حيث تراجع الدور السّني من موقع الريادة والقيادة، إلى زاوية الإنكفاء والتحجيم، بعيدًا عن الأسباب الموضوعية والعملية لهذا التراجع. وهي نتيجة للحراك العربي الذي اندلع أواخر العام 2010 في تونس وتمدد إلى أجزاء واسعة من العالم العربي، وحمل معه تقدمًا واضحا للحركات الإسلامية التي كانت مضطهدة ومقموعة في تلك البلدان. وهي نتيجة للحرب السورية المدمرة التي امتزجت فيها السياسة بالدين، وعملت على وجه التحديد كل من تركيا والمملكة السعودية وقطر على صبغها وتقديمها على أنها حرب مذهبية دينية بامتياز، في مواجهة محور إيران وحلفائها الذي أعلنها معركة الدفاع عن المقدسات.[2]

تسرب الفكر الوهابي إلى العراق إثر الاحتلال الأميركي وسقوط نظام صدام حسين، الذي لم تكن تسمح قبضته الأمنية آنذاك للفكر الوهابي بالتغلغل في بلاد الرافدين، لاعتبارات سياسية واجتماعية ودينية، منها كون الوهابية واحدة من الأذرع السعودية الفاعلة.

---

* داعش هي إختصار لـ الدولة الإسلامية في العراق والشام.

(1) Willem Theo Oosterveld, Willem Bloem, **The Rise And Fall Of Isis: From Evitability To Inevitability**, the hague centre for strategic studies, annual report 2016/2017, Netherlands, p. 5.

(2) Ibid.

النبذة الأولى: مسار الحركات "الإرهابية" في العراق

شكلت سلسلة من الأحداث المتتالية نقلة مهمة في الوجدان الإسلامي بشكل عام والسني بشكل خاص. بدأت مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 ضد الإحتلال الإسرائيلي والقمع الشّديد الذي تعرض له الفلسطينيون، ثم جاء الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001 على إثر أحداث الحادي عشر من أيلول وإسقاط حكم طالبان الإسلامي، ومن ثم احتلال العراق وخلع الرئيس السابق صدام حسين الذي شكل سقوطه نهاية حكم السنة للعراق، وظهور القيادة الشيعية. الأمر الذي عزز الشعور بالمرارة لدى الجمهور السني، مضافًا له الدعاية التحريضية المذهبية ليس ضد الإحتلال الأميركي، بل ضد المكوّن الشيعي على وجه التحديد، نتيجة حسابات سياسية تتعلق بالصراع على النفوذ مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي اعتبرت الرابح الأول وبدون أية أثمان بإسقاط صدام حسين من العراق عدوها المحارب، ووصول مجموعة من حلفائها الشيعة إلى سدة قيادة العراق وإن تحت مظلة الإحتلال الأميركي.[1]

أدى هذا الشعور بـ "الغبن والقهر" لدى السّنة والذي غذته الدعاية الخليجية، إلى اندلاع أعنف عملية تطهير عرقية شهدتها المنطقة منذ عقود. فحمل لواء هذه العملية الفكر الوهابي السعودي المنشأ والدعاية والتمويل، وبتساهل واضح من قبل أجهزة الإحتلال الأميركي التي استفادت من تفكك المجتمع العراقي وانقسامه بشكل مذهبي وعرقي، كي يتسنى لها تثبيت قواعد الاحتلال وطرح نفسها كمنقذ للعراق من دوامة العنف التي راحت تضربه بشدة.[2]

راحت تتشكل نواة التنظيم المتشدد الذي عُرف لاحقًا بجماعة "التوحيد والجهاد" من روافد متعددة، كما تشكلت جماعة "جند الإسلام" بعد توحيد قوات تنظيمات إسلامية متشددة قبل أن تتحد مع الحركة الإسلامية الكردية. وبرز إلى الوجود تشكيل عسكري إسلامي تحت مسمى "أنصار الإسلام" في كردستان العراق، تحت قيادة الكردي نجم الدين فرج أحمد المعروف باسم

---

(1) أنيس النقاش، **الكونفدرالية المشرقية صراع الهويات والسياسات**، الطبعة الأولى، شبكة أمان للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مكتبة بيسان، بيروت، 2015، ص. 135.

(2) هادي قبيسي، **التحكم غير المباشر، الإستراتيجية الأميركية في توظيف الحركات السلفية الجهادية**، دار مودة، بيروت، 2018، ص ص. 94-97.

الملا كريكار،[1] ثم راح ضباط نظام الرئيس السابق صدام حسين المتمرسين بالحروب والقتال يلتحقون بتنظيم أنصار الإسلام، مما أكسب تلك الجماعات خبرة قتالية جيدة. وفي عام 2004 انضوى هذا التنظيم للقتال تحت راية جماعة التوحيد والجهاد بقيادة أبو مصعب الزرقاوي، والذي أصبح أكثر دموية وعنفًا من كل التنظيمات الوهابية الجهادية السابقة.[2]

على الرغم من مبايعته لزعيم تنظيم القاعدة آنذاك أسامة بن لادن، إلا أن الزرقاوي عمل بهيكلية وعقلية شبه مستقلة عن التنظيم الأم، مقدمًا أولوية الصراع والقتال ضد الشيعة على أولوية قاعدة بن لادن، التي حملت لواء قتال الصليبيين والأميركيين على وجه الخصوص، متجنبة الدخول المباشر ضد الشيعة.[3]

بعد مقتل الزرقاوي في السابع من حزيران 2006، تم الإعلان عن قيام "الدولة الإسلامية في العراق" في الخامس عشر من تشرين الأول 2006 بزعامة أبو عمر البغدادي.[4] إلا أن هذا الإعلان الذي رافقه كمّ هائل من العمليات الإنتحارية والقتل المذهبي ضد المدنيين، فشل في اجتذاب الساحة السنية إلى جانبه، بل أدى إلى ردة فعل معاكسة ضد هذا التنظيم سرعان ما تحولت إلى حركة مقاومة على الأرض تشكلت من العشائر السنية التي أطلق عليها الصحوات، والتي عملت على تحرير المناطق السنية من قبضة التنظيم المتشدد بعد قتال مرير، مسنودة بالدعم الأميركي والحكومة المركزية، والتي استطاعت بالفعل طرده من المدن والحواضر السنية حيث لجأ إلى الصحاري ولم يعد له تأثير عملياتي يذكر لعدة سنوات لاحقة، باستثناء التفجيرات الإنتحارية المتفرقة.[5]

---

(1) أسعد سمور، **الدولة الإسلامية من التأسيس إلى التوسيع**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجامعة اللبنانية، بيروت، 2017، ص ص. 56-57.

(2) أسعد سمور، مرجع سابق، ص. 57.

(3) Abdulaziz ALhhies&Hamza Moustafa:" **Al-Qaeda: The third generation**?", Aljazeera: http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/02/al-qaida-third-generation-201421312828448349.html.

(4) شفيق شقير، **الجذور الأيدولوجية لتنظيم الدولة الإسلامية**، إعداد فاطمة الصمادي، **الدولة الإسلامية": النشأة، التأثير، المستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014، ص. 24.

(5) حسن أبو هنية، مرجع سابق، ص. 34.

إنتقل التنظيم نحو الصيغة المؤسسية التي تحاكي ما جاء في كتب التراث الإسلامي، مع الإعلان عن قيام الدولة الإسلامية في بلاد الرافدين، عبر الإعلان عن تشكيل وزارات وتعيين ولاة على المناطق التي يسيطر عليها، في محاولة للإنتقال من صيغة التنظيم إلى بنية الدولة. إلا أن النقلة الحقيقية حدثت لاحقًا، مع مقتل أبو عمر البغدادي وتولي خليفته أبو بكر البغدادي، إذ تم تطوير عمل الأجهزة المختلفة وتأطيرها مؤسسيًا ومنحها مهمات محددة ودقيقة تجمع ما بين طبيعة المؤسسات في الدولة المعاصرة وأدوارها الوظيفية من جهة، وطبيعة التنظيم وظروف عمله، التي تمتاز بدرجة أكبر من التعقيد والغموض من جهة أخرى، وهو ما أنتج حالة هجينة وخاصة تُزاوج بين صورة الدولة والتنظيمات السرية في الوقت نفسه.[1]

بعد مقتل أبي عمر البغدادي في 19 نيسان 2010، إلى جانب وزير حربه أبي حمزة المهاجر، بادر تنظيم ما يسمى دولة العراق الإسلامية سريعًا إلى استبدال كبار قادته. فأعلن في بيان مجلس شورى المجاهدين بتاريخ 16 أيار 2010 بيعته وتوليته لأبي بكر البغدادي زعيمًا للدولة والتنظيم، ومعه دخل التنظيم مرحلة جديدة من العمل رافقتها تطورات محلية عراقية وعربية هامة ومؤثرة، أهمها اندلاع ما سُمي بالربيع العربي، بالإضافة إلى الانسحاب الأميركي من العراق.[2]

كانت المظاهرات العربية التي بدأت تجتاح العالم العربي أواخر العام 2010 هي العامل الأول الذي أتاح لما يسمى الدولة الإسلامية في العراق وسوريا من دخول الساحة السورية، واستغلال الإنقسام الداخلي الذي حدث فيها بين مؤيدين ومعارضين للنظام. كانت مسألة الأقلية العلوية التي ينتمي لها الرئيس الأسد، والأكثرية السنية التي ينتمي لها مجموع الشعب السوري الورقة الأكثر استعمالًا من أجل تأجيج الحرب الداخلية واستعارها.

العامل الثاني في صعود داعش، هو الدعم الذي راحت تتلقاه القوى العسكرية المتشددة الخارجة على الدولة السورية، والتي أثبتت قوتها وجدواها في حربها ضد الدولة السورية، خاصة من قبل تركيا.[3] المشكوك في كونها لم تكن على علم بتطرف الحركات والجهات التي قدمت لها

---

(1) حسن أبو هنية، مرجع سابق، ص. 35.

(2) المرجع السابق.

(3) Willem Theo Oosterveld, Willem Bloem, op. cit, p. 7.

الدعم. أضف إليها كلًا من السعودية وقطر وحتى الدول الغربية المتهمة بدعم كِّل من جبهتي النصرة والقاعدة في سوريا.[1]

أما العامل الثالث فهو داخلي صرف، حيث أسهم الإنقسام الداخلي بين مكونات الشعب العراقي، بل حتى داخل المكونات نفسها، سنة وشيعة، عربًا وكردًا، بإضعاف بنية والدولة. فقد شهدت مرحلة ما قبل اجتياح داعش ودخوله العراق، مراوحة سياسية داخلية بعد الإنتخابات البرلمانية عام 2014، حيث انقسمت القوى السياسية خاصة الشيعية فيما بينها حول من سيتولى رئاسة الحكومة العراقية، ما أحدث اهتزازاً في السلطة وتشتتًا في القرار السياسي استفادت منه داعش. وزاد الأمر سوءًا تفرد حكومة المالكي بالسلطة، وإقصائه لكل خصومه خاصة السنة، ما أثار موجة سخط سنية عارمة عملت تركيا على دعمها وتغذيتها، فانطلقت مظاهرات واعتصامات داخل المناطق السنية تسببت بانسحاب قوات الجيش والشرطة المركزية من العديد من المناطق التي شهدت تلك المظاهرات تفاديًا لوقوع احتكاكات بين القوى الأمنية والمتظاهرين. نتج عن هذا الحراك فوضى سهلت لتنظيم الدولة عملية الاختراق والوصول السريع إلى المدن السنية المركزية والسيطرة عليها.

كل هذه التطورات فتحت الطريق أمام التنظيم المتشدد لتعزيز سيطرته على مساحات من الأراضي على جانبي الحدود السورية العراقية، حيث سقطت الرقة بيده في شهر كانون الثاني من العام 2014 والتي أعلنها عاصمة " دولة الخلافة".[2] أما عراقيًا، فقد اجتاح التنظيم الأراضي العراقية انطلاقًا من سوريا حيث سقطت الموصل في العاشر من حزيران من العام نفسه دون أي مقاومة تذكر، وهكذا بدأ عصر داعش في العراق والمنطقة.[3]

---

(1) Julian Borger and Mona Mahmood, **"EU Decision to Lift Syrian Oil Sanctions Boosts Jihadist Groups**," The Guardian, May 19, 2013, https://www.theguardian.com/world/2013/may/19/eu-syria-oil-jihadist-al-qaida, accessed on 26 May 2018.

(2) Willem Theo Oosterveld, Willem Bloem, op. cit, p. 8.

(3) Ibid.

النبذة الثانية: إجتياح داعش للعراق

أحدث دخول داعش إلى العراق واحتلاله أجزاء واسعة منه تغيرات كبيرة على الصعد كافة، السياسية والأمنية والعسكرية والإقتصادية والديمغرافية وما إلى ذلك. وفي الوقت نفسه خلق العديد من المشاكل التي تؤثر على السلام والإستقرار الإقليمي والعالمي.

أدى الإحتلال الأميركي للعراق وما تبعه من انفجار أمني وعسكري اضطرابًا واسعًا أفقده القدرة على الاستقرار والنهوض والسلام. لم يكد العراق يلتقط أنفاسه بعد سقوط القاعدة والقضاء على تواجدها الفاعل داخل المدن والحواضر، ومن ثم الإنسحاب الأميركي منه وبدء العمل على قيام دولة متوازنة ومستقرة، حتى أعاد داعش عقارب الساعة إلى الوراء، وشكل تهديدًا وجوديًا لكل الكيان العراقي، حيث استطاع أن يشطره بفعل سيطرته العسكرية إلى كيانات ذات اختلاف طائفي وعرقي.[1] إضافة إلى أنه فتح العراق على مصراعيه أمام التدخلات الخارجية والمحاور المتحاربة، ونقل ذلك الصراع إلى داخل الأراضي العراقية من خلال التواجد العسكري المباشر، بعد أن كان مقتصرًا على التدخل السياسي فقط.[2]

أدت المجازر والهجمات الإرهابية والقتل الفظيع الذي مارسه داعش، إلى حركة نزوح كبيرة من مناطق سيطرته إلى الداخل العراقي وإقليم كردستان، وأنتج وضعًا جديدًا بحيث أصبحت مناطق سيطرته خالية إلى حد بعيد من أي مكوّن غير سني. فتم تهجير الشيعة والإيزديين والمسيحيين وقسم كبير من السنة الذين يعارضونه، وتم هدم العديد من المعابد والآثار التاريخية التي يعود تاريخها لآلاف السنين وأبرزها معالم نينوى الأثرية، وآثار النمرود جنوب شرق الموصل، بالإضافة إلى هدم كنائس ومقامات مسيحية وإسلامية.[3]

---

(1) Suror Shaba Polus, Guido Benny, "ISIS in Iraq: The Impact on National, Regional and Global Peace and Security", **Saudi Journal of Humanities and Social Sciences**, vol-2, Jan 2017, Dubia, p. 11.

(2) Ibid.

(3) حليمة عبد اللاوي، **أثر الحروب اللاتماثلية على الاستقرار الأمني في الشرق الأوسط (داعش نموذجًا)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2017، ص. 65.

يعتبر العراق بلدًا ذات إمكانات زراعية جيدة، وذلك بسبب أراضيه الواسعة المنبسطة، ومرور نهري دجلة والفرات اللذين يؤمنان كمية كبيرة من المياه تسمح بإقامة سهول زراعية قادرة على تغطية جزء مهم من حاجة العراق الغذائية. لكن وجود داعش أدى إلى اهتزاز الأمن الغذائي للعراق، وذلك بسبب نقص اليد العاملة التي نزحت عن تلك المناطق، والفوضى العارمة وعدم الاستقرار الأمني، فتدهورت الزراعة بشكل كبير، وتراجعت المحاصيل كالحمضيات والقمح والشعير.[1]

ساهمت سيطرة داعش على مناطق واسعة من العراق وسوريا إلى حرمان هذين البلدين من العديد من حقول النفط والغاز، وبالتالي حرمانهما من جزء كبير من الدخل. فقد استولت داعش على حقول النفط والغاز الرئيسيين في شمال العراق وشمال شرق سوريا بين حزيران 2014 وأيلول من العام نفسه. إضافة إلى سيطرتها على الطرق الرئيسية في تلك المناطق ومراكز التجارة المهمة فيها. وقُدرت عائدات داعش لعام 2015 بين مليار وملياري ونص دولار من عائدات النفط والضرائب التي فُرضت تحت عنوان الزكاة والجزية على السكان الواقعين تحت سيطرته.[2]

توزعت الإتهامات والإدعاءات حول الجهات التي تقوم بأعمال تجارية تبادلية مع داعش، بحيث يتمكن من تصريف عائدات النفط الخاصة به، واستيراد البضائع إلى مناطقه. وبحسب تقارير أجنبية، قامت الدولة السورية بشراء كميات من النفط المنتج داخل مناطق داعش لتغطية حاجتها النفطية. إضافة إلى شرائها الكهرباء من سد الطبقة في محافظة الرقة عاصمة داعش،[3] لكن هذه الادعاءات بدون دليل جدي، لتعارضها مع طبيعة الصراع الوجودي القائم بين الدولة السورية وتنظيم داعش. على عكس الشبهات والإدعاءات التي حامت حول علاقة تركيا بداعش، واستفادتها من أصل وجوده. أولًا لتعزيز نقاط قوتها في العراق وكردستان سياسيًا وعسكريًا، وثانيًا من خلال الإستفادة من عائدات النفط بأسعار مخفضة ساعدت على تعويض

---

(1) حليمة عبد اللاوي، مرجع سابق، ص. 64.

(2) Coline P. Clarke, Kimberly Jackson, Patrick B. Johston, Eric Robinson, **Financila futures of the Islamic state of Iraq and the levant,** findings from rand corporation workshop, California, 2017, p. 8.

(3) Ibid, p. 9.

السوق التركية من انقطاع النفط العراقي، وبأسعار زهيدة مقارنة بسعر السوق العالمي، وهو ما سنتناوله بشكل أوسع في النبذة الثالثة.

لم يقتصر تهديد داعش على تفتيت العراق وحسب، بل أصبح مصدر خوف للمنطقة برمتها، خاصة ذات البنية السياسية والطائفية الهشة، كباكستان وأفغانستان والمملكة السعودية والأردن وسوريا وغيرها من البلدان. حيث جعل داعش عملية تمدد رقعته الجغرافية على رأس أهدافه الحربية، وراح ينشر القتل والتهديد بالتفجيرات في البلدان العصية عليه، كتركيا والمملكة السعودية وإيران.[1]

النبذة الثالثة: الموقف التركي من داعش

أثار صعود داعش وتمدده الواسع في العراق وسوريا لغزًا حول القوى والدول التي سهلت عمل وانتقال وحركة هذا التنظيم. ولأنه كان من الصعب بمكان إثبات دورٍ حاسم لجهة ما لعدم وجود الدليل الصريح، ولكون الدعم الذي تلقاه داعش كان من قبل الإستخبارات المحترفة التي لا تترك دليلًا خلفها، شكلت القراءة السياسية واستخلاص النتائج وتقييم النقاط الإيجابية والسلبية للجهات المتهمة قرائن قوية تشير إلى الجهات الفاعلة والمؤثرة على حركة داعش.

منذ اللحظة الأولى كانت تركيا في موقع الإتهام بتسهيل حركة داعش لأسباب عديدة، أهمها استحالة حركة هذا التنظيم بهذا الشكل من دون أن يكون محمي الظهر ومطمئنًا إلى ممرات إمداداته العسكرية واللوجستية،[2] وهو ما لا يمكن تأمينه من خلال الساحة العراقية أو الكردية أو من الداخل السوري، لكون المعركة التي خاضها داعش مع هذه الجهات هي معارك مصيرية ووجودية، ويفصل بينها جبهات عسكرية مشتعلة. في حين كانت الساحة التركية إلى حد ما بعيدة عن تداعيات تمدد داعش، بل كان الوجود التركي متداخلا مع أماكن وجود داعش. ومن جملة هذه القرائن نورد أهمها:

---

(1) Emile Nakhleh, ISIS Primarily a Threat to Arab Countries, http://www.ipsnews.net/2014/09/opinion-isis-primarily-a-threat-to-arab-countries/, accessed on 30 June 2018.

(2) هادي قبيسي، مرجع سابق، ص ص. 43-44.

أولًا، قضية رهائن القنصلية التركية في الموصل. فبعد اجتياح الموصل وسقوطها بيد داعش، قام مقاتلو التنظيم في الحادي عشر من حزيران لعام 2014 باحتجاز موظفي القنصلية التركية البالغ عددهم 49 موظفًا (46 تركيًا وثلاثة عراقيين).[1] لم تبادر داعش كعادتها إلى قتل وقطع رؤوس موظفي القنصلية التركية، كما فعلت مع عدد من الأجانب كصحفيين أميركيين وموظف إغاثة بريطاني، على اعتبار الدولة التركية دولة كافرة لا تحكم بشريعة الله حسب رؤيتها الدينية، فضلًا عن كونها عضوًا فاعلًا في حلف شمالي الأطلسي. بعد شهرين على احتجاز الرهائن، تم إطلاق سراح المحتجزين دون دفع أي فدية أو قبول أي شروط مقابل الإفراج عنهم.[2]

في تحليل هذه القضية تنقسم القراءة إلى مشهدين: الأول هو أن احتجاز وإطلاق سراح الرهائن الأتراك كان نتيجة تعهد تركي بعدم الإشتراك في التحالف الدولي الذي أنشئ للقضاء على داعش، لكن هذا الأمر يطرح عدة تساؤلات، أهمها أن تجربة داعش كلها لا تحتوي على محطات تفاوض بين هذا التنظيم ودول المخطوفين أو الرهائن الذين اعتقلهم ومن ثم قطع رقابهم. لقد كانت قضية القنصلية التركية استثناءً لكل التجارب السابقة واللاحقة، بل على العكس، فهي أضاءت بما لا يحتمل اللبس على وجود قنوات تواصل فاعلة ومؤثرة بين التنظيم والحكومة التركية، تعكس حجم تقاطع المصالح بين الطرفين، بحيث لا يذهب داعش إلى إثارة غضب تركيا على اعتبارها الممر الأوسع لإمدادات التنظيم، وفي المقابل لا تنخرط تركيا بحرب ضد التنظيم على أمل أن تبقى الساحة التركية هادئة، ثم تتحين الفرصة لحصد نتائج دخول التنظيم وإضعاف الدولتين العراقية والسورية.[3]

والمشهد الثاني تمثل بنقل رفات " سليمان شاه" جد مؤسس الدولة العثمانية. ففي الثاني والعشرين من شهر شباط عام 2015 أعلن رئيس الوزراء السابق أحمد داوود أوغلو، أن بلاده

---

(1)Isis militants release 49 hostages taken at Turkish consulate in Mosul, https://www.theguardian.com/world/2014/sep/20/isis-releases-hostages-turkish-consulate-mosul, accessed on 12 July 2018.

(2) Ibid.

(3) Adam Szymanski, **"Turkish Policy Towards War in Syria"**, Institute of Political Science, University of Warsaw, Warsaw, 2017, p. 73.

نظمت عملية عسكرية قرب حلب في سوريا نقلت فيها ضريح سليمان شاه إلى تركيا مؤقتًا، وأجلت بنجاح جنودًا كانوا يحرسونه. حيث أكد إجلاء 38 تركيا كانوا يحرسون ضريح سليمان شاه الواقع في منطقة يسيطر عليها تنظيم داعش في عملية شاركت فيها مائة عربة عسكرية منها 39 دبابة و572 جنديًا، وجرت في عمق 30 كيلومتر داخل الأراضي السورية حيث سيطرة داعش دون حدوث أي اشتباك أو تبادل إطلاق نار.[1] هذه العملية تطرح العديد من التساؤلات، أولها وأهمها لماذا لم يقم داعش باجتياح ضريح سليمان باشا وهو المعروف عنه عداءه الشديد لكل الأضرحة والمقامات الدينية والوثنية طبقًا لعقيدته الوهابية، حيث لم يسلم من داعش أي ضريح أو مقام إسلامي، بل كانوا يسارعون إلى تفجير هذه الأضرحة على رؤوس زائريها دون حرمة لدم أو دين، فكيف سلم هذا الضريح؟ ثم كيف استطاعت القوات التركية العبور كل هذه المسافة داخل سيطرة داعش دون حصول أي اشتباك أو قتال، مما يؤشر إلى وجود تفاهم مسبق بين تركيا وداعش على هذه العملية. ثانيًا، اتخاذ داعش كحجة لدخول قوات عسكرية تركية إلى العراق وسوريا. غير أن قراءة موضوعية لهذا التدخل تسمح بتبيان ثلاثة عوامل مهمة على الأقل تدفع تركيا لاتخاذ هذا الإجراء. فتركيا التي تخوض صراعًا مسلحًا ضد حزب العمال الكردستاني منذ عقود، اعتبرت الفرصة سانحة لها كي تضع موطئ قدم لها في منطقة تعتبر نقطة تقاطع بين أكراد تركيا والعراق وسوريا.[2] العامل الثاني هو المخاطر المتأتية من تنظيم داعش على إثر دخول تركيا في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضده، والسماح بمرور قوات كردية لقتال التنظيم في كوباني. هذه الخطوات الإجرائية ردت عليها داعش بتفجير تحذيري في سروج في ولاية أورفة على الحدود السورية التركية في تموز 2015. العامل ثالث هو موازنة الثقل الإيراني في العراق. ففي الوقت الذي أجادت فيه إيران استغلال الإحتلال الأميركي للعراق في بناء قاعدة وشبكة سياسية واقتصادية ودينية وعسكرية قادرة على حفظ مصالح الجمهورية الإسلامية في

---

(1) عملية عسكرية تركية بسوريا لنقل رفات " سليمان شاه"، http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/2/22/عملية-عسكرية-تركية-بسوريا-لنقل-رفات-سليمان-شاه، تم الدخول في 12/5/ 2016.

(2) رائد الحامد، **تطورات الوجود العسكري التركي في العراق وتداعياته المحتملة**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ديسمبر 2015، ص 3.

العراق والمنطقة، ظلت تركيا بعيدة عن اتباع استراتيجية مماثلة في صراع لا يمتلك توصيف الحروب النظامية، حيث تبرز الحاجة إلى تأييد سياسي من قوى حليفة، وبيئة اجتماعية مؤيدة لإنشاء قوات شبه عسكرية أو ميليشيات سنية قادرة، تقودها تركيا من الخلف أيضًا للدفاع عن مصالحها، وهو ما سعت إليه تركيا من خلال هذا التواجد.[1]

ثالثًا، الاستفادة من نفط داعش. فعلى الرغم من الأثر الإقتصادي السلبي الذي تركه احتلال داعش لأجزاء واسعة من العراق، إلا أن اتهامات عديدة طاولت الحكومة التركية ورئيس الدولة طيب أردوغان بالإستفادة من بيع داعش للنفط الواقع تحت سيطرتها بأسعار زهيدة. ففي بداية كانون الأول من عام 2015 كشفت روسيا النقاب عما وصفته بالدليل، على أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وعائلته قد استفادوا من التهريب الغير القانوني للنفط من الأراضي التي يسيطر عليها داعش في العراق وسوريا. وأصدر مسؤولو وزارة الدفاع في موسكو صورًا التقطتها الأقمار الصناعية تظهر أرتالًا من شاحنات الصهريج وهي تعبئ النفط في مناطق سيطرة داعش قبل عبورها الحدود التركية على نقطة معبر ريحانلي دون قيود أو تفتيش.[2] إضافة إلى العديد من التقارير الصحافية والاستقصائية التي أظهرت بأن تركيا هي المستورد والمشتري الأكبر والأول للنفط الذي تنتجه وتصدره داعش.[3]

في وقت لاحق، تعرضت تركيا لهجمات عديدة تُعدّ الأعنف والأكثر دموية في تاريخ تركيا صيف 2015، إذ استهدفت مجموعات سياحية من بينها إسرائيليين،[4] ثم تبعها عام 2016 دخول عسكري للقوات التركية إلى داخل الأراضي السورية تحت "عملية درع الفرات". وهي خطوة هدفت في المقام الأول إلى تطويق المكاسب الميدانية لأكراد سوريا، ولكنها أتت

---

(1) رائد الحامد، مرجع سابق، ص ص. 4-7.

(2) **Russia unveils 'Proof' Turkey's Erdogan is Smuggling ISIS Oil Across Border from Syria**, https://www.independent.co.uk/news/world/europe/russia-releases-proof-turkey-is-smuggling-isis-oil-over-its-border-a6757651.html, accessed on 26 July 2018.

(3) Research Paper: Turkey-ISIS Oil Trade, https://www.huffingtonpost.com/david-l-phillips/research-paper-turkey-isi_b_8808024.html, accessed on 27 July 2018.

(4) Merve Tahiroglu and Jonathan Schanzer, op. cit, p. 17.

أيضًا لإبعاد خطر داعش عن الحدود التركية. ردًا على ذلك، دعا زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي شخصيا، وللمرة الأولى، إلى شنّ هجمات ضد تركيا في شهر تشرين الثاني من عام 2016، والتي تُرجمت سريعًا بإحراق جنديين تركيين أحياء بحسب شريط داعش.[1]

رفضت تركيا الإتهامات الموجهة إليها من قبل روسيا وغيرها بدعمها لداعش وشرائها النفط منه، فقد نفى الرئيس التركي ذلك وقال في مقابلة مع قناة الجزيرة القطرية: "لا يعقل أن نحارب هذا التنظيم ثم نتعاون معه من خلال تجارة النفط"، وأضاف: "قلت للرئيس الروسي بوتين إذا برهنت على ادعاءاتك بأن تركيا تشتري النفط من تنظيم الدولة، فلن أبقى في منصبي دقيقة واحدة، هذه فرية".[2] بل ذهب أبعد من ذلك باتهامه الولايات المتحدة الأميركية والتحالف الدولي بدعم داعش ووجود صور وأدلة لدى أنقرة تثبت ذلك.[3]

استغلت تركيا وجود داعش لتقرن الحرب عليه بتزخيم الحرب على عدوها اللدود حزب العمال الكردستاني، وهذا ما ظهر جليًا من خلال أداء وإعلام وتحركات أجهزة الدولة والقادة الأتراك. فانتقدت أنقرة تركيز الغربيين على داعش بشكل مكثف، دون الالتفات "لإرهاب" حزب العمال الكردستاني الذي يهدد تركيا بقدر تهديد الجماعات المتطرفة لها.[4]

قد يبدو من الصعب فك عقدة داعش بالنسبة إلى تركيا وفهم نظرتها الحقيقية تجاه التنظيم، خاصة مع ارتفاع أعداد المجندين الأتراك لتنظيمي داعش والنصرة وقيامهم بعمليات إرهابية داخل تركيا،[5] وهي قضية بحاجة لدراسة وتحليل أعمق قد تحتاج بعض الوقت لفهم حقيقتها ومغزاها.

---

(1) ibid.

(2) أردوغان: حلف ثلاثي داعم للطائفية في المنطقة، http://www.aljazeera.net/programs/specialinterview/2015/12/11/أردوغان-روسيا-تشكل-حلفا-طائفيا-بالمنطقة، تم الدخول بتاريخ 2018/7/30.

(3) أردوغان يتهم أمريكا والتحالف بدعم "داعش": لدينا الأدلة، https://arabic.cnn.com/world/2016/12/28/erdogan-accuses-us-coalition-support-isis.

(4) Monica Marcs, **ISIS And Nusra In Turkey, Jihadist Recruitment And Ankara's Response**, Institute For Strategic Dialogue, London, 2016, P. 29.

(5) Monica Marcs, op. cit, P. 32.

الخاتمة

إن موقع ومحورية تركيا في الشرق الأوسط، تجعل منها دولة مليئة بالتحديات والتغيرات والتبدلات السريعة. وهو ما يفرض مواكبة مستمرة ودقيقة، لفهم سياستها الخارجية. وهذا الأمر ينطبق على علاقة تركيا بالعراق، والتحولات التي طرأت على هذه العلاقة خلال سنوات حكم حزب العدالة والتنمية. ولفهم تسارع الأحداث، فإننا خلال كتابتنا لهذه الرسالة، شهدت تركيا تطورات كبيرة ومفصلية في داخلها ومحيطها، أهمها سيطرة داعش على مناطق واسعة من العراق وسوريا، ودخول القوات التركية إلى كلٍّ منهما، وتبدل ميزان القوى في هذين البلدين عكس ما تشتهي أنقرة، وانخراط القوات الروسية والإيرانية في الحرب السورية الدائرة، ومن ثم إسقاط الطائرة الروسية ودخول العلاقات التركية الروسية مرحلة شديدة التوتر والحساسية. ومن بعدها محاولة الإنقلاب الفاشلة التي أحاطها الكثير من التساؤل والإبهام في توقيتها وأدائها ونتائجها الداخلية والخارجية، بحيث أدت داخليًا إلى إقصاء أردوغان لكل معارضيه بكل قسوة، وخارجيًا أعادت الدفء إلى العلاقات التركية من جهة، والروسية–الإيرانية من جهة أخرى. ومن تلك الأحداث والتغيرات المتسارعة أيضًا، استفتاء كردستان على الإستقلال وما تبعه من تدخل سريع وحاسم من قبل طهران وبغداد لإسقاط مفاعيل ذلك الاستفتاء، والتي أدت إلى خسارة كردستان لمدينة كركوك، والتي بفقدانها فقد الإقليم عمليًا حلمه بالإستقلال.[1] وأخيرًا وليس آخرًا، تحوُّل نظام الحكم في تركيا إلى نظام رئاسي على مقاس زعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان.

على إثر كل تلك الأحداث المتسارعة، يصبح من العسير وضع قواعد وأطر واضحة ومحددة وثابتة تحكم العلاقة بين هذه البلدان، وهو ما يدفع إلى الحديث عن جدوى الخطاب الإيديولوجي والعقائدي في السياسات الخارجية. ولكن يجدر القول، بأن حزب العدالة والتنمية استطاع تطويع الخطاب الديني في سبيل مصلحته ومنظومة الحكم التابعة له، لكنه خطاب ظلّ أسير المنابر والشعارات، ولم يتقدم ليصبح الناظم الفعلي للعلاقات الخارجية لتركيا، بل ظلت

---

(1) انفصال كردستان.. المعركة التي انتهت قبل أن تبدأ،
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/10/18/انفصال-كردستان-المعركة-التي-انتهت-قبل-أن-تبدأ

المصالح والبراغماتية هي المتحكمة بتلك السياسة، وهذا ما يظهر جليًا من خلال الخيارات السياسية والعلاقات الإقتصادية.

فدور تركيا في العراق سيظل مرتبطًا بشكل أو بآخر بالنفوذ الأميركي فيه، ومدى قدرة تركيا على استغلاله في سبيل بناء شبكة مصالحها في العراق وفق رؤية حزب العدالة والتنمية. ومن خلال مطالعة السياسة التركية تجاه العراق في ظل حزب العدالة والتنمية، يمكن بسهولة ملاحظة عدم جدية مبدئية شعارات حزب العدالة والتنمية الإسلامية. ويبدو ذلك واضحًا من خلال تنقل الثقل التركي في إدارته للعلاقة مع بغداد بين مكونات الدولة العراقية حيث تقتضي المصلحة. فتم نسج علاقات قوية وفاعلة مع المكون التركماني على اعتباره امتدادًا قوميًا لأتراك تركيا. وحين لم تنجح تلك السياسة، انتقل الأداء لدعم المكون السني، على قاعدة حفظ حقوق السنة وموازنة التدخل الإيراني الداعم للشيعة بحسب النظرة التركية، لتستنتج تركيا لاحقًا بأن الكلمة الأقوى والنفوذ الفاعل داخل المكون السني خاضع للسياسة السعودية التي استثمرت علاقاتها العشائرية وفائضها المالي وموقعيتها الإسلامية لاستمالة قادة وأحزاب السنة في العراق. ولعل علاقة حزب العدالة والتنمية مع أكراد العراق، التي ذهبت إلى مداها الأقصى، توضح براغماتية هذا الحزب، وفهمه للمصالح والتقاطعات وحساب المكاسب والخسائر. فبينما كانت تركيا تصنع من إقليم كردستان حليفًا فاعلًا وقويًا لها داخل العراق، كانت في الوقت نفسه تعطي الأكراد أدوات القوة والتمرد على الدولة المركزية والمحيط من أجل إعلان حلم الإستقلال، وهو بالفعل ما كاد أن يحدث لولا التدخل الحاسم لحكومة بغداد بغطاء ودعم كامل وواضح من طهران.

هذه السياسة البراغماتية، تؤثر سلبًا في قدرة تركيا على صناعة حليف قوي وثابت لها داخل العراق. فالتركمان بغالبيتهم الشيعية يميلون إلى كفة الجمهورية الإسلامية، والأكراد رغم تطور علاقاتهم مع تركيا، إلا أنها ظلت محكومة بالهواجس المتبادلة. فتركيا تريد من كردستان الإقتصاد والنفاذ إلى بغداد، بينما كردستان تريد من تركيا تطويع الإقتصاد لصالح قوتها واستقلالها، وهو ما اتضح بعد قرار الإستفتاء على الإستقلال. إضافة إلى أن الولايات المتحدة الأميركية كانت ولا زالت عرابة التقارب التركي–الكردي، وبالتالي فإن مزاج هذا التقارب يبقى

خاضعًا بشكل أو بآخر للمصالح الأميركية في المنطقة، والتي لا يبدو حتى اللحظة، أن المكون الكردي حاضر للخروج عنه.

كما أن تركيا لم تتمكن من اختراق الساحة السنية بشكل واسع، التي بقيت متأثرة بالدرجة الأولى بالمملكة العربية السعودية. إضافة إلى أن الساحة السنية نفسها، وهي المكون الأصغر والأضعف عدديًا في العراق، تعاني من انقسامات حادة وتشتت في المواقف والمصالح. وهو ما يفقدها القدرة على التأثير الحقيقي في مجريات الأمور في بغداد.

أما على الساحة الشيعية فقد استطاعت تركيا في مرحلة محددة من نسج علاقات جيدة مع الحكومة المركزية، لكنها سرعان ما عادت وانهارت حين تطلّب الموقف الإقليمي اصطفافات واضحة، أدت إلى تماهي بغداد مع موقف طهران، خلافا لمصالح ورغبات أنقرة. ورغم تشتت الساحة الشيعية أيضًا، إلا أن كونها الساحة الأكبر والقابضة على أهم مفاصل السلطة، فإن نسج علاقة قوية مع أي طرف منها يمنح الفاعلين الإقليميين والدوليين قدرة على التأثير في موقع العراق واصطفافه. ورغم التطبيع المحدود لأنقرة مع بغداد، فإن دور تركيا يبقى مرتبطًا، مرة أخرى، بالدور الأميركي وتأثيره على جزء من المكون الشيعي. على عكس إيران، التي تعمل باستقلالية، بل ضد النفوذ الأميركي داخل الساحة الشيعية العراقية.

إن سياسة تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية لم تعد مصدر ثقة للدول العربية، وبخاصة العراق. فتركيا اليوم تحتل جزءًا من الأراضي العراقية، وتؤوي معارضين للحكومة المركزية متهمين بتفجيرات إرهابية على رأسهم طارق الهاشمي. إضافة إلى نسجها علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع إقليم كردستان، متجاهلة دور ومصالح السلطة المركزية في بغداد، وهو ما سيكون حاضرًا في عقل الساسة العراقيين في المستقبل القريب والمتوسط على أقل تقدير.

كما تصنف تركيا ضمن محور الولايات المتحدة الأميركية، رغم هامش الحركة الذي تتحرك من خلاله، في مقابل محور طهران–دمشق–بيروت، بالتالي فإن أي تراجع قد يحدث لمحور الولايات المتحدة في المنطقة عامة والعراق خاصة، سينعكس مباشرة على الدور التركي وضمور نفوذه، مما يضعها أمام خيارين صعبين، إما فك ارتباطها مع الولايات المتحدة وهو أمر لا يبدو ممكنًا، وإما توسيع هامش مناورتها داخل هذه المنظومة.

أخيرا، ستظل تركيا حاجة ملحة للعراق. سياسيًا، لكونها تمثل دولة ثقل وجوار تتمتع باستقرار جيد وبتأثير لا يمكن تجاهله داخل الساحة العراقية، واقتصاديًا كونها تزخر بشركات الإعمار الرائدة التي يحتاجها العراق، بالإضافة إلى كون تركيا الممر الأفضل لعبور نفط العراق تجاه أوروبا.

إن مستقبل العلاقات التركية–العراقية سيكون مرهونًا لأساليب وأهداف الساسة الأتراك تجاه العراق. فاستمرار أنقرة باتباع نفس السياسة مع بغداد، في بناء تحالفات جانبية على حساب المركز، بحيث لا تنحصر العلاقة المركزية معها، على قاعدة أن بغداد تابعة لطهران ومن ضمن حصتها، لن تحصد من ورائه تركيا نتائج أفضل مما حصدته سابقًا، بل قد تكون النتائج أكثر سوءًا وضررًا عليها، خاصة إذا ما نجحت المحاولات الداخلية في العراق بدعم من طهران في خروج بغداد من تحت القبضة الأميركية.

والأفضل لأنقرة أن تعود إلى ما قبل عام 2010، فتعتمد في علاقتها مع العراق على العاصمة بغداد، لتكون المدخل الإقتصادي والسياسي لتركيا، وهذا يتطلب فهمًا أكثر لمصالح الطرفين، لا أن تطغى مصلحة أنقره على بغداد.

من غير المعلوم ما قد تحمله المتغيرات الداخلية التركية، غير أن خسارة حزب العدالة والتنمية الإنتخابات القادمة لو حصل، قد يفتح الباب إلى إعادة صياغة الأولويات والرؤى للسياسة الخارجية التركية إلى ما قبل وصول حزب العدالة والتنمية.

لائحة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- **الكتب**

1- داود أوغلو. أحمد، العمق الإستراتيجي، **موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، الطبعة الثانية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012.

2- إبراهيم الجهماني. يوسف، **حزب الرفاه: الرهان على السلطة**، دار حوران للنشر، دمشق، 1997.

3- أبو هنية. حسن، "البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الإسلامية"، **الدولة الإسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014، ص ص. 31-44.

4- أوغور. حقي، "تركيا وإيران.. البعد عن حافة الصدام"، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009، ص 212-224.

5- إيفانوفتش دانيلوف. فلاديمير، **الصراع السياسي في تركيا: الأحزاب السياسية والجيش**، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، دار حوران، دمشق، 1999.

6- بالتا. أفرين، " تأرجح الديمقراطية: حكومة حزب العدالة والتنمية والصراع الكردي-التركي، **مركز البيان للدراسات والتخطيط**، ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، أيار 2016، ص. 19-25.

7- بالمير. جلين، مورجان. كليفتون، **نظرية السياسة الخارجية**، ترجمة عبد السلام علي نوير، النشر العلمي والمطابع-جامعة الملك سعود، الرياض، 2011.

8- بريجنسكي. زبيغنيو، **رقعة الشطرنج الكبرى**، الطبعة العربية الثالثة، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

9- الجلبي. عصام، "النفط مرتكز أساسي للعلاقات البنية العراقية-التركية"، ، **العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص 313-334.

10- حسين باكير. علي، "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والإنعكاسات المستقبلية"، **العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص ص. 615-659.

11- حقي توفيق. سعد، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

12- السيد سليم. محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1997.

13- رضوان. وليد، **تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين**، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2013.

14- روبنس. فيليب، **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة، قبرص، 1993.

15- زاهد جول. محمد، **التجربة النهضوية التركية**، مركز الإنماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013.

16- شقير. شفيق، "الجذور الإديولوجية لتنظيم الدولة الإسلامية"، إعداد فاطمة الصمادي، **الدولة الإسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014، ص ص. 18-30.

17- صابر. فوزية، "قراءة جيو - سياسية للبعد الكردي"، **شؤون الأوسط**، العدد 122، بيروت، ربيع 2006، ص ص. 106-124.

18- عبد القادر. محمد، "تحولات السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية"، **العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص 571-613.

19- و. غالبريث. بيتر، **نهاية العراق**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006.

20- عبد الجليل. طارق، **العسكر والدستور في تركيا، من القبضة الحديدية .. إلى دستور بلا عسكر**، دار نهضة مصر، الجيزة، 2012.

21- قبيسي. هادي، **التحكم غير المباشر، الإستراتيجية الأميركية في توظيف الحركات السلفية الجهادية**، دار مودة، بيروت، 2018.

22- كرامر. هاينتس، **تركيا المتغيرة**، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.

23- السرجاني. راغب، **قصة أردوغان**، أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011.

24- مراد تيزكور. غونيس، "حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط"، **مركز البيان للدراسات والتخطيط**، ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، أيار 2016، ص. 5-11.

25- النقاش. أنيس، **الكونفدرالية المشرقية صراع الهويات والسياسات**، الطبعة الأولى، شبكة أمان للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مكتبة بيسان، بيروت، 2015.

26- صابر. فرح، "الخيارات الإستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربي منها"، **العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص ص. 505-570.

27- النعيمي. أحمد، **السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

28- محفوض. عقيل، **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.

29- محفوض سعيد. عقيل، **سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

30- ملي. أحمد، "الصراع السياسي في تركيا (من العام 1970 إلى العام 1997)"، **الحياة النيابيّة**، بيروت، 2014،

31- ميراك فايسباخ. موريال، واكيم. جمال، **السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002**، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2014.

32- أوغور. حقي، "تركيا وإيران.. البعد عن حافة الصدام"، إعداد محمد عبد العاطي، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص ص. 212-224.

33- نور الدين. محمد، "العرب والدور المستقبلي لسوريا"، **العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص. 743-770.

34- نورالدين. محمد، "السياسة الخارجية.. أسس ومرتكزات"، إعداد محمد عبد العاطي، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص ص. 126-138.

35- نوفل. ميشال، **عودة تركيا إلى الشرق**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

36- نورالدين. محمد، **تركيا الجمهورية الحائرة**، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998.

37- هلال. رضا، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان**، دار الشروق، القاهرة، 1999.

38- هيرست. دايفيد، **حذار من الدول الصغيرة، لبنان ساحة معارك الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، دار منشورات الرمال، قبرص، 2013.

39- يونس الطويل. رواء، **الإقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية**، دار زهران، عَمان، 2010.

- **الرسائل والأطروحات**

1- سمور. أسعد، **الدولة الإسلامية من التأسيس إلى التوسيع**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجامعة اللبنانية، بيروت، 2017 .

2- عربي لادمي. محمد، **التنافس التركي-الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2014.

3- كنعان. روان، **العلاقات السعودية- القطرية: بين التعاون والتصادم (1971-2014)**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية، الجامعة اللبنانية، 2017.

4- لحسن. طبي، **السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني فترة حكم حزب العدالة والتنمية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2014-2015.

- **مجلات وصحف**

1- تشاقيل. حاقان، "ندوة العراق ودول الجوار"، **شؤون الأوسط**، العدد 112 ، بيروت، 2003، ص ص. 11-24.

2- جبر شيال. عزيز، "العلاقات العراقية التركية: الواقع والمستقبل"، **القادسية للقانون والعلوم السياسية**، العدد الأول، المجلد الخامس، بغداد، 2012، ص ص. 37-59.

3- خسرو جوزل. عبد الحكيم، **قضايا الطاقة والسياسة على محور أنقرة-أربيل-بغداد**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014.

4- حمود الجبوري. عمران، "العلاقات التركية الإيرانية والمتغيرات في المنطقة العربية بعد عام 2011"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 53، بغداد، 2016، ص ص. 252-283.

5- حسين عبيد. منى، "العلاقات العراقية – التركية وأثرها في استقرار العراق"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 60، بغداد، 2015، ص ص. 89-114.

6- علي حسين. حيدر، "العراق في الاستراتيجية التركية"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 60، بغداد، 2015، ص ص. 137-158.

7- العيد سلطان. عبد الحميد، "قراءة في طبيعة العلاقات الإيرانية-التركية"، **مجلة دراسات دولية**، العددان 64-65، بغداد، 2016، ص ص. 129-143.

8- فريق الأزمات العربي، **أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الإقليمي**، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد 12، 2016.

9- كامل أحمد. عامر، "الموقف التركي من الفدرالية في إقليم كردستان العراق"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 33، بغداد، 2007، ص ص. 53-68.

10- معروف فرحان. شيماء، "خيارات تركيا نحو العراق بعد تحرير الموصل"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 57، بغداد، 2017، ص ص. 1-19.

11- نور الدين. محمد، "تركيا والحرب العراقية"، **شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الاستراتيجية، عدد 111، بيروت، 2003، ص ص. 184-198.

12- حوار مع جنيد منكو الناطق باسم الجبهة التركمانية العراقية، "المسألة التركمانية في العراق"، **شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 112، بيروت، 2003، ص ص. 173-180.

- **دراسات وأبحاث**

1- بارك. بيل، **سياسات تركيا تجاه شمال العراق: المشكلات والآفاق المستقبلية،** مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2005.

2- الحاج. سعيد، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا،** مركز إدراك للدراسات والاستشارات، حلب، 2016.

3- الحامد. رائد، **تطورات الوجود العسكري التركي في العراق وتداعياته المحتملة،** مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015.

4- حسين باكير. علي، **العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية،** مركز الجزيرة للدراسات، ورقة بحثية، الدوحة، 2015 .

5- الحاج. سعيد، **عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق،** مركز الجزيرة للدراسات، 2016، تقرير.

6- ج. باركي. هنري، **الحؤول دون انفجار النزاع حول كردستان،** مؤسسة كارنيغي، واشنطن، 2009.

7- محمد، حمد جاسم. **التغيير الديموغرافي وأثره على التعايش السلمي في العراق،** مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ورقة بحثية، بغداد، 2015.

- **مقابلات**

مقابلة مع السيد جانكيز أورغلو المستشار الثقافي للسفارة التركية في لبنان في 2017/3/10.

المراجع باللغة الأجنبية:

- **Book**

1-J. Barkey. Henri, E.Fuller. Ghraham, **Turkey's Kurdish Question**, rowman & littlefield publishers, boston, 1998.

2- Fukuyama. Francis, **The End Of Historyand The Last Man**,The Three Press, New York, 1992.

3- J. Mearsheimer. John, **the tragedy of great power politics**, W. W. Norton and Company, New York, 2003.

4- J. Padelford. Norman, A. Lincoln. George, **The Dynamics Of International Politics**, The Macmillan Company, New York, 1962.

Press

1- Adintasbas. Asli, **with friends like these: Turkey,Russia**, **and the end of an unlikely alliance**, European counsil on foreign relations, London, june 2016.

2- Aral. Berdal," Turkey in the UN security council: its election and performance", **Insight Turkey**, Vol. 11, No. 4, Istanbul,2009.

3- Nadar. Alireza, Hanauer. Larry, Allen. Brenna, Scotten. Ali, **Regional implications of an independent Kurdistan**, Rand Corporation, California, 2016.

4- Aydintasbas. Asli, Kirisca. Kemal, **The United States and Turkey: Friends, Enemies, or Only Interests,** center on the united states and Europe at brookings, turkey project policy paper, washington, april 2017.

5- Arbell. Dan, **THE U.S.-TURKEY-ISRAEL TRIANGLE**, Brookings, analysis paper, No 34, 2014.

6- Beck. Martin, **Regional Powers In The Middle East**, new constellations after the arab revolts, palgrave macmillan, New York, 2014.

7- Bache Fidan. Christina, **Turkish business in the Kurdistan region of Iraq**, Turkish policy quarterly, winter 2016, pp. 117-126.

8- Beinin. Joel, Hajjar. Lisa, **Palestine ,Israel and the arab Israeli conflict**, the middle east research and information project, Washington, winter 2009.

9- Berkley center for religion, **Iran: Religious elements of the 1979 Islamic revolution**, peace and world affairs, Georgetown university, August 2013.

10- P. Clarke. Coline, Jackson. Kimberly, B. Johston. Patrick, Robinson. Eric, F**inancila futures of the Islamic state of Iraq and the levant,** findings from rand corporation workshop, California, 2017.

11- A. Cook. Stephen, "U.S. Turkey Relations: A New Partnership", **Council On Foreign Relations**, Independent Task Force Report No. 69, 2012.

12- Chislett. Wiiiam, **Turkeys 10 years of EU accession negotiations: no end in sight**, Elcano royal institute, working paper, Madrid, 14/2015.

13- De Waal. Thomas, **Armenia and Turkey, Bridging the gap,** Carnegie endowment for international peace, policy brief 87, Washington, 2010.

14- Binder. David, "Greece, Turkey, and NATO", **Mediterranean quarterly**, Duke university press, Vol. 23, No. 2, Durham, spring 2012, pp. 95-106.

15- Demir, Idris. **Turkey's Foreign Policy Towards The Middle East: Under The Shadow Of The Arab Spring**, Cambridge scholars publishing, London, 2017.

16- Darmsadter. Joel, **Recalling The Oil Shock Of 40 Years Ago**, Resources For The Future, Issue Brief 13-06, Washington, December 2013.

17- Caman. Efe, Datco. Kenan, **Irans Nuclear Program And Turkey: Changing Perceptions, Interests And Need For Revision**, Turkish journal of international relations, Vol. 12, No. 2, Istanbul, summer 2013, PP. 1-14.

18- Eliguir. Banu, **Turkish – American relations since the 2003 Iraqi war: Atroubled partnership,** crown center for middle east studies, Brandeis university, Massachhutts, May 2006, No. 6.

19- Hasan Al-Qarawee. Harith, **Iraqs Sectarian Crisis, Carnegie Middle East Center**, Beirut, 2014.

20- G. Bonab. Rahman, **Turkeys emerging role as amediator on Irans nuclear activities**, insight Turkey, Vol. 11, No. 3, Istanbul, 2009, pp.161-175.

21- Intergency intelligence memorandum, **The soviet invasion of Afghanistan:** Implications for war, CIA historical review program release as sanitized, 1980.

22- J. Barkey. Henri, **Turkey And Iraq, The Perils (And Prospects) Of Proximity**, United States institute of peace, special report 141, Washington, 2015.

23- Jeffrey. James, **Behind The U.S. Withdrawal From Iraq**, The Washington Institute For Near East Policy, November 2014.

24- Hill. Fiona, Kirisci. Kemal, and Moffatt. Andrew, “Armenia and Turkey: From Normalization To Reconciliation”, **Turkish Policy Quarterly**, Vol. 13, NO. 4, Istanbul, winter 2015, p. 127-138.

25- Kemp. Geoffrey, **Iran And Iraq, The Shia Connection, Soft Power, And The Nuclear Factor**, United State Institute Of Peace, special report 156, Washington, November 2005.

26- Koni. Hakan, **Saudi Influence On Islamic Institutions In Turkey Beginning 1970s**, The Middle East Journal, Vol. 66, No 1, winter 2012.

27- F. Larrabee. Stephen, Nader. Alireza, **Turkish-Iranian Relations In A Changing Middle East**, RAND, California, 2013.

28- Tahiroglu. Merve, Schanzer. Jonathan, **Islamic State Networks In Turkey**, Soundation For Defense Of Democracies, Washington DC, March 2017.

29- Mills. Robin, **Under The Mountains: Kurdish Oil And Regional Politics**, The Oxford Institute For Energy Studies, Oxford, January 2016.

30- Stern. Moran, Ross. Dennis, **The Role Of Syria Israeli-Turkish Relations**, Georgetown journal of international affairs No. 127. Washington, summer/fall 2013, pp. 115-128.

31- Marco. Jean, **Turkey country focus**, EASO country of origin information report, 2016.

32- Modelski, George, **A theory 0f foreign policy**, pall mall press, London,1962.

33- Nader. Alireza, **Iran's Role In Iraq**, Rand Corporation, California, 2015.

34- Marcs. Monica, **ISIS And Nusra In Turkey, jihadist recruitment and Ankaras response**, Institute for strategic dialogue, London, 2016.

35- Nolte. Detlef, **How To Compare Regional Powers: Analytical Concepts And Research Topics**, Review of international studies, British international studies association, Aberystwyth, 2010, pp. 881-901.

36- Park. Bill, **Turkey-Kurdish regional government relations after the U.S. withdrawal from Iraq: Putting The Kurds On The Map**, U.S. Army War College, Strategic Studies Institute, Carlisle, 2014.

37- Robert Lynch. William, **From 2002-2017 To What Extent Has Turkish Security Policy Been Effective**, school of advanced military studies, Kansas, 2017.

38- Salih. Cale,**Turkey, The Kurds, And The Fight Against Islamic State,** European council on foreign relations, September 2015.

39- Shaba Polus. Suror, Benny. Guido, I**SIS In Iraq: The Impact On National, Regional And Global Peace And Security**, Saudi journal of humanities and social sciences, vol-2, Dubia, jan 2017, pp. 8-14.

40- Cagaptay. Soner, Evans. Tyler, **Turkeys Changing Relations With Iraq, Kurdestan Up, Baghdad Down**, Washington institute for near east policy, Washington, 2012.

41- Larrabee. Stephen, Nader. Alireza, **Turkish – Iranian Relations In A Changing Middle East, Rand Corporation**, California, 2013.

42- Cagaplay. Soner, Fidan. Christina, Cansu Sacikara. Ege, **Turkey And The KRG: An Underclared Economic Commonwealth**, The Washington institute, Washington, march 2015.

43- Szymanski. Adam, "Turkish Policy Towards War in Syria", **Institute of Political Science**, University of Warsaw, Warsaw, 2017, pp. 63-84.

44- The Middle East Institute, **The Legacy Of Camp David: 1979_2009**, Viewpoints Special Sedition, Washington, DC, 2009.

45- Tocci. Nathale, **Turkeys Kurdish Gumble, Istituto Affari Intenazionali**, IAI Working Paper, Roma, April 2013.

46- **U.S. - Turkey relations: a new partnership**, council on foreign relations, independent task force report No. 69, 2012.

47- Uslu. Nasuh, T**urkeys Relationship With The United States 1960-1975**, A thesis submitted for the degree of doctor of philosophy, the university of durham, 1994.

48- Theo Oosterveld. Willem, Bloem. Willem, **The Rise And Fall Of Isis: From Evitability To Inevitability**, The Hague Centre for strategic studies, annual report, Netherlands, 2016/2017.

49- Zanotti. Jim, **Turkey: background and U.S relations**, congressional research service, 2012.

50- Carkoglu. Ali, **Turkeys November 2002 elections: a new beginning**, middle east review of international affairs, Vol. 6, No. 4, 2012, pp. 30-41.

Master

1- Zorpas. Charalampos, **Turkish and greek position on the arab-israeli conflict: A comparative evaluation through an examination of their relations with the PLO**, unpublished master thesis Istanbul bilgi university, Istanbul , 2015.

2- Saeed. Seevan, **The Kurdish National Movement In Turkey: From The PKK To The KCK**, A Thesis Submitted For The Degree Of Doctor Of Philosophy, the university of Exeter, 2014.

المواقع الإلكترونية:

3- أردوغان: حلف ثلاثي داعم للطائفية في المنطقة، أردوغانhttp://www.aljazeera.net/programs/specialinterview/2015/12/11/ن-روسيا-تشكل-حلفا-طائفيا-بالمنطقة

4- أردوغان يتهم أمريكا والتحالف بدعم "داعش": لدينا الأدلة، https://arabic.cnn.com/world/2016/12/28/erdogan-accuses-us-coalition-support-isis.

5- انفصال كردستان.. المعركة التي انتهت قبل أن تبدأ، انفhttp://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/10/18/صال-كردستان-المعركة-التي-انتهت-قبل-أن-تبدأ

6- عملية عسكرية تركية بسوريا لنقل رفات " سليمان شاه"، عمليةhttp://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/2/22/-عسكرية-تركية-بسوريا-لنقل-رفات-سليمان-شاه ,تم الدخول في 12/5/ 2016.

7- العراق وتحديات الأزمة السورية، العراق-http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/11/16/وتحديات-الأزمة-السورية

8- عقبات تعترض استكمال مطار دهوك الدولي

عقبات- http://www.aljazeera.net/programs/newsreports/2015/7/11/
تعترض-استكمال-مطار-دهوك-الدولي

9- **تركيا وكردستان العراق.. من العداء إلى الشراكة**، موقع الجزيرة الاخبارية، https://bit.ly/2xKUZmL

10- مصادر الطاقة الخاصة بتركيا من منظور جيو اقتصادي، http://www.turkpress.co/node/17272

11- Abdulaziz ALhhies&Hamza Moustafa:" Al-Qaeda: The third generation?", Aljazeera: http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/02/al-qaida-third-generation-20142131282844834 9.html.

12- Abdelhak Mamoun, "First batch of one billion dollars delivered from Baghdad to Erbil on Monday," Iraqi News, 23 November 2014, http://www.iraqinews.com/features/rst-batch-one-billion-dollars-delivered-baghdad-erbil-monday/

13- Barzani and Erdogan Open Erbil International Airport and Turkish Consulate," **Iraq-Business News**, 31 March 2011, http://www.iraq-businessnews.com/2011/03/31/barzani-and-erdogan-open-erbil-intl-airport-and-turkish-consulate/?utm_source=twitterfeed&utm_medium=twitter%20

14- Erdogan threatens to scrap EU-Turkey migrant deal, www.bbc.com/world-europe-39294776

15- Israel and Iraqi Kurdistan: the oil connection, https://www.i24news.tv/en/news/international/middle-east/157303-171009-israel-and-iraqi-kurdistan-the-oil-connection.

16- Isis militants release 49 hostages taken at Turkish consulate in Mosul, https://www.theguardian.com/world/2014/sep/20/isis-releases-hostages-turkish-consulate-mosul,

17- Julian Borger and Mona Mahmood, "EU Decision to Lift Syrian Oil Sanctions Boosts Jihadist Groups," The Guardian, May 19, 2013, https://www.theguardian.com/world/2013/may/19/eu-syria-oil-jihadist-al-qaida.

18- Nakhleh, E. (2016). Opinion: ISIS Primarily a Threat to Arab Countries. Retrieved from international Press Service: http://www.ipsnews.net/2014/09/opinion-isis- primarily-a-threat-to-arab-countries/.

19- Oil and state building in IraqiKurdistan ,https://www.researchgate.net/profile/Carlo_Frappi/publication/308777708_Oil_and_State_building_in_Iraqi_Kurdistan/links/57ef78d7477/Oil-and-State-building-in-Iraqi-Kurdistan.pdf?origin=publication_detail.

20- Russia unveils 'proof' Turkey's Erdogan is smuggling Isis oil across border from Syria, https://www.independent.co.uk/news/world/europe/russia-releases-proof-turkey-is-smuggling-isis-oil-over-its-border-a6757651.html.

21- Research Paper: Turkey-ISIS Oil Trade, https://www.huffingtonpost.com/david-l-phillips/research-paper-turkey-isi_b_8808024.html.

22- www.nato.int/cps/cn/natohq/80056.htm, web 23 august 2016.

23- www.aljazeera.net/news/arabic/2003/3/17/-48-بوش-يمهل-صدام-ساعة-لمغادرة-العراق

24- www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/5/20/-تنامي-الدور-التركي-في-منطقة-الشرق-الأوسط

25- www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/19436149.2017.1418206?needAccess=true web 12/5/2018

26- www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/03/100362_iraq_results_tc2.shtml. Web 4 November 2017.

27- www.almonitor.com/pulse/originals/2015/07/turkeyiraqsyriakurdish independence-help-war-against-isis.html web 30 December 2015.

الفهرس

الإهداء .....أ

الشكر .....ب

مقدمة 1

الفصل الأول: تطور السياسة الخارجية التركية 4

الفقرة الأولى: المفاهيم النظرية للرسالة 4

النبذة الأولى: السياسة الخارجية: تعريف 5

النبذة الثانية: خصائص السياسة الخارجية 7

النبذة الثالثة: القوة الإقليمية ومقوماتها 9

النبذة الرابعة: القوة الإقليمية المهيمنة 10

الفقرة الثانية: السياسة الخارجية التركية 1923-2001 11

النبذة الأولى: مرتكزات السياسة الخارجية التركية 11

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية في عهد أتاتورك 12

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية خلال الحرب الباردة 15

المطلب الثالث: السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة 18

النبذة الثانية: السياسة الخارجية التركية تجاه العراق والدول العربية حتى عام 2001 21

المطلب الأول: مرحلة التنافر مع الدول العربية 21

المطلب الثاني: مرحلة التقارب مع العالم العربي 23

المطلب الثالث: سياسة تركيا تجاه الدول العربية بعد نهاية الحرب الباردة 26

الفقرة الثالثة: وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وسياسته الخارجية 28

النبذة الأولى: اتجاهات جديدة للسياسة الخارجية التركية 29

النبذة الثانية: المحددات الداخلية لتحولات السياسة الخارجية التركية 32

النبذة الثالثة: المحددات الخارجية لتحولات السياسة الخارجية التركية 34

الفصل الثاني: سياسة التقارب التركية مع العراق 2002 -2010 41

النبذة الأولى: موقع العراق وأهميته الاستراتيجية 41
المطلب الأول: الأهمية الجغرافية 42
المطلب الثاني: النفط 43
المطلب الثالث: القضية الكردية..... 43
المطلب الرابع: الأمن 44
المطلب الخامس: الاقتصاد..... 45
النبذة الثانية: الثوابت التركية تجاه العراق 45
النبذة الثالثة: الغزو الأميركي للعراق والدور التركي..... 48
الفقرة الثانية: المصالح التركية مع بغداد 52
النبذة الأولى: توازن النفوذ مع إيران 52
النبذة الثانية: العامل الاقتصادي..... 56
النبذة الثالثة: الثروة النفطية 57
النبذة الرابعة: حزب العمال الكردستاني 58
النبذة الخامسة: التركمان 60
النبذة الأولى: تطور السياسة التركية تجاه المسألة الكردية 63
النبذة الثانية: سياسة العدالة والتنمية تجاه الأكراد 65
النبذة الأولى: تدهور العلاقات السياسية 73
النبذة الثانية: التنافس التركي–الإيراني في العراق..... 76
النبذة الثالثة: تعامل تركيا مع حركات الربيع العربي 78
النبذة الرابعة: تراجع العلاقات الإقتصادية بين تركيا والعراق 80
الفقرة الثانية: تطور العلاقات بين أنقرة وكردستان العراق 80
النبذة الأولى: إستقرار تركيا على الصعيد الداخلي..... 82
النبذة الثانية: المصالح المشتركة بين تركيا وكردستان العراق..... 84
النبذة الثالثة: الطاقة 87

النبذة الرابعة: المصالح الإقتصادية المتبادلة 89
الفقرة الثالثة: صعود داعش..... 92
النبذة الأولى: مسار الحركات "الإرهابية" في العراق 93
النبذة الثانية: إجتياح داعش للعراق 97
النبذة الثالثة: الموقف التركي من داعش 99
الخاتمة 104
لائحة المراجع..... 108
الفهرس..... 124